يا فتاح

رب يسر ولا تعسر وتمم بالخير

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام في هذا المقام معناه اللغوي وهو الاعلام مطلقا لا اصطلاحا لارادة معناه العرفي اعني القاء الخير في قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه اي لتكلف وبحقائق المعاني مسائل الفن الاول اما بحمل الحقيقة على المعنى اللغوي الذي نذكره واما حملها على ما به الشيء هو هو بناء على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسائله وعد الموضوع وسائر المبادي جزءا منه مسامحة فجمع الحقائق لا باعتبار تعدده لان حقيقة العلم جميع مسائله لا جميعها والبناء على جواز تبدل علم المعاني بحسب الازمان وتعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسائل اذا لم يستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع ما سواه هو عالم بالمعاني على ان المعاني عبارة عن المسائل واذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعاني اولا على تعدد حقيقته باعتبار المجاز تعسف ظاهر وبدقائق البيان مسائل الفن الثاني من دق الشيء صار دقيقا اي غامضا واصل الدقة ضد الغلظة وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف في الاصل كما يقع رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقائق بالبيان ما سيأتي في مفتتح الفن الاول من ان في البيان زيادة اعتبار ليست في المعاني وانه منه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه ان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكره الفنين الاخيرين اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد بشانه لكونه خارجا من افادة البلاغة على انه يصح ان تعم تسمية البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقائق البيان اشارة اليهما وايثار الدقائق بالنسبة الى البديع اما بحسب التغليب لان وجوه تحسين الكلام المذكورة فيه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فكان فيه الى زيادة اعتبار ليست في المعاني ويحتمل ان يراد بحقائق المعاني الامور الثابتة او المثبتة التي هي الصور الذهنية مطلقا من حق الشيء او حقيقته وبالبيان ما به تظهر تلك الصور اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير فان البيان في الاصل مصدر بان الشيء اي ظهر ولذا افرده مع ان اضافة الدقائق اليه بيانية ثم جعل اسما لما يتبين به كاللفظ لما يتلفظ به فعلى هذا

هذا يكون الهام حقائق المعاني اشارة الى استفاضة من الله تعالى والهام دقائق البيان الى افاضة على الطالبين فيناسب مفتتح التاليف اشد المناسبة ثم وجه التخصيص حينئذ الاشعار بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة بوضوح الدلالة وخفائها من حيث دلالتها على معانيها اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هي وان جاز في اليقين وذلك واضح وخصصنا ببدائع الايادي وروائع الاحسان الاصل في لفظ الخصوص وما يتفرع عليه ان يستعمل بادخاله الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقع خص المال زيدا اي المال له دون غيره ولكن الشائع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة وهو المراد هنا كما في قوله يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على التضمين معنى التمييز والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف والفرق بينهما ان اللفظ في التوجيه الثاني لم يرد به الا المعنى الاخر واما في صورة التضمين فهو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف فلم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه تضمن اياه قلت لما كان مناسبة للمعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه والبدائع جمع بديعة بمعنى غريبة والايادي جمع الايدي جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة تستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول كما صرح به الشيخ في البيان وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة تجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه ان اهل اللغة يقولون يديّ وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم ان الشائع استعمال الايادي في النعم والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو بن العلاء وقال الاخفش قد يكون في الشرح الشريف للمفتاح ان الايادي صارت حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها والروائع اما جمع رائعة من الروع بمعنى الاعجاب يقال اعجب الشيء ان اعجبني اومن الريع وهو النماء والزيادة فانه مبني على ما ورد في الادب ان ما يعطيه الانسان من الفضل ومن جمع رائع اجراء له مجرى الاسماء على انه قد ذكر الادباء ان فاعلا صفة اذا كان لغير ذوي العقول يجمع على فواعل والاضافة في الموضعين بيانية بمعنى من كما في جرد قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للسجع مع قصد المصدر على القليل والكثير المتقن بحكمه نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على وفق الصواب والبادي للسببية والنظام في الاصل ما ينظم به اللؤلؤ والمراد به هنا ما ينتظم به

وأورد براعته فرق الأنام في طرق الإنعام والإفضال والصلوة على نبيه محمد

أمور العالم والوفق من الموافقة يقع حلوبه وفق عياله أي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه وآي إلى هو الشأن
والأمر والحاضر من الزمان واللام فيه يغني عن الإضافة أو عوض عن المضاف إليه على اختلاف الرأيين ثم هذه
الجملة أعني أتقن بحكمته إما استيناف جوابا عن سؤال نشأ من الكلام السابق كأنه قيل لم ألهمنا حقائق المعاني وتوجيه الجواب
أنه أتقن نظام العالم بحكمته وذلك الإتقان يقتضي إلهام حقائق المعاني ودقائق البيان كما لا يخفى أو بدل من ألهمنا بدل
الاشتمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الأولى في حكم السقوط كما سيأتي إن شاء الله تعالى فترك العطف على الأول
لكونها كالمتصلة بما قبلها ففصلت فصل الجواب عن السؤال وعلى الثاني لكمال الاتصال بينهما فإنه لا احتياج إلى العاطف
لاقتضائه المغايرة المفتقرة إلى الرابط لكن يخدش هذا الوجه ما سيذكره في آخر أحوال متعلقات الفعل من أن الأصل عند
اجتماع التوابع تقديم البدل على العطف بالحرف ويجوز أن يجعل الجملة المذكورة صلة بلا صلة وترك العطف لئلا يشعر بتبعية
الجملة بالمقصد أعني كون كل واحد من الأمرين محمودا عليه بالاستقلال وأورد براعته فرق الأنام في طرق الإنعام
والإفضال الإيراد والإدخال يقال أورده فورد أي أدخله فدخل وفي القاموس الورود الإشراف على الماء سواء
دخله أو لم يدخله والبراعة الرحمة كذا في المجمل وفي الصحاح الرأفة أشد الرحمة والجامع الرأفة مع الرحيم في مواضع كثيرة
من القرآن المجيد مع اطراد تقديم الأول على الثاني يبعد ما قال إن سبب لنظم القرآن ما نقل الإمام الرازي عن القفال من أن الرأفة
مبالغة في رحمة مخصوصة في دفع المكروه وإزالة الضرر فذكر الرحمة بعدها ليكون أعم وأشمل والفرق جمع فرقة وهو الجماعة والأنام
اسم جمع بمعنى الأناسي والإنعام بمعنى الإحسان وإضافة الطرق إلى الإنعام من قبيل إضافة المشبه به إلى المشبه كما في لجين الماء
أو لامية لتشبيهه بالفضاء المشتمل على الطرق والصلوة على نبيه محمد النبي فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الإخبار يقال نبأ
وأنبأ ونبأ أي أخبر وجمعه نبآء كعلماء كما في قوله يا خاتم النبآء إنك مرسل وجمع الياء على أنبياء والتصغير نبيء
على وزن نبيع ذكره الجوهري وسيأتي أيضا نص عليه سيبويه وإن قضاه القاعدة أو بمعنى مفعول من النبوة وهي ما ارتفع من الأرض
كذا في الصحاح ومنه يقال تنبى فلان أي ارتفع وعلا وقيل منقول من النبي وهو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لا صفة له لتصريحهم
بأن العلم لا ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من أنه يجوز في حكم الإعراب
إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان وربكم خبر على تأويله بالموصوف باللام كالمستحق للعبادة

خير من نبع من حضيض الكرم والسماحة وأشرف من نبع من دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله وأصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق وأشرق وجه اليقين واضمحل

للعبادة والاتفاق تجويز نعت اسم الإشارة بما ليس معرفا باللام وما ليس موصولا مما أجمع النحاة على بطلانه وقد صرح بنحو الرضي
بامتناع كل من الأمرين في مفصله واليه صرح في أوائل الكشاف بأن هذا الاسم لا يوصف والتمثل بذلك على علميته
ثم البدلية وإن جوزها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن الظاهر أن المقصود الأصلي هنا إيضاح الصفة أي لقبه
وتوجيز النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس خير من نبع صفة لمحمد صلى الله عليه وسلم لا لنبيه والإقدام على عطف البيان كما هو القانون
والنبوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع بالحركات الثلث في عين المضارع نبوعا أي خرج والينبوع عين الماء
والحضيض القرار والأسفل وكذا الحضحض والحضوض وعن بعضهم حضيض على وزن قنديل والكرم إيثار الغير بالخير و
السماحة الجود والنبوغ بالغين المعجمة الظهور والدوحة الشجرة العظيمة من أي شجر كان والجمع دوح واللسن بالتحريك
الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا في الصحاح وفي شرح المقامات لابن الانبار اللسن الفصاحة في النثر ولا يقال
ذلك في الخير والله أعلم ثم الإضافة في حضيض الكرم ودوحة اللسن لامية إن أريد بالمضافين آدم وإبراهيم أو
إسماعيل عليهم السلام وبيانية إن قصد المبالغة تلألأ أي لمع والغرة في الأصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم
استعير لكل واضح معروف والحق على أنه صفة مشبهة كل كلام أو اعتقاد طابق الواقع والصدق على ذلك لكن الفائز
أن النسبة إلى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو أن الواقع أمر ثابت حقه أن ينسب إليه الشيء بالطبق
وعدمه كما أن ... فيعتد بوقوع في ثبوت ذلك الشيء لجعله أصلا في التحقق فكان أولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وما
أن يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع وإما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلأن المنظور لعله في هذا الاعتبار الحكم
الذي يتصف بالمعنى الأصلي للصدق وهو الإنباء عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة إشعار بأن ظهور دين الإسلام إنما هو من
حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم لكن كمال وضوحه إنما هو بروايات الآل والأصحاب وآرائهم واجتهاداتهم ثم لا يخفى ما في
الكلام من الاستعارات المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الإسلام بمطية توصل راكبها إلى المرام وأثبت له
لازم المشبه به أعني الغرة والغرة بما يلائم معناه الحقيقي أعني التلألؤ والإشراق من الإضاءة والدين وضع إلهي
سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات ويضاف إلى الله تعالى لصدوره عنه سبحانه وإلى النبي صلى الله عليه وسلم
لظهوره عنه وإلى الأمة لتدينهم به وانقيادهم له كذا ذكره الشارح في شرح تلخيص المفتاح واضمحل الزوال والانكشاف

دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضائل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف
والتصدي للاحاطة بما في الصناعات

والدجى جمع دجية وهي الظلمة والباطل خلاف الحق والمراد به الكفر المشبه بالليل واللمعان الاضاءة والنور
كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه واتم ولذلك اضيف الى الشمس في قوله هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر
نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والنور ضوء عارضي وقد يقال ينبغي ان يكون النور اقوى على الاطلاق لقوله
تعالى الله نور السموات والارض الآية وانت خبير بان هذا مبني على عدم التجوز في الآية الكريمة وقد حملوه على ذلك
واليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به البارئ تعالى وفي تفسير القاضي ان اليقين احكام العلم واتقانه بنفي
الشك والشبهة عنه بالاستدلال وفيه بحث اذ لا يشكل قوله تعالى لترونها عين اليقين وبالجملة المخ هذه اعلى مراتب اليقين
ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من اللطائف المذكورة في الاولى فتامل ثم استخرج وبعد من الظروف الزمانية
المقطوعة عن المضاف اليه منويا حذف منه اما وجعل الواو مقامه روما للاختصار مع الربط المعنوي ولهذا لزم
الفاء بعده والعامل في الظرف حينئذ اما المقدرة او الفاء على توهم اما والعامل فيه ما يفهم من السياق من مثل
اقول او اعلم والاحق بمعنى الاليق والاسبقية الاستحقاق والتحلي التزين والاتصاف والمراد بالعلوم والمعارف
التصديقات والتصورات او ادراك الكليات والجزئيات او ادراك المركبات والبسائط او العطف تفسيري
والتصدي التعرض للشيء والاقبال عليه والظاهر ان المراد بالتصدي للاحاطة ما يتوجه اليه تحصيلها والاتصاف بها
لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام كما ظن لانه وان كان فضيلة بالنسبة الى الاحجام الا ان ادعاء كونه اسبق الفضائل
في استيجاب التعظيم مع ان المراد بالسبق الشرف بعيد جدا الا ان يحمل على كمال البلاغة فان قلت كيف جاز
عطف والتصدي وهو جزء المعطوف عليه اعني احق الفضائل قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين جزء عن كل من الذين
اخبر عنهما ولو سلم فوجه العطف ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد في اللفظ لاحق الانتساب الى
ربط المجموع بالمجموع فلابد من اداة الجمع قال الشيخ في شرح الكشاف هو نظير قولك زيد وعمرو قام ابوه وذهب اخوه
على ان الضمير في ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو ولا بد في مثله من اعتبار التقديم والتاخير ورده الشريف بعد بانه
اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف وجه وجعله لتاكيد لصوق الخبر بالمخبر عنه
قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو مآل المعنى لا ينافي القصد في الظاهر الى

من النكت واللطائف لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن

ربط المجموع بالمجموع ومراد الشريف ليس الا الاعتبار المذكور بالنسبة اليه والصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل
ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل اولا والاول هو المسمى بالصناعة في عرف العامة وقد يقال لكل
علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له انه صناعة له والنكت جمع نكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتاثيرها في النفوس من
نكت في الارض اذا ضرب فاثر فيها بقضيب او نحوه او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او لمقارنتها له غالبا اعني
لها اللطيفة اذا كان لها تاثير في النفس بحيث تورث نوعا من الانبساط لاسيما علم البيان لا ينفع الخبر في سي
مثل مثل وزنا ومعنى السيما عند الجمهور واصلها سوي او سيو والواو قلبت ياء اذا كان مفردا او مجرور على انه
مضاف اليه وما زائدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة ان لم يثبت علم البيان
او مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والجر اوجه
لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي على انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما على ذوات
لا يعقل لاطلاقها على صفة من يعقل وهم يابونه وعلى الوجهين فالفتحة في سي اعراب لانه مضاف او منصوب على التميز اعني
او على انه تميز ان كان نكرة لان ما بتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها في لا رجل وقيل على
الاستثناء في الوجهين فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف وعند غير الاخفش اي
لا مثل علم البيان موجود من العلوم فان التحلي بحقائقه احق بالتقديم من التحلي بحقائق غيره وعنده ما خبر لا ويلزم قطع سي
عن الاضافة من غير عوض فيلزم تنكير خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة واما الجر فما حكي ان الكبير قد رجع الى قول
سيبويه في لا رجل قائم من ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف منه
كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ لكن ذكر البلباني في تلخيص
الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب وقد تخفف الياء مع وجود لا وعدمها وقد يقع لا سيما اقام
لا سيما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قولهم ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية ذكره الرضي وقيل
حالية وقيل عاطفة ثم على هذا من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والا
فليس منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعد لا سيما فيتعلق من معناه الا حسن الى معنى خصوصا فيكون منصوب

فانه كشاف عن حقائق التنزيل رائق مفتاح لدقائق التأويل

المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع والايمان راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر او اخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التي بعد لا سيما وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجي الواو قبلها يكثر الان المجي اكثر ثم المراد بالبيان المعاني والبيان والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل من الاطلاع ونظم القرآن على ما سيأتي تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فانه كشاف فيحتمل ان يكون تفصيلا للصفة ان بقية اعني الاطلاع على نكت نظم القرآن ويحتمل ان يكون تعليلا واعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل الا في العبارة فانه قال زيد العالم اكرم من فلان لانه عارف ولا يخفى ركاكته واجيب بان المقصود الترجيح باعتبار الصفة والاستدلال بها فالحاصل ان علم البيان المطلع حسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو حسن لتلك الصفة رائق معجب بوصفه تلك ويكون خبرا بعد خبر بعيد من جهة المعنى اذ لا نظير لكون قولنا فانه رائق علة لما قبله والتأويل في اللغة من الاول وهو الانصراف فالتفعيل للتعدية او من الايالة وهو الصرف فالتفعيل للتكثير والمراد به ها صرف اللفظ الى ماله واما التفسير فهو مقلوب من التسفير وهو الكشف وقال الراغب الاول لاظهار المعقول والثاني لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال الزركشي في شرح الكشاف في بيان معاني القرآن اما بالنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن الصحابة رضي الله عنهم وهو التفسير واما بحسب القواعد العربية وهو التأويل وفيه بحث لان تعيين احد المحتملات بالادلة العقلية خارج عن القسمين اذ لا بالنقل ولا بحسب القواعد العربية كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى ان الله على كل شي قدير ان المراد على كل شي ممكن للادلة المحالات وقال في الكواشي التأويل ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وفيه بحث لانه يلزم منه ان التفسير قد يكون انزل اذ الرواية غالبا بالآحاد والتأويل يصرف الى محكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب بانه لما كانت الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم المشاهد سميت تفسيرا لانها طريق كشف المبهم وسببه وان لم يحصل العلم للمروي له واما الصرف عن الاقاويل من حيث هو طريق العلم كما في تفسير الفاتحة وحاصله ان التسمية بالتفسير والتأويل ناظرة الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل وبهذا الاعتبار لا يكون التفسير انزل من التأويل وقيل التأويل بيان احد محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم فالاول يتعلق بالدراية ولهذا اضاف اليه الدقائق والثاني

فانه كشاف عن حقائق التنزيل رائق مفتاح لدقائق التأويل فائق تبيان لفوائد الاعجاز واسرار البلاغة كاشف لمعالم الايجاز وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضلة تقريب للغوص على فرائده مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح الى انوار التأويل

والثاني بالرواية وقيل التفسير بيان ما يحتمل اللفظ احتمالا ظاهرا والثاني بيان ما يحتمله احتمالا باطنا فوجه اضافة الدقائق الى التأويل على هذا ظاهر واعترض عليه وعلى الذي قبله بان اللفظ الذي له معنى واحد هو المراد والموضوع له ولا رواية فيه خارج عن القسمين والجواب ان المنقسم اليها هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المبين تحصيل حاصل وذلك منحصر في القسمين فائق عالي تبيان مصدر مبني على الشذوذ والقياس فتح التاء ولم يجي بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق بينه وبين البيان بان التبيان يحتوي على كد الخاطر واعمال القلب وقريب منه ما قيل البيان بيان مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي او هو فيما بين لفظين من جنس واحد فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهي الثبوت الجبلية مع انه اخصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن ثم هو بمعنى الفاعل اي المبين وكذا نظائره واتماما اختار صيغ المصادر اشارة الى ان الكتب المفتقرة في العربية او على تقدير مضاف اي ذو تبيان وكذا نظائره بدليل باقية على المصدرية مبالغة كانه رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب من عدم اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف بين القرائن ليجيء على نهج التعديد والمراد بفوائد الاعجاز واسرار البلاغة اللطائف الدقيقة الموجودة في نظم القرآن والمعالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع الذي ينصب فيه العلامة على الشي ولعله الصحاح لمعالم الايجاز تبيانه النكت الكثيرة التي يشتمل عليها النظم القليل بقوته وتكثر في القصار حجيته وامثاله والمراد بآثار الفصاحة الاطناب والمساواة او ما يعمهما وغيرهما مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف العام على الخاص تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفي النهاية يقال لخصت القول اذا اقتصرت فيه واختصرت منه ما يحتاج اليه وهذا التفسير انسب واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي كتاب الله تعالى المشكل ولهذا اضاف الغوامض اليه مع انه ادخل في المدح وهو عدم القبح او يقال هذه الاضافة تنبيه على المبالغة في الاشكال كما ان في مثال من خيار الخيار وعيون العيون مبالغة في المختارية والمعضلة من اعضل الامر اذا كان مغلقا لا يهتدى لوجهه او اعضلني فلان اعيا في امره تعيير ولا تعيين والغوص النزول تحت الماء يقال غاص في الماء والغائص عداه هنا بعلى لتضمنه معنى الاطلاع والفرائد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة وفي تشبيه الاطلاع على ما في كتاب الله تعالى من الاسرار والدقائق باستخراج الدرر من قعر البحر استعارة ولا يخلو لفظ التقريب عن الاشارة الى ذلك قواعده كافية تأكيد لما في اول السياق والضوء الضياء وكذا الضوء بالضم يقال ضاءت النار ضوءا وضوءا اضاءت مثله واضاءته غيره ولا يتعين والمصباح في الاصل السراج والمراد به هنا القوة العاقلة وادراكاتها الكلية الشبيهة بالمصباح وقوله الى انوار التأويل متعلق بقواعد المصباح

صفا صفا

موارده شافية عن الهاب الاكباد الى اسرار التنزيل به ظهر لباب آثار تراكيبه وصفه ومنه عذب عباب بحار اساليبه وصف لا يدرك
الواصف المطري خصائصه وان يك سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة لهم اسرار

ما فيه من معنى التقاصر والاقتصار او بمقدار ان ضوء المصباح الموصل اذ لا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته كما قيل او موصلا
وجد طريق الوصول الى انوار التاويل مثلا محتاجا الى مصباح مضيء يتدرب الى اللبان بدلا لاضافة الادنى الى اليه
فيا بقي لا نوار الدقة بالخفاء والموارد جمع مورد وهو موضع الورود الى الماء والالتهاب التوقد والاكباد
جمع الكبد او الكبد كالكذب والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كالفخذ والى اسرار متعلق بالالتهاب لتضمينه معنى
الاشتياق والالباب جمع اللب وهو خلاصة كل شيء ووصف اي كثر وتم والاظهر ان المراد باثار تراكيب التنزيل ما
تيناول خواصها ومزاياها لا المعاني الوضعية فقط كما لا يخفى وفيه في الالهاب بقايا من رسم الشيء وكثيرا ما يتخذ العلم
بالنظر اليه عذب اي طاب والعباب بالضم معظم الماء وعباب البحر وسطه والاساليب التراكيب والانواع كالحكم والقصر
والنفي والاثبات والخبر والمتكلم والحجاب والمتشابه وغيرها وبحار الاساليب كلجين الماء والصفاء بالمد خلاف الكدر
والحصر المستفاد من تقديم الظرف في الفقرتين اضافي بالقياس الى سائر العلوم لا يدرك الواصف المطري اي المبالغ عن التجاوز
عن الاقتصاد وفي مدح الغير على هذا القدر والمطري اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة في المدح والخصائص جمع خصيصة
وهي الفضيلة والسبق التقدم وما في ما وصف مصدرية وما يقع السبيل من ان الغيب بعدها بهذه لا يكون فاما فيقول انجيني
ما يعوك والاقول انما يخرج غلط ليشهد به تتبع موارد الكتاب المجيد او موصولة بتقدير به ولا تقدير في الاول لان ما المصدرية
حرف عند غير الاخفش وابي بكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير واما تجويز صاحب الكشاف مصدرية ما في قوله واتبع الذين
ظلموا ما اترفوا فيه فليس على تقدير رجع الضمير المجرور اليها كما زعم ابن هشام واعترض به عليه بل مبني على انه عائد
الى الظلم المفهوم من ظلموا او في للمصاحبة متعلق بما قبله فخرج على قوة في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم
والاتراف في ومقالا لاتباع والمعنى ان الواصف البالغ لا يدرك خصائصه وان كانت مترقيا عن كل وصف الى اكثر وان
وصف الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذه الفقرتين من اللطائف البيانية ثم انه قد وقع في قد سبق معطوف على قوله فانه كشف
ثم لا استبعاد مضمون الجملة الثانية اعني وقوع هذا الفن في ايدي هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو القانه عما ذكر من
الفضل والشرف كما في قوله ثم انتم هؤلاء تقتلون وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل لما سبق والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق
انه من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه مجموع الجمل المسوقة لمدح الفن من قوله لا يتماه او وذكر الادلاء تنبيه على انهم
يضلونهم فيلهم والاسراء جمع اسير كالفضلاء جمع فاضل من الاسار وهو القيد سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه

التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد يخوضون في تحرير مقاصده حول التقليد والقائد ويقتصرون 6 من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال
لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم

يشدونه بالقد بقيد اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره
اي بقده ثم استعمل في معنى بكله لظهور المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت وطفق بفتح الفاء وكسر من افعال
المقاربة يقال طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس كذا في شرح الرضي
والتعاطي التناول اعني الاخذ باليد فهو مناسب لقوله في ايدي جماعة وفيه تأكيد لا هتهم والتوثيق الاحكام والتسديد
التوفيق للسداد والاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل لحديث اسرار التقليد ولهذا ذكرت بالفاء لان
موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الآية يخوضون اي يدورون وترك العطف لانه اما خبر بعد خبر لطفقوا
او صفة لجماعة او تأكيد لما سبق او استيناف كأنه قيل كيف يتعاطون من غير توثيق فاجاب فان الاستيناف البياني لا يلزم ان يكون
جوابا عن سؤال عن العلة كما يتضح في كتب الفقه والوجدان وبهذا تبين ان لا يسمعون في قوله وحفظا من كل شيطان مارد
لا يسمعون يجوز ان يكون استينافا جوابا عن سؤال عن حال الشياطين بعد حفظهم فاطلاق صاحب الكشاف القول بعدم صحة
الاستيناف البياني بناء على ان سائلا لو سأل لم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير سديد والتحرير تهذيب
الكلام وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة ومقاصد الفن اصوله وقواعده والقيل والقال اسمان
بمعنى القول وفي الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قيل وقال وعن الفراء انهما فعلان استعملا استعمال الاسماء و
تركا على ما كانا عليه من البناء ومعنى الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلمات ومعنى دورانهم حول القيل
والقال نقلهم الاقوال المختلفة من شخص مجهول او معلوم من غير اهتداء الى تحقيق المرام والمقام والحال مطلقا لا يبدل الفن
وسوق مباحثها والفرق بينها واذكرنا على ما في شرح المفتاح للشريف وغيره حيث فيه علاوة عرى وفيه نظر لان المذكور في الصحاح
والقاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الربقة الواحدة من الوردة وفي الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع ربق وارباق
ورباق وارخاء الجبل المذكور هو الربق على وزن الرفق ثم ربقة التقليد كلجين الماء اوكنية وتخييلية بان يشبه التقليد
بشخص له ربقة يشد بها بهيمة لتسرح اي ترعى والسرح بها الاسامة والاطلاق ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالجمع
الصحاح سامت الماشية تسوم سوما اي رعت واسمتها انا اي اخرجتها الى المرعى ثم تجيء السرح متعديا لكن المذكور هنا لازم
كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهو موضع فيه البقل والعشب واصل رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض التحقيق
كلجين الماء وذكر السرح ترشيح او مكنية وتخييلية والاحداق جمع حدقة وهي السواد الاعظم للعين وفي اسناد التسرح الى

ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى يطلع دقائق التعقد في ضمائرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشأن او التفطن للمحة الخفية المكان واني بعد ما قضيت من بعض الفنون

الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد مقتصرون على ظواهر الاشياء ولا يتيسر لهم التوصل الى تحقيق الحقائق فيناسب المقصود وهو المبالغة في الذم ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى يطلع دقائق التعقد في ضمائرهم آب عنه اذ لا يخفى ان مآل الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واحد بل في الاسلوب المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبر والتفكر يعلمون الحقائق علم اليقين كانهم يعاينونها بالبصائر ولا يبعد ان يكون هذا ادخل في الذم كما ذكره ذلك القائل فتامل والغشاوة بالكسر في الغين المعجمة الغطاء وبفتح العين المهملة عن العشا بالقصر وهو داء في العين يمنع الابصار بالليل ومنه الاعشى والاذى رصح روايته ودرايته والتعصب من العصبية بمعنى الحماية وغشاوة التعصب كربقة التقليد في الاضافة والبصائر جمع بصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في الراس شبهها بالمرايا او بابصار حال بينها وبين مدركاتها حائل فاثبت لها الغشاوة والاطلاع الانتقاش والضمير في الاصل بمعنى الجارحة لغة ثم اطلق على محله وهو القلب كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة طائفة من مالك تبعثها للتجارة واللجاج التمادي في الخصومة وقد لج بالكسر يلج لجاجة ولجاجا والعناد المكابرة في الحق عانده معاندة وعنادا عارضه جل الشيء معظمه والصناعة الحرفة وقيل اخص منه الحرفة لانها يحتاج في حصولها الى المزاولة والانحراف الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد خلاف الغي فهيهات اي ذلك امر ما يبعد تنبههم وهيهات اسم فعل يجوز في آخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين وبلا تنوين تستعمل مكررا ومفردا جمعهما قوله فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق نواصله وما نقله صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعماله الا مكررا منقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم ولا غرو فان الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو قالوا المفتوحة الآخر مفردة وتاؤها للتانيث كغرفة ولذلك يقلب الواقف عليها هاء فيقول هيهاه والهاء مقلوبة عن ياء لان اصلها هيهية من المضاعف كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها هيهيات فحذف اللام والوقف عليها بالتاء كمسلمات والرمزة في الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى حسن وصفها بالدقة والشأن في الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شأنت شأنه اذا قصدت قصده يسمى به الامر الذي هو واحد الامور تسمية للمفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب كما ان التسمية بالامر كذلك فانه مما يؤمر به والتفطن التفهم واللمحة الابصار بنظر خفيف من غير امعان والمراد بها هاهنا النكتة اللطيفة وخفاؤها كناية عن خفاء نفسها لاستلزامه اياه ثم ايثار او على الواو في قوله او التفطن لقصد عموم النفي كما ذكر في قوله تعالى ولا تطع آثما منهم او كفورا واني بعد ما قضيت شروع في سبب التصنيف في الفن وانتهاض من الاحالات

وطرا واجلت في مستودعات السرائر قداح نظري لعتق صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال في فرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحال الى الجرجانية خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضائل صرف العوائق عنها بوائق الزمان وحوادث طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف واقتلاد الاثاسيس من عيون اللطائف وصرفت شطرا

الحالات المتعلقة بالنفس الى الاحوال المتعلقة بغيره وتصدير الجملة باني لكمال العناية بمضمونها والوطر الحاجة وقضاؤه استيفاؤه واجلت من الاجالة وهي الادارة واستودعته وديعة اذا استحفظته اياها والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه النصل وايثارها على السهام مما يلطف من فوائد الفن الاشارة بان التمام بهذا الفن او محمول على التواضع شبه النظر بالسهام فاثبت له ما للمشبه به او شبهه بنفس سهام فاثبتها له حالة الا كناية وتخييل او ترشيح والهمة اسم لقصد القلب اذا وصل الى حد الجزم والفتح لغة فيه وهي في الاصل من هممت الشيء اهم اذا قصدته وفي الارتقاء متعلق بها والمدارج جمع المدرجة وهي المذهب والمسلك شبه الكمال بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتقاء والفرط التجاوز عن الحد والشغف من شغفه الحب اي احرق قلبه اورده صاحب الديوان في باب فعل يفعل بفتح العين فيهما فيقلب هذا يدل على ان العبارة الشغف بسكون الغين لان المصادر من هذا الباب الغالب بالسكون والفعول بالضم الاستقرار لكن المشهور فتح الغين ثم المراد به هاهنا شدة الحرص والترحال الانتقال وكذا الرحلة والارتحال وخوارزم في الاصل مملكة موصوفة على جيحون فيها مدن كثيرة ككاث وخيوق والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة فيها يقال لها اركنج وهي التي قد اشتهرت الآن بخوارزم وفي خراسان بلدة اسمها ايضا جرجان بناه يزيد بن مهلب بن ابي صفرة فاضافة الجرجانية الى خوارزم لزيادة التوضيح ودفع الاشتباه والمحط المنزل من الحط وهو الالقاء والرحال جمع الرحل وهي مسكن الرجل وما يستصحبه من الآلات ولا يخفى ما في الترحال والرحال من صنعة شبه الاشتقاق والمخيم موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اي اقام به والبوائق جمع بائقة وهي الداهية والحوادث الخطوب والطوارق البوائق التي تحدث في الليالي من طرق فلان اذا جاء ليلا خصت الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما يحدث بالليل والتي ربما فيه اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس تثنية الحدث بمعنى الليل والنهار والدائم طوارق الحدثين ثم قد يطلق عليهما فشمرت معطوف على مقدر اي زالت هاهنا فشمرت يقال شمر ازاره اي رفع والجد … في الامور تقول منه جد في الامور يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد مثله وساق الجد مكنية وتخييلية وشمرت ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى اقتناء متعلق بشمرت بتضمين معنى الميل اي شمرت عن ساق الجد مائلا الى اقتناء او ملتفتا متمما عن ساق الجد الى اقتناء وتعلقه بالجد جائز ايضا بتضمين معنى الميل والاقتناء الاكتساب والذخائر جمع ذخيرة وهي ما يدخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم والمعارف بيانية والاقتلاد الاقتناء والاثاسيس جمع … العين وهو المتاع الذي … واصله الاثاسين فقلبت النون ياء على … وصرفت اي بذلت والشطر

من الزمان الى التفحص عن دقائق علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصبات السبق في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفوائد في
بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة
والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه سجال الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر
اصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين

النصف وجمعه أشطر وقوله عليه السلام في الى انصف تعدد شطر عمرها على تسمية البعض شطرا توسعا في الكلام كذا في الحد
وفي اراجع اشارة الى ان المراجعة من الطرفين وفصله عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذي
وعلاء الدين الغفاني وبهاء الدين الحلوائي والحوز الجمع والقصبات جمع القصبة والسبق التقدم والمضمار الميدان و
كانت عادة العرب انهم كانت بين الفرسان ان يغرزوا قصبة في آخر الميدان فمن اخذه يقدر فرسه يعد سابقا وكان
له الفضل والشرف فاستعمل كناية عن الكمال في فن من الفنون والحذاق جمع حاذق وهو الماهر في صنعة وكثيرا ما نصب
على الظرف وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل فيه ما يليه والاسم كان ضمير الشان والجملة خبره او على المصدر اي يختلج حينا
كثيرا او اختلاجا كثيرا ويختلج مفاعلة بمعنى التحرك فمن خلجه يخلجه خلجا اذا اجذبه وانتزعه كان اطلاع على
حقائق المختصر مع احتياجه الى الشرح ليصير بالجملة بحيث لا يقدر على امساك نفسه او باقيا على معناه الفاعل يتنازع كان
ما ذكره يحركه وما من شدائد الزمان يثبطه في الروض فاختلج قلبي امر نازعني منه فكرنا فيما بين الوجهين ان
اشرح فاعل يختلج وقلبي مفعوله وقد تعين الاختلاج بالتحرك والاضطراب فحينئذ قلبي فاعل يختلج وان اشرح ظرف بتقدير في
او بالعكس اذ يجوز حذف في من الظرف المجازي او يحذف احدهما مفعول يختلج بطريق حذف في وايصال الفعل توكيدا والمنسوب
صفة الكتاب او صفة تلخيص والامام الذي يقتدي به والجمع امام ايضا ذكره في القاموس ونظيره هجان فلم يهذ ان
ما ذكره الجوهري والقاضي وفي شعمان قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما تمهل لا فرد انه اليه وكثيرا ما يجمع على ائمة والاصل
اأممة على وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة بضم القاف وكسره من يقتدي به والتبحر في العلم وغيره التعمق
فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون السين قصبة الشام وقد يكسر الميم قال الكرماني سماه به دماشق
بن نمرود بن كنعان فانه هو الذي بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل صلوات الله على نبينا وعليه وسلامه وكان
حبشيا وهبه له نمرود بن كنعان حين اذ خرج عن النار وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك والله اعلم
والسجال جمع سجل وهو الدلو المملوة من الماء وغيره والغفران والمغفرة التغطية والستر وغفران تعالى
ان يصون العبد من مس العذاب فكانه تعالى غطاه حفظا له عنه والفراديس جمع فردوس وهي الحديقة وقيل الفردوس في
اللاهات هو البستان الذي يجمع الكرم والنخل والمراد بها اعلى درجات الجنان والجنان جمع الجنة وهي البستان
ومنه الجنات والعرب يسمي النخيل جنة قيل المراد بالاصول الدلائل على ان الاحكام ما يبتني عليه وبالقواعد ط
المسائل والترادف ظاهر حاويا جامعا والعوائد جمع عائدة وهي المنفعة محتويا قال الجوهري حواه يحويه اي جمعه

منطويا على دقائق هي نتائج افكار المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لدى عليه مخائل السحر ودلائل الاعجاز ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر
وكان يثبطني عن ذلك ما ارى في زمان من العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه ٨ وعفت اطلاله ومعالمه حتى
انكسفت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضائل ويتأسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل وكذا
يذهب الزمان على العبر ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر لكن لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب في تحصيل وامتداد اعناقهم

جمع واحتواه مثله وتعدية بعلى لتضمين معنى الاشتمال والانطواء مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته ط
لتعدية الاحتواء ثم المنصوبات بعد قوله المختصر اما اوصاف متوالية او احوال مترادفة او متداخلة والمخايل
جمع مخيلة وهي ما يوضع في اخيار بمعنى الامارات والسحر الاخذة وكل ما لطف ودق ماخذه فهو سحر والبيت ط
للوطواط اوله :. كتابك صدر الدين يحكي حديقة :. مكللة الاطراف باللطف والبر والروض جمع روضة وقد يتبق
بها وهي والمنى جمع منية وهي المطلوب والعقد بالكسر القلادة والدرر جمع درة وهي اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودرات
وكان يثبطني معطوف على كان يختلج والتثبيط التعويق والمنع وذلك اشارة الى ان اشرح والتعطيل التفريغ والمشاهد جمع
مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اي تعرفه والمراد بها العلماء والمدارس والكتب
والمصادر جمع مصدر من الصدر بفتحتين وهو الرجوع قيل المراد بالمصادر والموارد المعلمون والمتعلمون والمراسم الشيء محل آثاره
وعفت اي اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من آثار الدار انكسفت اي اشرفت وقربت وشموس الفضل
العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستيطان اتخاذ الوطن
والخمول ضد الشهرة يتلهفون على الشيء اذا تحسر والاندراس الانمحاء والتاسف اظهار الحزن والاذكياء جمع الذكي من
الذكاء وهو حدة الفؤاد وكذا يذهب الزمان يريد ان ما ذكره من انعكاس احوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان
بل هو امر مستمر بل مترق وقد درس الاثر امحاؤه وانمحاؤه يقال درس الرسم ودرسته الريح يتعدى ولا يتعدى وفي اكثر النسخ
على العبر بعد قوله يذهب الزمان وهو بفتح العين جمع عبرة بمعنى الدمع وبكسره جمع عبرة وهي اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر لكن الظ
انه ليس من عبارة الكتاب بل هو الحاق قصد به موافقة الاثر ويؤيده ان المذكور بيت من ابيات الحماسة من قصيدة لرجل من
بني اسد يرثي بها اخاه مطلعها ابعدت من يومك الفرار فما :. جاوزت حيث انتهى بك القدر :. وبعده لو كان ينجي من
الردى احد :. نجاك مما اصابك الحذر :. يرحمك الله من اخي ثقة :. ليس الذي في الحياة لم يك وهي الحسن مما بها في
صفو وده كدر :. فهكذا يذهب الزمان ويفنى :. العلم فيه ويدرس الاثر :. فالظاهر ان الشارح قصد التضمين لكن لما رايت استدراك
مما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على الشرح واورد عليه ان نفي ما سبق من تعطل المشاهد والمعاهد وسد المصادر والموارد ونحو
مستغن عن البيان والتوفر التمام والتكثر والرغبة الارادة المقارنة للرضاء من رغب في الشيء بالكسر اراده ورغب فيه مثله
لا من رغبت عن الشيء اذا لم ترده وزهدت فيه وكان تعديته بعلى بملاحظة معنى الاستعلاء والامتداد اعناقهم تطاولها و

نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله والكرام قد رتبوا التوفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار اذ لم يقع لمن تريد يكشف عن وجوه خرائده
الاستار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يمكنهم الاطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد قصد والسلوك طرائقه من غير دليل
فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست في اثناء التهجد فرصا مع ما تجرع من الزمان غصصا وطفقت اقتحم موارد السهر على الصافي لجج
الافكار والتقط فرائد الفكر عن مطارح الانظار

كنا بتة عن كمال المبالغة وفيه استعارة بكنية مع التخييل والاظهر انه تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة والنحو بمعنى الجهة والجمل
جمع جملة من الاجمال الذي هو ضد التفصيل وربما يجب بها لان افادتها اياه هي باجتماع المفردات وارتباط بعضها ببعض
لا بتفصيلها وتوقف تجملته وتفصيله لان الضب بقوله وتحقيقه فحرر على البناء للمفعول ان منعوا والتوفيق تهيئة الاسباب
الخير وتنجيه الاسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب والسر الذي يكتم والرموز بالرموز والاسرار المطوية
النكات المطوية فيه اذ لم يقع على البيان والخرائد جمع خريدة وهي الحيية من النساء وفي الاساس انها
العذراء ولؤلؤ خريدة لم تثقب شبه بها المسائل المشكلة في الاستتار والتركيب في اقتحام الوجهين مثل قوله
المهيع فيما بعد من وجوه الاعجاز استارها وسيجيء ان نحو بيانه ترى الكشاف وجمع الفعل المسند الى ضمير البعض في
المواضع ميلا الى المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون والمقال مصدر من قال وهي والحالة واحدة احوال الشيء
والدلالة طرائقه الطرائق جمع طريقة ولها معان كثيرة والظاهر انها هنا بمعنى المذهب وقد تطلق قد حتى تكون جمع
طريق وهي السبيل يذكر ويؤنث لكان اظهر كالا يخفى وبالجملة المراد بطرائقه الفاظه وعباراته الموصلة الى المعاني
وسلوكها حلها والدليل المرشد فاضلوا كثيرا وضلوا الاظهر ان يقول فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة النظم في
قوله تعالى ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست استلبت جواب لما
والاثناء جمع ثني واثناء الشيء تضاعيفه وثني الجبل والوادي منعطفهما وتقول انفذت هذا في ثني كتابي
اي في طيه والفرص جمع فرصة وهي النوبة وما في ما تجرع مصدرية وتجرع الماء مثلا شربه شيئا فشيئا وكذا التغصص
وامثاله مما جاء من باب التفعل للعمل الذي يحصل عقيب اصل الفعل حصولا مرة بعد اخرى يعتبر في كل منها التدريج وفي
المصادر التجرع فرو خوردن خشم واندك اندك ماند والغصص جمع غصة وهي الشجى اعني كل شيء يتوقف في الحلق ولا ينحدر
والاقتحام الدخول والسهر الارق وهو ضد النوم وموارد السهر مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليفوز بالمقصد
ولجة الماء بالضم معظمه ولجج الافكار كلجج الماء والالتقاط اخذ الملقى من الارض وفرائد الفكر نتائجه الشبيهة بالدرر
الكبيرة والمطارح جمع مطرح وهو المرمى والنظر في المشهور مرادف للفكر وقيد الفكر وكذا الذهن الانتقال نحو المبادي
والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقول الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضافة في مطارح الانظار لادنى

وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء الذين اليهم بالبنان ومطارحة الكتب المصنفة في فن البيان لا سيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد
تناهيت في تصفحها غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عولياته الآبية ويسهل طريق الوصول الى ذخائر كنوزه الخفية
واودعته فرائد نفيسة وتحت ما ليس القرباء وفوائد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرائب نكت انتهت اليها بنور التوفيق ولطائف فقر اخذتها عن عين
التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه من مذهب البغي والاعتساف والتزمت الى حل اكثر غوامض المفتاح

لامية والبذل الاعطاء والجهد بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والبنان
اطراف الاصابع واحدها بنانة والمطارحة المراوحة واللام في فلقد تناهيت موطئة للقسم والتناهي
البلوغ الى النهاية تجردها بالجزء معناه اعني البلوغ مجاز القرينة غاية الوسع او اللام من باب التصريح بحرف المعنى
لزيادة التاكيد كما في قولهم البصرة بعيني واصغيت اليه باذني واخواتها والتصفح النظر في الصفحات والغاية مدى
الشيء والجمع غاي والطاقة الوسع ثم جمعت عطف على اختلست وثم للاستبعاد جمع مثل هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال
اي الفراغ من اختلاس الفرص وتجرع الغصص ويجوز ان يكون للتراخي بالنظر الى تمام الجمع كما جاز في مثل الفاء نظرا
الى تعقب اول اجزائه كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ بعد نزول المطر
لكنه يتم في مدة كثيرة فبالنظر الى الابتداء يصح الفاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم يذلل اي يلين من الذل بالكسر وهو ضد الصعوبة
والصعاب جمع صعب وهو نقيض الذلول والعوليات جمع عولية وهي ما يصعب والآبية فعيلة من الاباء بمعنى ممتنعة
والاضافة في ذخائر كنوزه بيانية والكنز المال المدفون والخفية صفة كاشفة والمراد بذخائر كنوزه معانيه
كما ان المراد بطريق الوصول الفاظه ونفيسة من نفس الشيء بالضم نفاسة اي رغب فيه ونفس نفاسا ونفس صار مرغوبا فيه والطرف والتحف والتحيج
في الاصل البالس الوشاح وهو شيء يتخذ من اديم عريضا ويرصع بالجواهر تجعله المرأة بين عاتقها وكشحها ويستعمل في التزيين
مطلقا التحف جاد والفقر جمع فقرة بالكسر وهي خرزات الظهر المترتبة المتصلة بها الفقرة من الجانبين وهي الفقرة حلية
ويصاغ على هيئة خرزات الظهر يطلق على اجود بيت في القصيدة واجود قرينة في الخطب تشبيها لها بفقرة الظهر في
حسن الانتظام وعن عين التحقيق اي نفس التحقيق لان الظن والتخمين اومن خيار التحقيق ومحضه او من ينبوعه وهو كالمطرة
الوقاد السيال او من ذهب التحقيق تمسكت اعتصمت والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة الانصاف التسوية في
اعطاء النصف والتجنب التباعد ومعول من ذهب والبغي التعدي والاعتساف المشي على غير الطريق والايماء الاشارة الخفية
واصله الاشارة بالشفة والحاجب ثم في الطين ان لو الاكثر ضمير الى الربعين والتاية الاقرار اخطأ على
المقول ان منعوا وتحقيق الوجه من قبيل الحذف والايصال اي من تحقيقها او على البناء للفاعل اي تحقيق الوجهات على
الفهم وما فرقته لكن ما اوجبت له والسنة الطريقة والمعاني فحذف السلوك مشتهم والمراد من عدم مراعي سلوك سنتهم تحريم

والايقاع ونسبته على البعض ما وقع من
الشارح للفاضل العلامة في شرح المفتاح
واومات الى مواضع ذلك على اقوام
الاحديين في هذه الصناعة وخالفت
ما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير
بضاعة ورفضت التابس بجماعة
حظ واتحقيق الوجهات وما فرقت
على التوفي سنتهم في التوكيد الواضحات

٨

وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف رمانى الدهر بالارزاء حتى فوادى فى غشاء من نبال فصرت اذا اصابتنى سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من توارد الاخبار بتقاقم المصائب فى الوطن من الاخوان عند تلاطم امواج الفتن فى بلاد خراسان لا سيما ديار بها حل الشباب تميمى واول ارض مس جلدى ترابها

بشهادة العرف كما فى قولهم فلان لا يحب فلانا اى يبغضه ولا اعلم فى البلد من فلان اى هو اعلم من كل من فيه ثم فى الجمع بين الرفض والجماعة والبوض والروجب والحطر صنعة مراعاة النظير مع الايهام وحين ظرف مضاف الى ما بعده و عامله رمانى والجملة عطف على جمعت فان قلت اين العائد الى حين فى الجملة المضاف اليها قلت هى لا تحتاج الى الربط لكونها متاولة بالمصدر صرح به فى شرح الرضى واما قوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذلك و حجتان فنادر وهذا الحكم خفى على اكثر النحاة فالصواب يقم ان نحو مثل ذلك الحجينى يوم ولدت فيه تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له ومثله اجمع وما يتصرف منه فى باب التاكيد فانه يجب تجريده من ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد فلس وافلس والمعنى جاؤا بجماعاتهم كذا فى مغنى اللبيب رمانى الدهر مجاز عقلى وبالارزاء بتقديم الراء المهملة جمع رزء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والظرف اعنى بالارزاء لغو متعلق برمانى وجعله حالا من ضمير المتكلم وهم والغشاء الغطاء وكذا الغشوة بالحركات الثلث فى الغين المعجمة مع سكون الشين والنبال جمع نبل وهى السهام العربية وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد يجمع على انبال والنابل حاملها والنبال صاحبها وانما قال اولا رمانى وثانيا فوادى ايماء الى ان المرمى بالحوادث ظاهرا هو الشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب وفى اختيار اذا فى اذا اصابتنى ايذان بتحقق وقوع المصيبة واختيار سهام على سهم لاقامة الوزن ولبيان الواقع والا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهى حديدة السهم والسيف والسكين والرمح وذلك اى الرمى المذكور والتوارد التعاقب والتفاقم الامر عظم والعرب جمع عشيرة وهى القبيلة واللام بدل من المضاف اليه اى عشائرى والخوانى وتلاطم امواج الفتن ضرب بعضها بعضا والتميمة التعويذة التى تجعل فى عنق الصبى لئلا يخاف وحلها فى تلك البلاد الديار كناية عن اقامته الى وقت الشباب فيها والاول نقيض الاخر واصله اوءل على افعل مهموز العين فقلبت الهمزة واوا وادغم يدل على هذا قولهم هذا اول منك والجمع على اوائل وقال قوم اصله ووءل على فوعل فقلبت الواو الاولى همزة وانما لم يجمع على اواول لاستثقالهم الواوين بينهما الف الجمع وما بالجملة اول ارض معطوف على ديار وجلدى مفعول مس قدم للوزن ترابها فاعله وحكى ياباه العرف على ان الكلام المصراع تضمين لما انشده ابو نصر الاسير وهو احب بلاد الله ما بين منعج الى وسلمى ان يصوب سحابها بلاد بها نيطت على تمائمى و

ويراد به اللازم كما صرح به فى موضعه ولا شك ان التنزيل والايراد المذكورين فعلان من افعال المتكلم والاول منهما ملزوم للثانى وفى الملزوم خفاء واللازم واضح فينتقل منه الذهن الى ملزومه ويكون ذلك انتقالا من نفس احد فعليه الى الاخر فلا يكون كناية مصطلحا عليها اذ ليس ثمة كلام استعمل لفظه فى لازم معناه واريد به ملزومه كما فى قولك طويل النجاد بل فيه انتقال من نفس اللازم الى ملزومه فان قلت لعله اراد ان ذلك شبيه بالكناية كما زعم بعضهم وقال اراد السكاكى ان اخراج الكلام على مقتضى الظاهر شبيه بالتصريح فى الظهور واخراجه على خلافه شبيه بالكناية فى الخفاء قلت هذا محتمل بعيد يأباه ظاهر عبارته كما ان زعم ذلك البعض يرده ظاهر عبارة المفتاح حيث قال وانه يعنى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فى علم البيان يسمى بالكناية ولها انواع تقف عليها وعلى وجه حسنها بالتفصيل هناك والاوجه ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلا يدل على خلو ذهن المخاطب وعدم الانكار وتردده فى عرف البلغاء دلالة واضحة لا خفاء فيها وكذا الخبر المؤكد تأكيدا بليغا يدل فى ذلك العرف على الانكار كذلك فاذا القى احدهما الى المخاطب وقصد به ما صرح دلالته عليه كان من قبيل التصريح كما قال فى المفتاح وانه اى اخراج الكلام على مقتضى الظاهر فى علم البيان يسمى بالتصريح كما ستقف عليه واذا القى الخبر المجرد الى العالم مثلا لم يقصد به الدلالة على خلو ذهنه بل على ان حكمه مما يستلزم خلو ذهنه وعدم علمه ادعاء فقد ذكر ما يدل على اللازم اعنى الخلو لينتقل منه الى ملزومه الادعائى فاذا القى الخبر المجرد الى المنكر اريد ان معه ما ان تأمله ارتدع عن الانكار فقد اطلق ما يدل على اللازم اعنى عدم الانكار واريد به ما يستلزمه ادعاء كما مر واذا القى المجرد الى المتردد دل به على ان معه ما يزيل تردده وكذلك اذا القى الكلام المؤكد الى العالم لم يقصد به الانكار حقيقة بل قصد به ملابسة الامارات ومخايل يستلزم الانكار ادعاء فقد اطلق اللفظ الدال على الانكار واريد به ملزومه وقس على ذلك سائر الاقسام فان قلت الحقيقة والمجاز والكناية من اوصاف الالفاظ بالقياس الى معان هى مقصودة منها ضرورة ان الاستعمال معتبر فى حدودها وقد نص فى المفتاح على ان الاستعمال انما يقال فى عرفنا هذا بالقياس الى الغرض الاصلى وما ذكرتم من المعانى ليست غرضا اصليا من المركبات المذكورة فلا يوصف شىء منها بالقياس

اليا قلت تلك المعاني ليست مقاصد اصلية منها في اصل اللغة وانما في عرف البلغاء فهي اغراض اصلية
منها وكلامنا مبني على عرفهم كما اشرنا اليه والله اعلم قوله ولم يقل اما حقيقة واما مجاز وذلك لان
المتبادر من امثال هذه العبارة في تقاسيم الاشياء هو الانفصال الحقيقي او المانع من الخلو اذ بها يصير
الاقسام مضبوطة فان المانع من الجمع اذ لا يعلم به عدة الاقسام قطعا فلو اوردت اما هنا لدلت على
انحصار الاسناد في الحقيقة والمجاز والمصنف لا يقول به قوله وهذا يدخل ما يطابق الاعتقاد دون
الواقع توضيح ما ذكره في هذا الموضع ان قوله ما هو له يتبادر منه الى الفهم ما هو له بحسب الواقع فيتناول ما طابق
الواقع والاعتقاد معا وما طابق الواقع فقط ولم يتناول ما طابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق
شيئا منهما فاذا زيد عليه قوله عند المتكلم كان المطابق لهما باقيا على حاله داخلا في الحد ويخرج به ما طابق الواقع
فقط ويدخل به في الحد ما طابق الاعتقاد فقط وكان ما لم يطابق شيئا منهما باقيا على حاله خارجا عن الحد فاذا
زيد في الظاهر دخل في الحد ما لم يطابق الاعتقاد وما لم يطابق شيئا منهما فظهر ان قوله ولكن يبقى خارجا عنه ما
لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فيه تغليب لان ما لا يطابق الاعتقاد ولا الواقع كان خارجا عن الحد
بقوله ما هو له ولم يدخل فيه بزيادة قوله عند المتكلم فكان باقيا على خروجه بخلاف ما طابق الواقع دون الاعتقاد فانه
كان داخلا فيه وقد خرج بهذه الزيادة فنسبة بقاء الخروج اليه تغليب فان قلت زيادة القيد على ما هو في حيز
النفي توجب تعميما دونها والا لما كان خارجا بدون التقييد لان نفي الاخص اعم من نفي الاعم واما نفي القيود في
الاثبات فيجب ان تكون مخصصة فكيف يتصور ان يكون كل واحد من قوله عند المتكلم وفي الظاهر موجبا لان يدخل في الحد ما
كان خارجا عنه بدونه قلت ليس شيء منهما تقييدا في الحقيقة بل هو مغير للعبارة السابقة عن معناها المتبادر منها الى
معنى آخر اعم منه فان قوله ما هو له كما مر يتبادر منه ما هو له بحسب الواقع ولا يتناول ما طابق الاعتقاد فقط فاذا
ضم اليه قوله عند المتكلم يتبادر من المجموع معنى آخر هو ما هو له في اعتقاده سواء طابق الواقع ام لا فاندرج في هذا المعنى
ما طابق الاعتقاد فقط وخرج عنه بعض ما دخل في الاول وهو ما طابق الواقع فقط فبين المعنيين عموم من وجه ثم
اذا زيد قوله في الظاهر يتبادر من المجموع المركب منه ومما تقدمه معنى ثالث يتناول ما لم يندرج في شيء من المعنيين
السابقين وهو ما لا يطابق شيئا من الواقع والاعتقاد ويتناول ما اندرج في المعنى الثاني اعني ما طابق الواقع فقط

فقط فاندرج في هذا المعنى جميع الاقسام الاربعة واعلم ان القول بكون القيود في الاثبات مخصصة انما يصح
اذا كان القيد اخص مما قيد به كما هو الظاهر من القيود في سائر الحدود واما اذا كان القيد اعم او مساويا
كان المقيد مساويا للمطلق في الصدق قطعا الا ان التخصيص بحسب المفهوم لازم للتقييد مطلقا قوله وهو ايضا
متعلق بالظرف المذكور فالظرف الثاني لم يقيد الا بالمحمول الاول اعني عند المتكلم عامل في الثاني وتحريره ان
الثبوت الذي هو متعلق الظرف يحتمل ان يكون عند المتكلم وان لا يكون عنده فقيد به والثبوت عند المتكلم يحتمل
ان يكون في الظاهر وان لا يكون فيه فقيد به قوله بخلاف الثاني فان المخاطب لم يعلم اه فيه تأمل وهو ان
السهو والنسيان في المشهور لا يتصور الا بعد العلم فاذا توهم المخاطب ان المتكلم سها او نسي فقد علم ان
المتكلم عالم بانه لم يجيء وهو القسم الاول وكلامه في القسم الثاني وجوابه ان المعتبر علم المتكلم بذلك حال
تكلمه اي يعلم المخاطب ان المتكلم عالم حال تكلمه بعدم مجيئه فلا يمكن ان يتوهم سهوا او نسيانا في القسم الاول
بل في الثاني فلم يتصور في الثاني حالة ثالثة هي جهله ابتداء فالاولى ان يصرح بها ايضا قوله بل يجوز انما
لانه عدم صدقه على ما ذكر فان قوله مرادا اقول حاصل الضعف في نفسه اعترف بان المتبادر من قولنا الحكم عند المتكلم
كذا انه كذلك بحسب اعتقاده الا ترى انك اذا قلت عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا زكوة في مال الصبي يفهم منه انه كذلك
في اعتقاده حقيقة واما انه لا اطلاع على السرائر فذلك لا يقدح في تبادر المعنى المذكور الى الاذهان واطلاق
الالفاظ في الحدود على خلاف ما يتبادر منها مخل لها فان قلت ما عند المتكلم ينقسم الى ما عنده في الحقيقة
وما عنده في الظاهر فيكون اعم منهما فلا يتبادر منه احدهما قلنا انقسام شيء الى اقسام لا ينافي عدم التبادر فان الوجود
منقسم الى الوجود الخارجي والذهني واذا اطلق يتبادر منه الخارجي وكذلك الوضع ينقسم الى ما يكون بتأويل
وما يكون بتحقيق واذا اطلق يتبادر منه ما هو بحسب التحقيق فان قلت كيف ذلك ولا دلالة للعام على خصوص بعض
افراده قلت الظاهر ان اللفظ حقيقة في ذلك المعنى المتبادر منه ومجاز في الآخر وان صح التقسيم انما هو
باعتبار الاطلاق على معنى ثالث يتناولهما من باب عموم المجاز وان جعل حقيقة في القدر المشترك بينهما فسبب
تبادر احدهما كثرة الاطلاق على القدر المشترك في ضمنه حتى صار كأنه المعنى الحقيقي قوله اما الاول

كالصدقة على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار وذلك لان الاقبال والادبار امران ثابتان للناقة
من حقهما ان يسندا اليها فيصدق على اسنادهما اليها انه اسناد معنى الفعل الى ما هو له فاندرج في
تعريف الحقيقة مع انه مجاز كما نص عليه الشيخ فان قلت المجاز العقلي اما اسناد الى غير ما هو له او ما يشتمل
على اسناد اليه فلا يصح ان يعد منه ما هو اسناد الى ما هو له او ما يشتمل على اسناد الى ما هو له قلت
الاقبال وان كان صفة للناقة قائمة بها لكنه غير محمول عليها مواطاة فاذا قيل اقبلت الناقة كان
الاسناد حقيقة واذا قيل هي اقبال كان مجازا لان الاقبال بطريق الحمل انما هو لافراده فاذا حمل عليها
فقد حمل على غير ما هو محمول عليه حقيقة ويظهر لك من هذا انه لو قيل بعض تعريف الحقيقة هو ان يسند الفعل او
معناه الى شيء هو ثابت له على وجه اسند اليه اندفع الاعتراض الخ. قوله والاسناد الى المبتداء
عنده ليس بحقيقة ولا مجاز ليس مطلقا سواء كان اسناد جملة اليه او اسم مشتق او جامد ونقل المصنف
اخذ هذا القول من ظاهر عبارة الكشاف حيث قال اولا تفسير هذا ان للفعل ملابسات شتى يلابس الفاعل و
المفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسناده الى الفاعل حقيقة وقد يسند الى هذه
الاشياء على طريق المجاز وقد تحقق بيان الاسناد المجازي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو له في
الحقيقة فان اقتصاره في الموضعين على ما ذكر الفعل يوهم ان الحقيقة والمجاز من صفات اسناد الفعل
وما في معناه لانه في حكمه ويبقى ما عداهما خارجا وقد وجه هذا المذهب بان الفعل مشتمل على النسبة
فاعتبر ان كان النسبة في مكانها فسميت حقيقة او في غير مكانها فسميت مجازا واما المشتق في نحو
زيد ضارب فنسبته الى ضميره يوصف بهما بخلاف نسبته الى المبتداء لكونها خارجة عنهما وكذا الجملة
الفعلية في نحو زيد يضرب فان النسبة بين اجزائها يوصف بهما دون نسبتها الى المبتداء لما ذكر
والمصدر لقوة اقتضائه النسبة صار في حكم ما دخلت في مفهومه النسبة والنسبة التعليقية في الافعال
وما في معناها ملحقة بالاسنادية وان كانت خارجة عن مدلولاتها ولا يخفى عليك انه تعسف
قوله ليس هو من التشبيه الذي فيه بكان والكاف وذلك لان التشبيه المفاد بكان ونحوها مقصود من الكلام والتشبيه في
نحو انبت الربيع البقل مصحح لما هو المقصود منه وليس. قوله والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله

بفاعله الحقيقي اه قال في الكشاف في قبل هذا الكلام وقد يسند الى هذه الاشياء على طريق المجاز المسمى استعارة
وذلك لمضاهاتها للفاعل في ملابسة الفعل كما يضاهي الرجل الاسد في جراءته فيستعار له اسمه فقد صرح
بان المعتبر مضاهاة هذه الامور للفاعل في ملابسة الفعل فيحتمل انه اطلق التلبس بالفاعل ثانيا اعتمادا
على ما سبق ويحتمل ان ملابسة الفعل عنده ايضا اعم من ان يكون بواسطة حرف اولا ويحتمل انه اطلق في التعريف
بناء على ان المعتبر عنده التلبس بالفاعل الحقيقي مطلقا سواء كان في ملابسة الفعل اولا ودفع لا يحتاج الى
مؤنة تعميم الملابسة وانما قيده سابقا لشيوعه وكثرة استعماله فان قلت ما لا يتعلق به الفعل لا بذاته
ولا بواسطة حرف يبعد اسناده اليه لمجرد تلبسه بفاعله والاكتفاء بمطلق التلبس بالفاعل الحقيقي يقتضي
جواز ذلك فكيف يكتفي به قلت ترك قيد في التعريف اعتمادا على ما سبق فيه بعد الفا يكفي بتكثيره
قوله ولقائل ان يقول اه لما كان اعتراض المصنف على السكاكي في بطلان عكس التعريف مبنيا على ان قولنا عند
العقل معناه ما يقتضيه ويرتضيه من هو بعينه معنى ما في نفس الامر لان العقل لا يقتضي ولا يرتضي ما هو بخلاف نفس الامر
رده الشارح بان مفهوم ما عند العقل على قانون اللغة ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان
ادراك الكواذب فيكون الكاذب حاصلا ثابتا عند العقل فما عند العقل يتناول ما في نفس الامر وما هو بخلافه فلا يجوز
ان يراد به في التعريف ما في نفس الامر وحده فاندفع قوله ولا انتقض لبطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل
خلاف ما في نفس الامر ونحو كسى الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فيرد على هذا الجواب انه مناف لكلام السكاكي
قطعا لان ما عند العقل بهذا المعنى يتناول الامور الكاذبة كما صرح به المجيب فنحو قول الدهري انبت الربيع البقل
يكون مندرجا فيما عند العقل لانه يحصل عنده ويثبت وان كان كاذبا فيخرج عن تعريف المجاز بقوله خلاف ما عند العقل
فلا يبطل به طرده كما زعم حيث قال انا قلت خلاف ما عند العقل المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل
قول الدهري انبت الربيع البقل والظاهر من عبارة المفتاح ان المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده وبخلافه
ما يمتنع عنده لانه قال اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفس الكعبة ولا امتناع في ان يهزم الامير
وحده الجند وعلى هذا يبطل السوال في بطلان العكس وصح ايضا ما دل عليه صريح كلامه من ان قولنا خلاف
ما عند العقل يتناول قول الدهري انبت الربيع البقل لان انبات الربيع البقل ممتنع عند العقل لا القم

فيكون

لو امتنع عنده لما اعتقده الدهري الحادث لانا نقول ما يمتنع عنده قسمان احدهما ما يمتنع عنده بداهة ولا يتصور
من عاقل ان يعتقد ثبوته والثاني ما يمتنع عنده بالنظر الصحيح ويجوز ان يغلط فيه واثبات الربيع من
هذا القبيل ولعل السكاكي اشار الى هذا المعنى حيث قال فانه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وان كان بخلاف
العقل في نفس الامر اي وان كان منافيا في نفس الامر للعقل ممتنعا عنده وان لم يدرك العقل ببديهته
مخالفته اياه فقوله في نفس الامر ظرف للمخالفة وكان المصنف توهم تفسير الما عند العقل بناء على ان قوله
بخلاف العقل معناه بخلاف ما عند العقل كما تقتضيه سوق كلامه ثم اعترض عليه في بطلان العكس هذا واما الجواب
عن السؤال على بطلان الطرد بما اوضح في الشرح فانما يتم على ما فسرنا به ما عند العقل لانه اذا فسر بما حصل
عنده وثبت كان قوله خلاف ما عند العقل مخرجا لقول الجاهل كما مر فلا يصح ان يقول وانما قلت خلاف
ما عند المتكلم دون ما عند العقل ليخرج نحو قول الجاهل فتامل قوله وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر او
اقتصر على هذين المعنيين ولم يذكر ما هو له عند المتكلم في الحقيقة لان ما هو له اذا اطلق تبادر منه ما هو له في
نفس الامر واذا لوحظ ان تعريف المجاز مذكور في مقابلة تعريف الحقيقة فالمناسب ان يراد به ما هو له عند
المتكلم في الظاهر كما صرح به فيما ذكره واما ما هو له عند المتكلم في الحقيقة فليس بمتبادر عند الاطلاق ولا قرينة ايضا
تعينه فلم يذكره في ترديده واشار فيما بعد انه لو اريد لخرج عن تعريف المجاز نحو قول الموحد انبت الله
البقل عند اخفاء حاله عن الدهري قوله اراد بالاسناد الى غير ما هو له معنى الظاهر الاعم ليرد عليه ان قولنا
ما هو له اذا اطلق تبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشرنا اليه لا ما هو اعم منه ويتناول للاقسام المذكورة وان
صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد في التعريف وقد سبق تحقيقه قوله واقسام المجاز العقلي اربعة هذه
الاقسام الاربعة جارية في الحقيقة ايضا ولذا مثلها بما ذكره في المجاز بعينه لكن اذا صدرت عن الدهري بناء على
اعتقاده قوله واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وذلك لان الكلام المشتمل على اسناد جملة اي المبتدا
يوصف عنده من حيث هو مشتمل على ذلك الاسناد بالمجاز والحقيقة العقليين وفي كون تلك الجملة من حيث هي
جملة مجازا لغويا او حقيقة لغوية عنده اشكال لانه صرح في تعريفها بالكلمة ولم يصرح بان المجاز اللغوي قسمان
مفرد ومركب لكن مثل الاستعارة التي هي مجاز لغوي بما هو مركب نحو قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر

الجزء الثالث

وتؤخر اخرى فان نظر الى ما تقتضيه تعريفه من انحصار المجاز والحقيقة العقليين اللغويين في المفردات
لم يتصور المجاز والحقيقة العقليان في تلك الاقسام الاربعة وان نظر الى ما تقتضيه تمثيله كان الانحصار
فيها ظاهرا على مذهبه ايضا فان قلت اذا كان بعض اجزاء الجملة حقيقة لغوية وبعضها مجازا
لغويا فالمجموع من حيث هو لا يوصف بشيء منهما فلا يصح الانحصار على مذهبه اصلا قلت بل يوصف
بالمجاز اللغوي لان المعنى الحقيقي للمجموع هو مجموع المعاني الحقيقية لمفرداته فالمعنى المركب من بعضها ومن
خارج مغاير للمعنى الحقيقي قوله كاستحالة قيام المسند بالمذكور عقلا اي من جهة العقل او عادة اي من
جهة العادة فيه اشعار بان انتصابهما عقلا وعادة على التمييز وليس ذلك بمتعين لجواز انتصابهما على ان
الاستحالة اي العقلية والعادية توجب ابهاما في تعلقها لا في ذاتها ولا النسبة يحتاج اليه فان الاستحالة
لازمة والمستحيل هو القيام لا العقل وان جعلت متعدية على معنى الحكم باستحالة الشيء وعده محالا كما
في قوله مما يستحيله العقل كانت مصدرا مضافا الى مفعوله فلا يصح ان يكون فاعلها تمييزا لتلك النسبة
الاضافية لان التمييز من النسبة الى المفعول مفعول كما ان التمييز من النسبة الى الفاعل فاعل وكيف لا
وتلك النسبة في الحقيقة انما هي الى المميز وانما صرفت في اللفظ الى غيره قصدا الى طريقة الاجمال والتفصيل
والصحيح ان انتصابهما على المصدرية اي استحالة عقلية او عادية او على الظرفية المقدرة اي في العقل او
العادة وان تفسيره بهما بيان لحاصل المعنى دون توجيه الاعراب لظهوره قوله لي صيرني الله لسبب
هواك لهذه الحالة وهواه دل عبارته على ان الواو في قوله وبي متوسطة بين ما هو اسم في المعنى
لصار اعني ضمير المتكلم وبين جزء اعني يضرب المثل لتاكيد اللصوق بينهما كالواو المتوسطة بين الموصوف
والصفة لذلك على ما جوزه صاحب الكشاف ومن نظائر ما نحن فيه قول الشاعر وكنت وما ينهنهني
الوعيد اذا حال كان على انه ناقصة وقيل الواو لعطف احد الظرفين على الآخر اي صيرني هواك
يضرب المثل لجنيني وبي الا انه قدم المعطوف كما في قوله عليك ورحمة الله السلام وقيل الواو
للحال والخبر محذوف اي صيرني هالكا والحال اني يضرب بي المثل هالكا فان جوز دخول الواو على
المضارع المثبت فذاك والا قدر مبتدا اي وانا يضرب قوله وقال الامام الرازي فيه نظر

لان الفعل انه تارة في مختصر هذا الشرح زعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وان فاعل هذه
الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه المصنف وقال ظني ان هذا تكلف والحق
ما ذكره الشيخ ونقل عنه في توجيه ظنه حقا انه لا نزاع في ان الفعل لابد له من فاعل لكنا نعلم قطعا
ان الموجود في امثال هذه الصور افعال لازمة كالقدوم والزيادة والصيرورة والسرور لا
افعال متعدية كالاقدام والمسرة ونحوها لكن يبقى ههنا بحث وهو ان لفظ اقدم لا يكون حقيقة
لعدم تحقق معناه وقد استعمل استعمالا صحيحا فيلزم ان يكون مجازا فلا يكون المجاز في الاسناد وانت
تعلم ان هذا المنقول لا يدل على صحة ما ادعاه الشيخ ولا يفيد ظن الصحة اصلا بل هو في الحقيقة ايراد
الاشكال على جميع الصور المذكورة من المجاز العقلي وبيان لوجوب كونها مجازات لغوية فيبطل بذلك مذهب
الشيخ وغيره معا ولا اختصاص له باحدهما ليفيد ظن الصحة الاخر وان شئت تحقيقا في مذهبه فاستمع
لما نقول اذا قدمت بلد مخاطبك لا لحاجة لك عليه ثم قلت اقدمني بلدك حق لي عليك فقد صدر
عنك فعل هو القدوم لا لحاجة داع هو الحق لكنك بنيت عن القدوم بالاقدام والمسندية الى الحق فان
اردت بالاقدام الحمل على القدوم كان مجازا لغويا والاسناد حقيقة وان اردت به معناه الحقيقي واثبت
الحق بمقدم متوهم في هذه الصورة وكان المقصود من الكلام هو التشبيه لوثوقه لنسبة الاقدام اليه فهو استعارة
بالكناية واذا نظرت الى مناسبة الحق للمقدم على تقدير وجوده هناك في ملابسة الفعل وجعلت المقصود
من الكلام هو الاسناد والتشبيه مصححا له كانت اسناد الاقدام الى الحق مجازا عقليا وليس هناك فاعل حقيقي
لو اسند اليه لكان حقيقة فان قلت اذا كان القدوم ناشئا عن اقدام وكان هناك مقدم محقق فاريد
تشبيه الحق بذلك المقدم وابرازه في صورته على طريقة الاستعارة بالكناية او اريد نقل الاسناد والاقدام
منه الى الحق على طريقة المجاز العقلي مبالغة في ملابسة للفعل كان غرضا صحيحا في اسلوب بارع واما اذا
كان الموجود هو القدوم دون الاقدام ولم يكن هناك مقدم محقق فكيف يشبه به الحق وكيف ينقل الاسناد
منه اليه واي فائدة في ذلك قلت كما ان الشيء يشبه بامر محقق ويبرز في صورته لغرض من الاغراض
المتعلقة بالتشبيه كذلك يشبه بامر موهوم ويبرز في صورته لذلك كما يشبه النصال بانياب الغول وطلع

طلع الرقوم برؤس الشياطين فلا انكار في الاستعارة بالكناية واما نقل الاسناد فالمقصود منه المبالغة
في ملابسة الفعل فاذا وجد القدوم وحده لداع واريد المبالغة في ملابسة للقدوم يتوهم هناك اقدام
ومقدم وينقل اسناد الاقدام منه الى الداعي فان نقل الاسناد من المتوهم كنقله من المحقق في تحصيل
المبالغة في الملابسة فظهر ان لفظ اقدم مستعمل في ما هو معناه حقيقة لغة الا ان ذلك المعنى موهوم فرض
موهوم قد تعلق به غرض صحيح وفائدة جليلة وليس فاعل حقيقي لو اسند اليه كان حقيقة فان قلت
الفاعل الحقيقي للاقدام المتوهم هو ذلك المقدم المتوهم فاذا اسند اليه كان حقيقة قطعا قلت لا معنى
لاسناده الى الفاعل المتوهم بخلاف نقله منه الى الداعي فانه ليس ونقل اسناد الفعل المحقق الى الفاعل
المحقق في تحصيل الغرض المط لما عرفت فثبت اسناد مجازي ليس له حقيقة كما ادعاه الشيخ وبطل ما تكلفه
السكاكي من ان الفاعل الحقيقي للاقدام هو النفس اي اقدمني نفسي وان فاعل السرور والتصيير والزيادة
حقيقة هو الله تعالى قوله وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض اه لم يرد انه لما جوز الاطلاق
بلا توقيف صح منه اطلاق الربيع ونحوه عليه تعالى اذ ليس الكلام في تراكيب السكاكي والاطلاق مذهب اراد
لا يجوز ذلك فانظر انه اعتقد في البلغاء السليقية من اهل الاسلام والجاهلية انهم على التجوز فحكم
على تراكيبهم بتصرفات على حسب اعتقاده فلا يصح الزامه بالتوقف على السمع في نحو انبت الربيع البقل
ولا يندفع عنه ما اورده الشارح العلامة من انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة
مثل هذا التركيب على السمع اذ لا نم ان السكاكي يلزمه لو صح مذهبه توقف البلغاء القائلين بالتوقيف في
صحته على السمع فانه لم يعتقد ان في ارباب البلاغة المذكورين من يذهب الى التوقيف فلا الزام الا بان
يبين بطلان اعتقاده ذلك وان فيهم من يذهب اليه واما القائلون بالتوقيف من غيرهم فلا اعتداد بهم
فانه يجب عليهم الاعتداد بها ولك وربما لم يفهموا البعض وجوه التصرفات في كلامهم قوله وهو مقدم على
الاتيان لما في وجود الحادث عن عدمه الاصل هذا الغرض ان يقع الذكر لكونه اصلا لا يستدعي وجوب نكتة
زائدة على كونه اصلا والحذف لمخالفته الاصل لوجب نكتة باعثة عليه معتدا بها فالحذف اعرف و
اقوى في اقتضاء المعاني الزائدة على المعنى الاصلي التي هي المقصودة في علم المعاني فتقديمه اولى قوله

باب رابع في احوال المسند اليه

وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف اه فيه بحث لان كون النسبة غير عامة
اي غير صالحة في نفسها لامور متعددة قرينة مخصوصة حاصلها اختصاص المسند بشيء معين فلو حذف المسند اليه
فهم من اختصاص المسند به انه المقصود كما في نحو خالق لما يشاء فعال لما يريد وكذلك كون النسبة عامة مع
عدم ارادة التخصيص قرينة مخصوصة دالة على ان المسند اليه جميع ما يصلح له النسبة كما في قولك خير من هذا
الفاسق فكيف يكون انتفاء هاتين القرينتين المخصوصتين تفصيلا لانتفاء القرينة مطلقا مع ان لها افرادا
اخرى كتقدم الذكر في السؤال وغيره وقد لم يرد بكون الخبر عام النسبة صلوحه في نفسه لمتعدد كما فهم المصنف
ومن تبعه بل اراد صلوحه في ذلك المقام الذي ذكر فيه لان يكون خبرا عن متعدد اما معا او على البدل
فلا يكون هناك قرينة مخصصة له بمعين اصلا لا باعتبار نفسه ولا باعتبار خارج عنه فاذا اريد تخصيصه بمعين
اي تخصيص اثباته به فلا بد من ذكره اذ لا قرينة بالقياس الى شيء من الامور المعينة اما ان اريد عمومه
للجميع واثباته له فلا حاجة الى ذكره لان صلوح الخبر مع عدم التعرض لشيء من الخصوصيات كاف في فهم
اسناده الى الجميع وعلى هذا يكون عموم النسبة مع ارادة التخصيص بيانا لانتفاء قرينة المخصصات في مقام القصد
الى معين فلا يجوز حذفه اصلا **قوله** وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه اي المعتبر في المعرفة هو التعيين عند
الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المبهمات والمضمرات وسائر المعارف فان
لفظة انا مثلا لا يستعمل الا في شخص معين اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة
لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا
بعدد افراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعا لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعه لها استعماله في
افراده المعينة دونه هذا ما توهمه جماعة والحق ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين منها وضعا
واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما توهموه لكانت
انا وانت وهذا مجازات لا حقائق لها اذ لم يستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح
استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام
المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة **قوله** وحقيقة

التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج هذه العبارة موجودة في اكثر النسخ التي
رأيناها لكن قد خط عليها في بعضها وحذفها اولى من اثباتها اذ هي مبهمة لا يتوجه منها الى
ولا يدرى ان المراد بالذات والخارج ماذا وهي ماخوذة من كلام نجم الائمة وفاضل الائمة نجم الدين
الرضي الاستراباذي في وصف النكرة بالجملة الخبرية لكنه احال بيانها على ما ذكره في باب المعرفة و
النكرة ثم قال هناك والاصح في رسم المعرفة ان يقال هي ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية
ثم بين مقصوده من كلامه بتوضيح واطناب كما هو دابه وحاصله ان المعارف كلها يشترك في انها
على اشارة وتختص منها اسماء الاشارة بكون الاشارة فيها حسية وانما قلنا الى خارج لان كل اسم
موضوع للدلالة على ما ثبت علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان
الا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك
اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى خارج لدخل فيه جميع الاسماء معارفها ونكراتها وانما قلنا مختص
احترازا عن الضمائر العائدة الى ما لم يختص بشيء قبل نحو ارجل قائم وانظر كان اكرم رجل ونحو
ربه رجلا ونعم رجلا ويا لها قصة ورب رجل واخيه فان هذه الضمائر نكرات اذ لم يسبق اختصاص
المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه او رب شاة سوداء وسخلتها لم يجز لان الضمير معرفة
لرجوعه الى نكرة مخصصة بصفة وانما قلنا اشارة وضعية ليخرج النكرات المعينة عند المخاطب نحو قولك
جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص وكذا يخرج عن الحد نحو لقيت
رجلا اذا علم المتكلم بعينه اذ ليس فيه اشارة لا وضعا ولا استعمالا قال ويدخل في الحد الاعلام حال
اشتراكها اذ يشار بكل واحد منها الى مخصوص بحسب الوضع ويدخل فيه ايضا الضمائر العائدة الى نكرات مخصوصة
قبل الحكم وكذلك المعرف باللام العهدية اذا كان المعهود نكرة مخصوصة لانه اشير بها الى خارج وهذا ما
يلخص من كلام طويناه على غره اذ لا حاجة بنا الى تصحيحه او ابطاله وانما المقصود التنبيه على ما اريد بتلك
العبارة الغريبة وان الشارح لو بدل الذات بالاسم لكان انسب كما ذكره ذلك الفاضل في رسم
المعرفة واظهر في افادة ما قصده وانما اختار ذلك الفاضل ذكر الذات في مباحث الصفة ليحكم على

الجالة بانها لا توصف بالتوقيف والتكثير بناء على انهما من عوارض الذات والجملة ليست ذاتا قوله
بل تريد ان أُكرِمَ او أُحسِنَ اليه فتجرده في صورة الخطاب بسبب اخراجه في صورة الخطاب المبالغة في
تادية المقصود كانك احضرت كل واحد ممن يصلح ان يخاطب خاطبته بذلك تشهيرا للوم وتنويها بالسوء
معاملته قوله وهو ما وضع لشيء بعينه مع جميع مشخصاته يخرج عن هذا التعريف الاعلام الجنسية ولا يجاب
بانها موضوعة للماهية مع جميع المشخصات الذهنية لاستلزامه امتناع اطلاقها على الافراد الخارجية
بل بان علميتها تقديرية لضرورة الاحكام والمقصود تعريف الاعلام الحقيقية قوله ابتداء اي اول مرة
واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب الظاهر ان الموصوف بلام العهد الخارجي كالضمير الغائب في
الاحضار ثانيا لتوقف كل منهما على تقدم الذكر تحقيقا او تقديرا فيخرج بهذا القيد كما اشير اليه فيما بعد
فالاولى ان يحترز بهذا القيد عنه ايضا ولا يسند الاخراج الى ما بعده كما فعله ومنهم من زعم ان قوله
ابتداء احتراز عن خروج العلم المشترك فانه لا يقتضي احضار المسند اليه بعينه في ذهن السامع بعد
الاشتراك لكنه يقتضيه ابتداء اي بحسب وضعه فانه بحسب كل واحد من وضعيه يقتضي احضار معناه بعينه وانما بحسبهما
معا فلا فلو لم يقيد الضابطة بقيد الابتداء لخرج عنه الاعلام المشتركة وفيه بحث لان الاحضار
المذكور اعم من ان يكون بقرينة اولا والعلم المشترك يقتضي احضار معناه بعينه بتوسط قرينة معينة اياه
والقيد الاحضار فعل المتكلم وغاية لايراده المسند اليه علما وما زعم يقتضي جعله فعلا للعلم اي لاحضار العلم معناه
المسند اليه في ذهن السامع ابتداء وفيه ذكر قوله باسم مختص به بحيث لا يطلق على غيره ان اراد انه مختص به بحسب وضع
واحد فلا يطلق على غيره بحسب ذلك الوضع فيتناول الاعلام المشتركة قوله قلنا بعد التسليم اه اشار اولا
الى انا لا نسلم ان الاسم المختص منحصر في العلم لكن القيد الاخير مغنيا عن الاولين وهذا المنع انما يجري اذا
خرج باحد القيدين الاولين اسم مختص غير علم لكن الخارج بالاول هو النكرة وبالثاني الضمير الغائب
كما ذكره وليس شيء منهما بمختص فقد اخرج القيد الاخير جميع ما اخرجه القيدان فلا حاجة اليهما ويمكن ان يتكلف
له ان الجنس اذا انحصر في شخص كان اسمه مختصا به في الظاهر ولا يخبره بعينه في الحقيقة فقد اخرج القيد
الاول ما لا يخرجه الاخير وصرح ثانيا بان المقصود من القيود تحقق مقام العلمية والاحتراز تابع له كما ان
المقصود من قيود التعريفات شرح الماهيات والاحترازات تابع له فلا باس ان يقع في قيود الضوابط

الضوابط والتعريفات ما يصح به الاحتراز عن جميع المحترزات لكن المناسب ان يتاخر هذا القيد عما
عداه وان يخرج به ما لا يخرج بغيره كما فيما نحن بصدده قوله وبعد التنبيه والتثبيت يشير الى
بعد تفسير ابتداء بما ذكره هذا القائل من وجهين تقدما في الشرح احدهما ان المفهوم من لفظ الابتداء
لا يلائم تفسيره والثاني انه يلزم اتحاده مع القيد الاخير في المؤدى قوله فينبغي ان يعاد
اي اذا جعل هذا القيد احترازا عن سائر المعارف فليفسر بما يناسب مفهومه الاصلي ليزول احد البعدين
قوله حذفت همزته قيل حذفها يحتمل ان يكون على غير قياس ولذلك التزم الادغام وان يكون على قياس
تخفيف الهمزة ويكون التزام الادغام مخالفا للقياس قوله ثم جعل علما قيل جعل علما اما بالطريق او بالوضع
ابتداء واما بطريق الغلبة التقديرية في الاسماء كما ان الرحمن من الصفات الغالبة وغلبته تقديرية
وذلك لا ينافي اختصاص اسم الله والرحمن به تعالى فتأمل قوله وهما يدل على ان الكناية انما يا
بهذا الاعتبار الى قوله ولا يكون من الكناية في شيء لقائل ان يقول لما كان ذلك الشخص مشهورا بهذا الاسم
وملزوما لكونه جهنميا صار كونه جهنميا مما يفهم من هذا الاسم فجاز ان يكون كناية عنه بخلاف قولك هذا الرجل
فانه لا يفهم منه ذلك المعنى وان اريد به ذلك الشخص بعينه ولا بعد في ذلك فان حاتما اذا اطلق على مسماه فهم
منه كونه جوادا واذا عبر عنه بهذا الرجل لم يفهم وتوضيحه ان القائمين بهذين الوصفين انما لوحظ فيهم
ما اشتهرا به من اطلاق اسمي ابي لهب وحاتم عليهما فيهما من حيث انهما ملزومان لهذين الاسمين معلوما الاستلزام
لهذين الوصفين فجاز ان يكونا كنايتين عنهما ولو كان لهما بدلهما اسمان آخران في الاشتهار
لقاما مقامهما في صحة الكناية عنهما قوله ويجب ان يعلم ان ابا لهب ان استعمل في الشخص المسمى به لكن
لينتقل منه الى جهنميته يدل على ان الكناية باعتبار الوضع الثاني اي العلمي دون الاول اي الاضافي وذلك
وجه اما الثاني فما اوضحناه واما الاول فما ذكره من انهم قد يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ويدل
عليه ان بعض الكفرة نادى ابا بكر رضي الله عنه فقال يا ابا الفصيل قوله لان المخاطب يعرفه
بالقلب والعين وقوله لان وضع الموصول على ان يطلق الى قوله فلذا كانت الموصولات معارف
يشعر كل منهما بان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب واشارة الى علمه بمدلول اللفظ وحضوره في ذهنه

وهذا اتم الادباء الموفقة بما يوفقه مخاطبك وسيأتيك مزيد توضيح له فيما تستقبله **قوله** فتوله التي من
ضربته اذا كانت اه فرق بين الموصولة والموصوفة المختصة بواحد بان التخصيص في الاولى وضعي
دون الثانية وتلخيصه ان الموصولة فيها اشارة الى علم المخاطب بمعين من حيث هو معين عنده بخلاف
الموصوفة فان وجود علمه بالنسبة الوصفية لا يقتضي تعيين الموصوف عنده وايضا الموصولة مستعملة في
ذلك المعين اما لانها موضوعة للمعينات وضعا عاما واما لانها موضوعة لمفهوم كلي ليستعمل في جزئياته
المعينة والموصوفة مستعملة في مفهوم كلي وان كان منحصرا في معين فلو فرضنا قصد مخاطبك و
استعملت الموصولة كان قصدك الى معين فلا بد من قرينة يتعين بها ما قصدته فان احتاج المخاطب
الى ان يستفسر لخفاء القرينة عليه كان ذلك استفسارا عن المعين الذي هو المقصود بعينه وان
استعملت الموصوفة كان مقصودك مفهوما كليا ولم يكن لك حاجة الى نصب قرينة فلو فرض هناك استفسار
لم يكن متعلقا بالمقصود بوجه من الوجوه بل بافراد ذلك المعنى المقصود حيث لا يوجد خارجا الا في ضمن معين منها
قوله او الايماء الى وجه بناء الخبر الى قوله كالارصاد في علم البديع هذا التوجيه يقتضي استدراك لفظ
البناء وان يقال الى وجه الخبر فان الخبر على وجوه مختلفة وطرق متفاوتة وليس بناؤه اجناسا
مختلفة حتى يشار بايراد المسند اليه موصولا الى واحد منها كالايماء الى طراز الخبر وجنسه كما اعترف به حيث
قال فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب فان قلت لعله جعل البناء بمعنى المبني وجعل اضافته
الى الخبر للبيان على قياس اخلاق ثياب كما ينبئ عنه قوله الى ان الخبر المبني عليه قلت هذا تعسف وهو ظاهر
ومستغنى عنه لان الخبر وان كان موصوفا بانه مبني لكن لا دخل له في الايماء فان قلت الخبر مطلقا لا يوصف
بالبناء بل الخبر المتأخر عن المسند اليه لان بناء شيء على آخر يستدعي تقدم الآخر عليه كما يشهد به كلام السكاكي
في تعريف المسند السببي ولا شك ان الايماء الى جنس الخبر انما يتصور مع تأخره فكأنه قال او الايماء الى
جنس الخبر المتأخر قلت هذا على تقدير صحته لا يندفع به شيء من التعسف والاستغناء كما لا يخفى **قوله** فيه
قوله ان الذي سمك السماء الاية الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء الى قوله ثم فيه تعريض
بتعظيم بناء بيته اه لا نزاع في كون هذا الكلام مشتملا على الايماء بالمعنى الذي ذكره وعلى التعريض
بتعظيم شأن الخبر الا ان ذلك الايماء لا مدخل له في افادة تعظيم الخبر اصلا فكيف يجعل ذريعة الى
التوسل اليه وانما نشأ التعظيم من نفس الصلة بناء على انه اثر من آثار المؤثر الواحد واما ان هذه

هذه الصلة يومئ الى ان هذا الخبر عن الموصول من جنس البناء اذ لا تومئ اليه فمما لا يتغير حال التعظيم الآتي
انك لو قلت بنى لنا بيتا من سمك السماء كان التعريض بتعظيم البناء باقيا على حاله ولا ايماء فيه
بالمعنى الذي ذكره قطعا **قوله** ففيه ايماء الى ان طريق الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم
لشأن شعيب عليه السلام هذا صحيح لكن ليس ذلك الايماء ذريعة الى التعظيم لشأنه لبقائه على حاله في قولنا قد
خسر الذين كذبوا شعيبا بل الذي يستفاد منه تعظيمه ويتوسل به اليه هو نسبة الخسران الى تكذيبه و
كذلك اهانة التصنيف يستفاد من عدم معرفة المصـ واهانة الشيطان من خسران من يتبعه وتحقيق
زوال المحبة من ضرب البيت مهاجرة واما كون فاتحة الكلام منبهة على خاتمته فهو مفقود فيما اذا اخر
الموصول وتبدل الجملة الاسمية بالفعلية مع ان تلك الامور مستفادة منها ايضا على حالها ونعلم قطعا
ان مستند هذه الامور وذريعتها امر مشترك بين الجملتين لا يختلف بالتقديم والتاخير الا ان لكل
واحدة منهما خصوصية معتبرة في ذلك **قوله** والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح اه ان فسر الوجه
بما هو علة وسبب لثبوت الخبر المسند اليه اشكل الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان
فسر بما هو علة وسبب لاسناده اليه وبنائه عليه امكن طرده في الكل وكان لفظ البناء واقعا موقعه فان
علة بناء الخبر وربطه بالمسند اليه قد تكون علة لثبوته له كما في نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي
سيدخلون جهنم داخرين فان الاستكبار علة الدخول في نفس الامر وسبب حامل وعلة باعثة للمتكلم على
اسناده اليهم وبنائه عليهم وقد تكون معلولة له كما في قوله ان التي ضربت فان الضرب المذكور معلول لزوال
المحبة مع انه سبب باعث على ربط زوال المحبة بها وبنائه عليها وقد تكون غيرهما مما له نوع ارتباط به اما
بالمجانسة كما في قوله ان الذي سمك السماء فان سمك السماء وان لم يكن علة للخبر المذكور ولا معلولا له لكنه
مجانس اياه وعلة حاملة للمتكلم على ربط ذلك الخبر به واما بالمضادة كما في قوله ان الذين ترونهم اخوانكم
فان ظن اخوتهم ليس علة لكون الصرع شفاء غليلهم ولا معلولا له بل هو مناف له وسبب لبنائه عليهم
وربطه بهم ثم ان ذكر علة البناء قد يجعل ذريعة الى التعظيم والاهانة والتحقيق والتنبيه على الخطاء
بلا اشكال فان لم يشترط في البناء تقدم المبني عليه بل جعل بمعنى الربط وجعل الخبر بمعنى المسند كان

ان ادعاء ولا للجملة الاسمية والفعلية وان اشترط كان المقصود بيان احوال الاسمية ويوخذ حال الفعلية
بالمقايسة لكونه علة لتلك الاحوال مشتركة بينهما قوله فان اسماء الاشارة ان يشار بها الى
مشاهد محسوس هكذا وقع في عبارة بعض الائمة والاولى ان يقال الى محسوس مشاهد فيخرج بالمحسوس المعقولات
وبالمشاهد ما ادرك بالبصر بالقوة بما يدرك بسائر الحواس وبما من شانه ان يدرك بالبصر لكنه ليس
مدركا به لعدم حضوره فان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي او الى محسوس
غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمحسوس المشاهد قوله نصب على المدح او على الحال وقيل العامل في الحال
معنى الفعل المستفاد من اسم الاشارة او حرف التنبيه اي اشير اليه او انبه عليه فردا والاولى ان يجعل حالا
مؤكدة بناء على اشتهاره بذلك ادعاء او قوله من نسل شيبان خبر ثان بيانا للنسب بعد ذكر حسبه و
يحتمل ان يتعلق بفردا اي ممتازا منهم وقوله بين الضال والسلم حال من نسل شيبان قوله وهو زائد على اصل
المراد الذي فيه بحث لانهم ارادوا بالزائد على اصل المراد المعنى الزائد على المعنى الوضعي
للفظ الذي عبر به عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن ان يعبر به في هذا المقام اذ ربما كان
هذا الزائد من المعاني الوضعية لما وقع التعبير به عنه فيكون خارجا عن المعاني الاصلية للالفاظ فان قلت لعله
اراد ان لفظ هذا مثلا يدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب واما ان المتكلم قصد ذكره
بيان قربه فامر خارج عن مفهومها الوضعي قلت هذا جار في الالفاظ كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين
واما ان المتكلم قصد بذكره تفهيمه للمخاطب فامر خارج عن مدلوله وضعا والقائل يلزمه ان يكون قوله وهو
مستدركا في البيان قوله او تحقيره بالقرب او تعظيمه بالبعد كما ان القرب نفسه قد يطلق على قرب المرتبة و
دناءة المحل فيقال فلان قريب المحل ودني المرتبة والبعد قد يطلق على ضد ذلك فيقال فلان بعيد المحل
بعيد الهمة اجراء للامور العقلية مجرى الامور المحسوسة كذلك قد يطلق ما يدل عليهما اعني اسماء الاشارة على
هذين المعنيين هذا ما ذكره صاحب الكشاف واشار اليه الشارح بقوله تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله
منزلة بعد المسافة اذ يفهم منه تنزيل قرب الدرجة وضعة المحل منزلة قرب المسافة وذلك لان القول
الامر الحقير لا يمتنع على الناس بل يمكن قريب الوصول سهل التناول ودرجتها بين ايديهم وارجلهم فالحقارة

فالحقارة تناسب القرب المكاني وتستلزمه بوجه ما والامر العظيم يتأبى عليهم ويبعد عنهم بجلالته ورفعة شانه فالعظم
يناسب البعد المكاني ويستلزمه بوجه ما قوله تنزيلا لبعده عن ساحة اه يعلم من ذلك انه قد يقصد التعظيم بالقرب
بان ينزل قربه من ساحة عز الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى ربنا ما خلقت هذا
باطلا ويمكن ان يقال الامر العظيم من شانه ان يتوجه اليهم وتطلبت القرب منهم والوصول اليه فمن هذا الوجه يناسب
العظم القرب المكاني ويستلزمه بوجه ما والامر الحقير من شانه ان لا يلتفت الناس اليه ويبعدونه عنهم فمن هذا
الوجه يكون الحقارة مناسبة للبعد المكاني ومستلزمة له قوله وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد قال
بعض الائمة ويجوز ان يشار الى المعنى الحاضر اذا تقدم ذكره بلفظ البعيد كما تقول بالله الطالب الغالب وذلك
قسم عظيم لا افعله قال الله تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل اي في المتقدم ذكره وانما
جاز ذلك لان المعنى لا يدرك بالحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو في حكم البعيد والاغلب في مثله ان يشار بلفظ
القريب فيقال وهذا قسم عظيم فانه لكونه حاضرا ومذكورا اعني قريب بمنزلة المشاهد القريب بخلاف المعنى الغائب المذكور
كالقرب فانه بواسطة كونه مذكورا صار كالمشاهد وبواسطة كونه غائبا صار كالبعيد ويجوز في هذه الصورة على
قلة ان يعبر بلفظ القريب لقرب ذكره وهكذا الحال في الغائب المتقدم ذكره اذا كان معينا هذا كلام بعض الائمة
واسم الاشارة لما كان موضوعا لما يشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدرك بالاشارة الحسية كالشخص
الغائب والمعنى مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية واسم الاشارة ح يحتاج الى مذكور قبله
فيكون كالضمير راجع الى متقدم قوله عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف المناسب ان يقول وهم
المتقون لان الذين يؤمنون من جملة الاوصاف كما صرح به في قوله من الايمان بالغيب قوله ثم عرف المسند اليه بان
اورده اسم اشارة اه وجه التنبيه ان ظاهر المقام يقتضي ايراد الضمير لتقدم الذكر وقد عدل الى اسم الاشارة بناء
على ان ذلك الموصوف قد تميز بتلك الاوصاف تميزا تاما فصار كانه مشاهد فيفهم اسم الاشارة اشعار بالموصوف من
حيث هو موصوف كانه قيل اولئك الموصوفون بتلك الصفات على هدى فيكون من قبيل ترتب الحكم على الوصف المناسب الدال
على العلية بخلاف الضمير فانه يدل على ذات الموصوف وليس فيه اشارة الى الصفات وان كان متصفا بها
والفرق بين الاتصاف بحسب نفس الامر وملاحظة الاتصاف في العبارة مما لا يخفى قوله فانه موضوع لواحد من
آحاد جنسه اه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس على ما ذكره منقول عن كلام الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل وانما

يستقيم على قول من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا واما من يجعله موضوعا للماهية
من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس وعلمه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل
بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجواهرها على كون الاشخاص
معهودة لهم واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره بل بالآلة ان كانت قوله ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان
عود الضمير اه قد علم بما قرره ان المعرف الذي هو في المعنى كالنكرة هو المعرف بلام الحقيقة وانما اطلق على فرد ما لوجود
الحقيقة فيه فاللفظ مستعمل في الحقيقة والبعضية مستفادة من خارج فاذا اعاد الضمير في قوله ياتى الى المعرف
بلام الحقيقة فهم ان المعهود الذهني مندرج تحت المعرف بلام الحقيقة كما هو الحق فان ضم النشر بقدر الامكان وزوجت
وقد دل عليه الصف كلام المفتاح في تحقيق معنى اللام الجنسية وان عاد الى مطلق المعرف باللام كان الكلام صحيحا لكنه فات عنه
افادة معنى الاندراج فيكون الاول اولى قوله ولقد امر على اللئيم لم يرد باللئيم الحقيقة ولا الاستغراق وهو
ظاهر ولا المعهود المعين لقصوره عن اداء ما هو المقصود من التمدح بالاثارة والوقار في مواضع الطيش فيما اولو
الاحلام السخيفة ولا يثبت فيها الا ارباب العزائم الكاملة وانما قال امر بصيغة المضارع مع ان المواقف يقول
فمضيت صيغة الماضي دلالة على مرور مستمر كانه قال امر وقتا بعد وقت على اللئيم من اللئام موصوف بسبب بعد سب
فلا اجازيه بل لا التفت اليه واغضى عنه ومن هنا يعلم ان حمل يسبني على الحال وتقييد المرور بوقت مخصوص
ليس بجيد قوله فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اه يرد عليه ان اسم الجنس عنده لما كان موضوعا للواحد من
احاد جنسه فاذا عرف بلام الحقيقة واريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كما ذكره فقد استعمل
في جزء معناه فيكون مجازا قطعا لو اريد فهم هناك تعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة كما في نحو ادخل السوق
اوليم يفهم كما في مقام التعريف الاول يدعى ان المجموع المركب من اسم الجنس واللام موضوع بازاء الحقيقة وضعا اخر
مغائرا للوضع مفرديه وفيه بعد لم يصح كونه حقيقة اذ جعل موضوعا للماهية من حيث هي كعلم الجنس والفرق في
بما اشير اليه فيكون الحقيقة فيهما مستفادة من جوهر اللفظ المستعمل فيها والوحدة انما هي من انضمام القرائن
الخارجية قوله وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد اه اذ لما كان تعريف الجنس عبارة عن حضور الماهية في
الذهن وتعريف العهد عن حضور فرد معين او افراد معينة فمالم يكن اختلاف فيما هو معنى التعريفين حقيقة اعني الحضور
في الذهن واما ان الحاضر في احدهما الماهية وفي الاخر الفرد او الافراد فهو اختلاف راجع الى مورد التعريف

التعريف اعني الحاضر لا اليه نفسه فلو يكن الحضور في احدهما تعريف عهد وفي الاخر تعريف جنس كان مجرد الاصطلاح ولا كلام فيه
وانما الكلام في تحقيق معنى التعريف الجنسي وبيان ان جنسه ماهي والسكاكي نبه على ذلك حيث قال لان تعريف العهد
ليس شيئا غير القصد الى الحاضر في الذهن حقيقة او مجازا فبالغ في معنى تعريف العهد وحصره في انه مجرد القصد الى
الحاضر وليس شيئا وراءه فيعلم منه ان كون الحاضر ماهية او فردا بمعزل عن حقيقة تعريف العهد والحق ان معنى
التعريف مطلقا هو الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود وان معلوم حاضر في الذهن يرشدك الى ذلك ان صاحب
الكشاف فسر تعريف الجنس في الحمد بانه الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو وان الشيخ ابن الحاجب
صرح في الايضاح بان زيدا موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك وبان غلام زيد لمعهود بينكما بحسب تلك النسبة
المخصوصة وان السكاكي اختار في اللام ان معناها العهد وبالجملة اذا استقريت كلامهم وتحققت محصوله ط
استوثقت بما ذكرناه قال بعض الافاضل التعريف يقصد به معين عند السامع من حيث هو معين كانه اشارة
اليه بذلك الاعتبار واما النكرة فيقصد بها التفات النفس الى المعين من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعينه و
وان كان معينا في نفسه لكن بين مصاحبة التعيين وملاحظة فرق جلي ومهد في تصوير ذلك مقدمة هي ان
فهم المعاني من الالفاظ بمعونة الوضع والعلم به فلا بد ان يكون المعاني متصورة متمايزة بعضها عن بعض عند السامع
فاذا دل باسم على معنى فاما ان يكون ذلك الاعتبار ان يكون المعنى متعينا عند السامع متميزا في ذهنه ملحوظا معه اولا
فالاول يسمى معرفة والثاني نكرة ثم قال الاشارة الى تعيين المعنى وحضوره ان كانت بجوهر اللفظ يسمى علما اما
جنسا ان كان المعهود الحاضر جنسا وماهية كاسامة واما شخصيا ان كان فردا منها كزيد او اكثر كابانين و ان
لم يكن بجوهر اللفظ فلا بد من امر خارج عنه يشار به الى ذلك مثل الاشارة في اسماء الاشارة وكقرينة
التكلم والخطاب والغيبة في الضمائر وكالنسبة المعلومة حملية او غير حملية في الموصولات والمضاف الى المعارف
وكحرف النداء واللام في المعرفات بهما فظهر ان معنى التعريف مطلقا هو العهد في الحقيقة لكنه جعل اقساما خمسة
بحسب تفاوت ما يستفاد منه ويسمى كل قسم باسم مخصوص وان الاعلام الجنسية وان كانت قليلة اعلام حقيقية كالاعلام
الشخصية اذ في كل منها اشارة بجوهر اللفظ الى حضور المسمى في الذهن قال سيبويه اذا قلت اسامة فكانك قلت
الضرب الذي من شانه كيت وكيت وان الفرق بين اسامة والاسد اذا كان موضوعا للجنس من حيث هو بحسب الاشارة
وعدمها كما سبق واما الاسد فالاشارة فيه بالالة دون جوهر اللفظ ثم نقول اذا دخلت اللام على اسم جنس فاما
ان يشار بها الى حصة معينة منه فردا كانت او افرادا مذكورة تحقيقا او تقديرا ويسمى لام العهد الخارجي واما
ان يشار بها الى الجنس نفسه وحينئذ اما ان يقصد الجنس من حيث هو كما في التعريفات ونحو قولنا الرجل خير من المرأة

وتسمى لام الحقيقة والطبيعة واما ان يقصد الجنس من حيث هو موجود في ضمن الافراد بقرينة الاحكام الجارية عليه
الثابتة له في ضمنها فاما في جميعها كما في المقام الخطابي وهو الاستغراق او في بعضها وهو العهد الذهني
فان قلت هلا جعلت العهد الخارجي كالذهني والاستغراق راجعا الى الجنس قلت لان معرفة الجنس غير كافية
في تعيين شيء من افراده بل يحتاج فيه الى معرفة اخرى ثم الظاهر ان اللام في المعهود الخارجي لم يوضع الا
بازاء خصوصية كل معهود ومثله يسمى وضعا عاما كما مر ولا حاجة الى ذلك في العهد الذهني والاستغراق
والتعريف الجنسي اذ جعلنا اسماء الاجناس موضوعة للماهيات من حيث هي قوله واذا اورد البيان بلا التي
لنفي الجنس لا ينافي في الاستغراق يعني انه لما ادعى ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع اورد
بيانه في جمع ومفرد منفيين بلا التي لنفي الجنس لا ينافي في الاستغراق فنحو لا رجل لا يصح ان يخرج منه
فرد اصلا ونحو لا رجال مع نصوصيته في الاستغراق اذ جاز ان يخرج منه واحد او اثنان جاز في غيره من
المجموع بالطريق الاولى فيتضح لك بذلك ثبوت المدعى فان قلت كيف يكون لا رجال نصا في الاستغراق
مع جواز خروج واحد او اثنين منه واما ما ذكره في الشرح من النصوصية فلعله مخصوص بالنكرة المفردة
قلت نحو لا رجال نص في استغراق افراد مدلوله فلا يخرج عنه شيء من الجماعات كما ان لا رجل نص في
استغراق افراد مدلوله فلا يخرج عنه شيء من الاحاد فخروج واحد او اثنين من لا رجال لا يقدح في تلك
النصوصية اذ ليسا من افراد مدلوله وحمل كلامه على تخصيص النصوصية بالمفرد باطل لان ما ذكره في البيان
مشترك بينه وبين الجمع فان قلت لا خفاء في صحة قولنا لا رجل في الدار الا زيد ولا رجال فيها الا
الزيدون فلا يكون شيء منهما نصا في استغراق مدلوله قلت الاستثناء لا يوجب تخصيصا ولا يقدح في كون اللفظ
نصا كما بين في اسماء العدد مع كونها نصوصا في معانيها وقد حقق ذلك في موضعه فان قلت اذا قلنا ليس في
الدار رجل بل رجلان او رجال او قلنا ليس فيها رجال بل رجل او رجلان فقد خرج عن كل منهما بعض
الاحاد فاي فرق بينهما ههنا قلت الفرق ان ليس رجال في هذه الصورة باق على استغراقه لافراد مدلوله
دال عليه دلالة بطريق الظهور دون النصوصية كما في لا رجال وقد خرج عنه ما ليس من افراد مدلوله كما
في لا رجال واما ليس رجل فقد يستعمل على وجهين احدهما ان يراد به نفي واحد لا بعينه فيتناول كل واحد
من الاحاد مطلقا اي سواء كان الواحد في ضمن العدد ام لا نصا ولا ظاهرا الا انه كما في لا رجل والثاني
ان يراد به نفي الواحد من حيث هو واحد اي توجه النفي الى قيد الوحدة كما في قولك ليس في الدار رجل

رجل بل رجلان او رجال وليس هذا من العموم في شيء واما على الوجه الاول فاستغراقه اشمل من استغراق ليس رجال
فانه يتناول كل واحد من الاحاد فاذا خرج منه شيء كان تخصيصا لما هو عام ظاهرا وليس رجال لا يتناول
الواحد والاثنين لا بنصوصية ولا بظهور فخروجهما عنه لا يكون تخصيصا واذا خرج عنه جماعة كان تخصيصا قوله
بل الجمع المحلى باللام الاستغراق ليشمل الافراد كلها مثل المفرد اسم الجنس اذا كان مفردا وعرف باللام الجنسية
وحمل على الاستغراق كان استغراقه لشموله الافراد مسماه وهي الاحاد فاذا انسب اليه حكم كان انطباقه به
الى كل واحد واما الجمع فلما دل على الجنس مع الجمعية فلو اجري حاله في استغراقه على قياس حال المفرد كان معناه
كل جماعة جماعة لا كل واحد واحد فاذا انسب اليه حكم كان انطباقه الى كل جماعة فان كان من الاحكام التي
يكون ثبوتها للجماعة مستلزما لثبوتها لكل واحد منها فهم من ذلك ثبوته لكل واحد والا كانت الاحاد باقية على الاحتمال
هذا مقتضى قياسه على المفرد في استغراقه ولكن هذا المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلثة مثلا
جماعة فيندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقها فيندرج فيه ايضا في ضمنها بل يتناول الكل من حيث هو
كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق وما عداه من الجماعات مندرجة فيه فلو اعتبر كل واحد منها ايضا كان تكرارا
فلذلك ترى الائمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد فيكون كالمفرد في استغراقه كانه قد بطل عنه معنى
الجمعية وصار للجنسية كما في الامثلة التي اوردها واما بالمجموع من حيث هو مجموع كما في قولك للرجال عندي درهم
حيث حكموا بانه اقرار بدرهم واحد للكل بخلاف قولك لكل رجل عندي درهم فانه اقرار لكل رجل بدرهم والمعنى
الاول اكثر استعمالا من الثاني فان قلت اذا قيل لا رجال في الدار فان قصد به نفي كل واحد واحد فلا فرق
بينه وبين لا رجل في الاستغراق وان قصد نفي الكل من حيث هو كل يكون صادقا اذا كان واحد من الرجال فقط
خارجا عن الدار وبطلانه ظاهر وان قصد نفي كل جماعة كان تكرارا بعين ما ذكرتم في المعرف باللام قلت قد
اشار الى عدم الفرق بين استغراق المفرد والجمع في صورة النفي ايضا حيث قال لو سلم لكن استغراق المفرد اشمل
في النكرة المنفية وتوجيهه ان يقال كما ان رجل في ليس رجل في الدار يدل على الجنس والوحدة المطلقة فربما يقصد
بنفيه نفي الجنس المتصف بتلك الوحدة فيكون عاما ظاهرا في استغراقه وربما يقصد نفي الوحدة المقابلة للتعدد
فلا يكون من العموم في شيء كما سلف كذلك رجال في لا رجال يدل على الجنس والجمعية فربما يقصد بنفيه نفي الجنس مطلقا

كان الجمعية قد بطلت على قياس المعرف باللام فلا يكون فرق بينه وبين لا الرجل وربما يقصد به نفي القيد
الذي هو الجمعية ويكون الجنس ثابتا على صفة الوحدة او الاثنينية فلا يكون من العموم في شيء واما رجال في
قولك ليس في الدار رجال فيدل على الجنس والجمعية والوحدة العارضة للجماعة فيحتمل ان يقصد بنفيه نفي
الجنس كان الجمعية قد بطلت على قياس لا رجال فيدل على استغراق الآحاد ظاهرا الا انه وان يقصد نفي
القيد الذي هو الجمعية فيكون الجنس ثابتا موصوفا بالوحدة او الاثنينية كما في لا رجال فلا يكون من العموم في شيء
وان يقصد نفي الوحدة العارضة للجماعة اي ليس فيها جماعة بل جماعات كما يقال ليس في موضع كذا رجال بل رجالان
فتلخص لك مما ذكرناه ان قولك ليس في الدار رجل يحتمل معنيين وليس فيها رجال يحتمل ثلثة معان ولا رجال
فيها يحتمل ايضا معنيين واما لا رجل فهو نص في استغراق اللازم من نفي الجنس لا يحتمل غيره اصلا وان لا رجال
اذا حمل على الاستغراق لم يكن بينه وبين لا رجل فرق في ذلك وانما الفرق بينهما في ان لا رجل لا يحتمل معنى
سوى الاستغراق ولا رجال يحتمل ان يقصد به نفي الجمعية مع ثبوت الجنس على وصف الوحدة او الاثنينية
كقولك لا رجال في الدار بل فيها رجل او رجلان قوله فنظر للبطلان ما ذكره صاحب المفتاح والنظام كلامه ان
حمل الجمع المستغرق على المجموع من حيث هو مجموع ثبوت وهذه لا يستلزم ثبوته لكل فرد منه ويحتمل ان حمل الجمع المستغرق على كل جماعة
جماعة وثبوت الوهن لجماعة لا يستلزم ثبوته للواحد منها ورد الشارح يتوجه على الوجهين معا اذ المتبادر من وهن العظام
ثبوت الوهن للواحد منها لا ثبوته لكل جماعة منها او للكل من حيث هو كل فلا فرق في شمول الوهن للعظام فردا فردا
العظام ووهن العظم قوله وانفيه للدلالة تقول يشمل كل جنس اه وذلك لان قوله يشمل كل جنس مما يسمى به يدل بصريحه على
ان المتوقع على الجمعية شمول للواحد مما يسمى بالعالم ولو اراد ما ذكره هذا القائل لقال ليدل على ان ما يسمى به اجناس مختلفة والانواع
في ان المسمى بالعالم اجناس مختلفة لكن لا دلالة للجمعية على ذلك بل مقتضاها شمول الحكم بالمفرد لو اراد كان اجناس او لا
قوله لان هذه التفرقة لا يؤيدها نقل ولا عقل لان الجمع يتناول الافراد المشتركة في مفهوم مفرده وهذا هو المراد من قيد
الجنسية المعتبرة في تعريف الجمع واما ان تلك الافراد ماهيات مختلفة او امور متفقة فلا اعتبار به اصلا فكما ان الجمع
والمفرد اذا استغرقا يتناولان الاحاد المتفقة كذلك يتناولان المختلفة قوله لان الحرف الدال على الاستغراق
اذا قيل ان اسم الجنس موضوع للماهية مع وحدة غير معينة كان تجريده عن معنى الوحدة واطلاقه على الماهية من حيث هي على
سبيل المجاز لانه استعمال اللفظ في غير ما وضع له الا ان يدعى صيرورته حقيقة عرفية وقد مر الى ذلك اشارة واما

واما اذا قيل انه موضوع للماهية فهو على حقيقته فان قلت اذا لم يكن الوحدة داخلة في مفهوم الاسم فلا يتصور تجريده عنها
فالاعتراض انما يتوجه على القول الاول دون الثاني قلت يمكن ان يقال اسماء الاجناس اكثر ما يستعمل في التراكيب
لبيان النسب والاحكام ولما كان اكثر الاحكام المستعملة في العرف واللغة جارية على الماهيات من حيث انها
في ضمن فرد منها لا عليها من حيث هي فهم بقرينة تلك الاحكام مع اسماء الاجناس في تلك التراكيب معنى الوحدة و
صار اسم الجنس اذا اطلق وحده يتبادر منه المفرد الى الذهن لالف النفس بملاحظة مع ذلك الاسم كانه دال
على معنى الوحدة فاذا دخل عليه حرف الاستغراق جرد عن هذا العارض الذي هو منشأ الاعتراض قوله ولانه اي المفرد
الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد يريد ان الاستغراق المنافي لافراد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو
مجموع اذ ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية اصلا بخلاف شمول كل فرد فانه لا ينافيه لان افراد الاسم يقتضي اعتبار الفردية
مع الجنس فاذا لم يكن هناك امر آخر اقتصر على ما هو اقل المراتب اعني فردية كل واحد وان وجد ما يقتضي اعتبار
ما هو ازيد كاداة الاستغراق عمل بمقتضاه ولم يكن منافيا لمقتضى الافراد لانه يقتضي اعتبار الفردية ولا يمنع من
اعتبار فردية مع اخرى ولا يخفى عليك ان الجواب الاول هو المناسب لنحو لا رجال في الدار وان الثاني هو المناسب لنحو
ليس رجل فيها قوله ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع اه اذا اريد بالرجل مثلا كل فرد امتنع وصفه بالطوال والا
لكان كل رجل طوالا واما نحو الدينار الصفر فلم يرد به كل فرد ليكون المانع من الوصف معنويا بل اريد الجنس وجرد
الاسم عن الدلالة على معنى الوحدة فالمانع لفظي وهو المحافظة على التشاكل فالاولى ان يذكر هناك قوله او لانه لا طريق
الى احضاره سوى الاضافة فيه نظر لان النسبة الاضافية يجب ان تكون معلومة للمخاطب وهي اشارة الى نسبة
خبرية فامكن الاحضار بالطريق الموصولية فيقال الذي هو غلام لزيد بالباب ولعل المصنف لم يلتفت الى هذا الوجه في الايضاح
ايضا لذلك مع انه مذكور في المفتاح قوله ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن
ان حمل على التعظيم كان مبالغة في الوعيد واستعظاما لما هو مرتكب بانه يقتضي استحقاق عذاب عظيم فيكون ابلغ في
الزجر وان حمل على التقليل كان اظهار المزيد شفقة عليه وخوف من ان يصيبه ادنى مضرة فيكون ادخل في قبول
النصيحة فكل منهما يناسب المقام من وجه قوله اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة او كل نوع من نوع النطفة
الى ان كل فرد من افراد الدواب مخلوق من كل نوع من النطفة مختص بذلك الفرد لانه بخلاف الواقع ومستبعد جدا واما
اعني خلق كل نوع من الدواب من شيء من الماء فمهمل قوله بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام اه فان

الحالة التي تقتضي تنكير المسند اليه تحقق في غيره وتقتضي تنكيره ايضا فنبه الشارح على ذلك بايراد المثال
من غير باب المسند اليه وقد نبه على مثل ذلك في حالات اخر بايراد امثلة من غير الباب المبحوث عنه وبهذا وجهه
يخلص عن التعسفات التي يرتكبها بعضهم في توجيه كلامه قوله اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه اه اراد بالوصف
النعت وفسر الضمير به التابع المخصوص لانه المبين الكاشف اولا وبالذات والمعنى المصدري انما يتصف بها ثانيا وبالعرض
فلو قال بدله اي النعت لكان اظهر في المراد واولى لتفهمه اشارة الى ان الضمير في قوله لكونه راجع الى ما دل عليه
قوله واما وصفه لا الى نفسه لانه بالمعنى المصدري كما ذكره وانما قال مبينا له كاشفا عن معناه فجمع بين التبيين و
الكشف لان الاول بالنظر اليه نفسه والثاني بالقياس الى السامع دلالة على ان الوصف بلغ في ذلك الغاية ط
القصوى حتى صار حدا للموصوف اوجاريا مجراه والمثال المذكور من القسم الاول على راي المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف
حد للجسم تعريف على رايهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد في الجهات الثلث لا يتصور
الا في مكان ثم الظاهر ان الوصف الكاشف هو المجموع لانه صفة واحدة بحسب المعنى وان كانت هناك تعدد بحسب اللفظ والاعراب
كانه قيل الجسم الذاهب في الجهات الثلث كما ان قولك حلو حامض خبر واحد معنى كانه قيل مز مع تعدد اللفظ والاعراب
وايضا الوصف في الاصل مصدر فيجوز ان يطلق على المتعدد نظرا الى اصله على ان الوصف المذكور في المتن بمعنى ذكر النعت
وليس فيه دلالة على كون النعت واحدا او متعددا ومنهم من قال الوصف الكاشف هو الطويل الموصوف بالعريض فان العريض
صفة مخصصة للطويل وكذا العميق صفة مخصصة له او للعريض وقيل الصفة الكاشفة هي العميق وحده لاستلزام الطويل
والعريض من غير عكس قوله وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات الظاهر انهم ارادوا الاشتراك
المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم ونظائره فلا يكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة
وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو اعم من المعنوي واللفظي ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان دفعت
مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى قوله
فانه كان بحسب الوضع الى قوله والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل اعلم ان احتمال رجل لكل فرد من افراد الرجال بحسب
الوضع ليس معناه انه بحسبه يصلح ان يطلق على خصوصية اي فرد كان بل معناه انه بحسب وضعه يصلح ان يطلق على معنى كلي هو
الماهية من حيث هي او الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد
آخر فمنشأ الاحتمال هاهنا هو المعنى واما احتمال المعارف فانما ينشأ من اللفظ فان زيدا اذا كان مشتركا بين اشخاص

كان محتملا لان يطلق على خصوصية كل واحد من تلك الاشخاص لكونه موضوعا بازاء خصوصية كل منها وليس هناك معنى كلي يحتمل ان يتحقق في كل
انه خصوصية منها الا ان يأول زيد بمسمى بزيد فيكون حينئذ في حكم النكرات وكذا احتمال سائر المعارف من اسماء الاشارة والموصولات
وغيرها انما ينشأ من اللفظ ايضا فان الموضوع بلام العهد اذا جرى كالرجل يصلح ان يطلق على خصوصية كل فرد من المعهود اي من جهة
ان اللام موضوع بازاء تلك الخصوصيات وضعا عاما وان اللام موضوع لمعنى كلي يستعمل في جزئياته لا فيه واذا ما كان فالاحتمال
ناش من اللفظ وان لم يكن باوضاع متعددة كما في زيد فالاحتمال اما من جهة المعنى كما في النكرات من حيث انها مشتركة
بين افرادها اشتراكا معنويا واما من جهة اللفظ فاما بحسب اوضاع متعددة كما في المشترك اللفظي بالقياس الى معانيه
نكرة او معرفة علما او غيره واما احتماله بالقياس الى افراد معنى واحد فهو ناش من المعنى واما بحسب وضع واحد كما في سائر المعارف
فان قلت ما معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا قلت معناه ان الواضع تصور امورا مخصوصة باعتبار معنى مشترك بينها وعين
اللفظ بازاء تلك الخصوصيات دفعة واحدة كما عين لفظة انا لكل متكلم واحد ولفظ نحن له مع غيره ولفظ هذا لكل
مفرد مذكر الى غير ذلك فالمعتبر في الوضع مفهوم عام وهذا معنى كونه عاما والموضوع له خصوصيات افراد ذلك المفهوم العام
فاطلاق انا وانت وهذا على الجزئيات المخصوصة بطريق الحقيقة ولا يجوز اطلاقها على ذلك المفهوم الكلي فلا يقال انا ويراد
به متكلم ما ولا انت ويراد به مخاطب ما وبهذا الوجه امكن تعدد معاني لفظ واحد من غير اشتراك وتعدد اوضاع واذا
تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما واذا تصور معنى جزئيا وعين اللفظ له
كان كل منهما خاصا واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فغير معقول قوله ومنه قوله تعالى وما من دابة
في الارض ولا طائر يطير بجناحيه في الكشاف فان قلت هلا قيل وما من دابة ولا طائر الا امم امثالكم وما معنى زيادة
قوله في الارض ويطير بجناحيه قلت معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين
السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهملة امرها اقول
توجيه ذلك ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن يجوز ان يراد بها هاهنا دواب ارض واحدة وطيور جو
واحد فيكون استغراقا عرفيا فذكر وصف نسبته الى جميع دواب اي ارض كانت وطيور اي جو كان على السواء
فاتضح ان الاستغراق حقيقي يتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق والاقطار
المختلفة فظهر بذلك معنى زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك ان النكرة المفردة في سياق النفي تدل على كل فرد
فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله امم امثالكم لان كل فرد لا يكون امما وكذا ان اريد بها كل نوع نوع لان كل نوع امة واحدة
لا امم وجوابه انها محمولة هاهنا على المجموع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر والى السؤال والجواب

اشارة الى ما في قوله فان قلت كيف قيل الامم مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله وما من دابة
ولا طائر دالا على معنى الاستغراق ومغنيا عن ان يقول وما من دواب ولا طيور حمل قوله الامم على المعنى الا الاستغراق
وقال في المفتاح ذكر في الارض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ
طائر انما هو الى بيان الجنسين وتقريرهما وعلى هذا القول لا اشكال في الخبر لان الخبر انما هو عن الجنسين كانه
قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا امم امثالكم ولا يتصور زيادة تعميم واحاطة بسبب الوصف لان الجنس مفهوم
واحد واشار الى توهم انحام كلامي الشيخين فافاد افادة الوصف زيادة التعميم والاحاطة الى كلام المفتاح
قوله والمفرد الذي يشار به الى الجملة نكرة لانها انما تكون باعتبار ان اريد بالحكم المحكوم به واطلاق الحكم عليه
متعارف عند النحاة وانما قال ههنا بسبب التنكير لانه قد يكون معرفة كما في زيد القائم واول الشيخ ابن الحاجب كلامه
بانه في معنى زيد محكوم عليه بالقيام فعاد الحكم قوله ثم قال وانما جاءت النار اه اورد عليه انه صرح في
اول سورة التحريم بانها مدنية وقد سبق منه ايضا ان المصدر بيا ايها الناس مكي وبيا ايها الذين
امنوا مدني قوله قلنا يمكن ان يقال اه قد يقال ان العلامة تصدى لبيان وجه تنكير النار في الاولى
وتعريفها في الاخرى كما دل عليه قوله وانما جاءت النار ههنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة وبين ذلك
بان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة
البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا والمتبادر من هذه العبارة ان النار الموصوفة انما نزلت في سورة
التحريم نكرة لانهم لم يعرفوها فحقها التنكير ونزلت في سورة البقرة معرفة لانهم عرفوها من هناك فحقها التعريف
فان حمل كلامه على ذلك ظهر منه ما قصد لبيانه ولزم ان لا يجب عنده كون الصفة معلومة التحقق عند المخاطب
وان اول بما ذكره الشارح فات غرضه لان المخاطب في سورة التحريم لما كان عالما بالنار الموصوفة بسماع
عن النبي عليه الصلوة والسلام كما ان المخاطب في سورة البقرة عالم بها بسماع الاية فلم نكرت في الاولى وعرفت
في الثانية فان وجه بقصد التهويل في التنكير وقصد التنويه في التعريف وكل منهما يناسب مقامه كان توجيها
اخر لا بيانا لكلام الكشاف ... لما يتوجه عليه من اختصاص الصلة بوجوب المعرفة قوله لكن فرق بين القصد اه
انما قال مجرد التقرير تنبيها على ان قصد التقرير يجامع قصد دفع التوهم وذلك لان تقرير تكرير اللفظ يفيد تقرير
معناه وتحقيقه في ذهن السامع فربما كان مقصودا بنفسه وربما كان وسيلة الى دفع التوهم قوله ولو سلم انه
اراده توجيه كلام العلامة بما ذكر من ان السكاكي لم يرد التأكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت
وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته يتضمن الحكم بان الحوالة التي في كلامه ليست على ظاهرها وانه
اراد ان الاطلاع المذكور وقع بقرب ذلك الفصل وانما اسنده اليه توسعا فقول الشارح ولو سلم

سلم اشارة الى انا لا نسلم انه اراد بقوله كما يطلعك عليه ما هو خلاف ظاهره بل هو مجرى على حقيقته فيبطل ذلك
التوجيه ولو سلمنا انه اراد به خلاف ظاهره فليحمل كلامه اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت اذ
لا يلزم منه حمل التأكيد على غير المصطلح ولا يرد عليه ان التقرير مستفاد من التقديم ولا ان التعرض للتخصيص كان
اولى بل ليس فيه الا مخالفة ظاهر الحوالة قوله والاظهر انما كان اظهر لان احالته على ذلك الفصل صريحة
فينبغي ان يراعى وقد اورد في ذلك الفصل هذا البحث الذي هو باب التأكيد الاصطلاحي ولا يلزم على هذا التوجيه
الا ان السكاكي اشار في باب التأكيد الاصطلاحي اشارة اجمالية الى ما ليس بتأكيد اصطلاحيا ولا بأس به فانه
يصرح في كثير من الابواب بامثلة ما ليس منها بل يناسبها قوله ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد اللغوي وهو ظاهر
فانه اذا قيل جاءني زيد نفسه احتمل انه اراد ان يقول جاءني عمرو نفسه فسبق لسانه وتلفظ بزيد في مكان عمرو قوله
لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ اه اي اطلقت القوم واردت من عدا ذلك البعض كانهم هم القوم فالتأكيد يدفع توهم
عدم الشمول في لفظ القوم قوله او انك جعلت الفعل الواقع من البعض اه وذلك لتعاونهم واشتراك مصالحهم و
اشتراك مقاصدهم ورضى كلهم بما فعله بعضهم وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم اذ علم انه اريد
به الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم لما ذكر فالظاهر ان في
الكلام ح مجازا اسناديا وفي كون التأكيد بكل واخواته دافعا لتوهم هذا المجاز بحث فانك اذا قلت جاءني
القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول في آحاد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وشمولها لتلك
الآحاد الا ترى ان قولك كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول الآحاد ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المنسوب الى جميع
الآحاد صادرا عن بعضهم وقد علم ان لنسبة الفعل الواقع من البعض الى الكل وجها آخر وهو ان يراد وقوعه
فيما بينهم وح يكون المجاز لغويا اما في الهيئة التركيبية واما في لفظ الفعل فالتأكيد لا يدفع هذا التجوز ايضا
فتأمل قوله والدلالة الاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد اه ذكر بعض الائمة الحنفية في اصول الفقه
ان فائدة اجمعون في الاية الدلالة على انهم عن آخرهم اجتمعوا في زمان واحد على السجود كانه قيل سجدوا
كلهم مجتمعين وفي ذلك زيادة تقريع وتعيير لابليس لعنه الله لان الجم الغفير اذا اجتمعوا على امتثال المأمور به
في زمان واحد ولم يتخلف احد منهم عن ذلك الزمان كان من تخلفهم ابعد عن الحق وادخل في الذم واعترض
عليه بوجهين احدهما انه يقتضي وقوع اجمعين حالا مع كونه مرفوعا ومعرفة والثاني ما اشار اليه ان السامع
وهو ان اجمعين في التأكيد بمعنى كل ولو كرر كل لم يفد الاجتماع في الزمان قطعا فكذا ما هو بمعناه واجيب عن
الاول ان قوله كانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين بيان لحاصل المعنى لا توجيه للاعراب وعن الثانية انه وان كان بمعنى

كل الا ان فيه احداث الشقاق بين على الاجماع فلا بعد ان يلاحظ ذلك كما يلاحظ المعاني الاصلية في الكناية كما

قوله ويهاهنا بحث وهو ان ذكره هذا انما يصح اذا اريد بالتجوز ما يتناول الغلط والنسيان واما اذا خص بالتجوز المتعارف كما يشعر به كلام الشارح حيث قال واما الحالة التي تقتضي تأكيده فهي اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع في قولك ذلك تجوزا او سهوا او نسيانا فلا بد من التعرض لعدم الشمول فانه تجوز لكنه لم يندرج في التجوز المذكور على هذا التقرير قوله بل الاولى انه لدفع اه يمكن ان يقال دفع هذا جاز ان يراد بكل دفع توهم ان المجيء كان من البعض والاسناد الى الكل انما وقع سهوا قوله لا يلزم كون الثاني اوضح اه كما اذا فرض ان كنية زيد مشتركة بين عشرين والاسم بين ثلاثين متغايرين للاولين واذا اتبع الاسم الكنية عطف بيان لها افاد ايضاحا وان كانت الكنية اوضح من الاسم حال الانفراد وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنيته اكثر من اشتهاره باسمه مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان لها اوضحها مع ان المتبوع اشهر قوله وانما كان البيان حاصلا بدونه وذلك لان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ابهام محقق يحتاج في دفعه الى عطف بيان قوله ان يوسموا بهذه الدعوة يريد ان عطف البيان ههنا جار على هذه الدعوة بسمة لازمة لهم بحيث لا مجال ان يتوهم كونها في حق غيرهم وذلك انه لو قدر اشتباه اما من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمن ركبهم ايامهم فيما اشتهروا به من العتو والعناد كثمود ولذلك قيل عادا الاولى لا يندفع ذلك الاشتباه بعطف البيان فعطف البيان ههنا لدفع الايهام التقديري اعتناء بالمقصود وحفظا عن شائبة توهم غيره ولذلك صارت الدعوة فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه قوله لا يلزم البتة ان يكون الما لخصاه اه اي لا يجب ان يختص اختصاصه به على الاطلاق واما الاختصاص بوجه ما فلا بد منه ونحله بالقياس الى البعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع انما يتحقق ان قصد لعطف البيان ازالة ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدر نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص اصلا لا مطلقا ولا من وجه قوله فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان اه جعل صاحب المفتاح صراط الذين انعمت عليهم بدلا من الصراط المستقيم وشبهه بقولك هل ادلكم على اكرم الناس وافضلهم فلان وقال فيه اشعار بكونه علما في الكرم والفضل فاشار الشارح بقوله فالاحسن الى ان جعل فلان عطف البيان احسن من جعله بدلا لوجهين احدهما انه يوضح تلك النسبة المبهمة والايضاح من شأن عطف البيان لا من البدل والثاني ان الاشعار بكونه علما فيما ذكر انما يتفرع من جعل فلان تفسيرا للاكرم والافضل كما اعترف به

به حيث قال واوقعت فلانا تفسيرا وايضاحا للاكرم الافضل فجعلته علما في الكرم والفضل ولا شك ان ايضاح المتبوع وتفسيره فائدة عطف البيان دون البدل ولكن ان نقول انه اختار البدل في الآية وذكر له فائدتين الاولى تأكيد النسبة بناء على ان البدل في حكم تكرير العامل والثانية الاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين ليكون ذلك شهادة لصراطهم بالاستقامة على ابلغ وجه واكده ولا خفاء ان هاتين الفائدتين مطلوبتان في الآية الكريمة فوجب ان يختار فيها البدل لان الفائدة الاولى مختصة به واما الثانية فيحصل منه ايضا اذ قد يقصد ببدل الكل تفسير المتبوع وايضاحه كما سيأتي الا ان ذلك لا يكون مقصودا اصليا منه كما في عطف البيان وانما شبهه بقولك هل ادلك لا مطلقا بل اذا كان واردا في مقام يقصد فيه تكرير النسبة وايضاح المتبوع معا وهناك يتعين البدل ايضا ولا يجوز عطف البيان فضلا عن ان يكون احسن ولا بد من اعتبار هذا القيد في المشبه به ليوافق المشبه ويندفع ما يتجه عليه قوله ورد في لفظ المفتاح ايماء الى ذلك اي الى ان المبدل منه مسند اليه بحسب اللفظ والبدل مسند اليه في الحقيقة فانه قال واما الحالة التي تقتضي البدل عنه فهي اذا كان المراد به تكرير الحكم وذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره والضمير في قوله عنه راجع الى المسند اليه فدل على ان المبدل منه مسند اليه وقوله ذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره يدل على ان البدل مسند اليه والمبدل منه توطئة فيكون المبدل منه مسندا اليه بحسب اللفظ والبدل مسند اليه بحسب الحقيقة قوله وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه قد يتوهم عكس ذلك قسما خامسا من البدل يسمى بدل الكل من البعض ويتمثل له: نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات: وبنحو قولك نظرت الى القمر فلكه اذ جعل القمر جزءا من الفلك وانت تعلم ان ذلك اثبات باب بما يحتمل غيره قوله وسكت عن بدل الغلط اه منهم من قال الغلط على ثلثة اقسام غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل وغلط النسيان وهو ان تنسى المقصود فتعمد ذكر ما هو غلط ثم تتداركه بذكر المقصود فهذان لا يقعان في فصيح الكلام ولا فيما يصدر عن روية وفطانة وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه بكلمة بل وغلط بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط ادعاء ويعتمده الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هذا نجم بدر وكانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس وادعاء الغلط ههنا واظهاره ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل ولو ذكر لهذا مثالا مما وقع في كلامهم لكان اولى قوله والنكتة فيه الايماء الى ان البدل اه فان قلت ماذا تصنع بقوله في المفتاح واما الحالة التي تقتضي بيانه وتفسيره فهي اذا كان

المراد زيادة الفصاحة بالحفظ من الالتباس فمنع قياس ما ذكر من النكتة في البدل بكفى الايضاح في عطف البيان مقصودا
بالتبعية وهو فاسد قطعا قلنا يدفع هذا التوهم انه جعل الزيادة في عطف البيان محمولة على المراد جزءا منه وجعل الفائدة
في ذكرها هنا انه قدم ذكر التوابع على تنكير المسند اليه فكان كلامه بالذات في بيان توابع المعارف وهي لا تخلو
عن ايضاح ما لما قصد بها فيكون المقصود بعطف البيان فيها زيادة الايضاح والمص لما قدم مباحث التنكير على التوابع
اقتصر في عطف البيان على ذكر الايضاح قوله فائدة البدل التوكيد اه اراد بتثنية ذكر المنسوب اليه حيث ذكر
اولا مجملا وثانيا مفصلا وتكرير النسبة بتكرير العامل حكما يدلك على ذلك عبارته سابقا ولاحقا وانما قوله والا
فمرفوع عطفا على التوكيد اي فائدته التوكيد من وجهين والاشعار وقد يروى مجرورا على ان التوكيد في هذا
البدل من وجوه ثلثة قوله واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان لم يرد بذلك ان زيدا في المثال
المذكور قد اطلق على علمه مجازا كما يوهمه صدر كلامه بل اراد ان الاعجاب قد نسب الى زيد في الظاهر ويفهم
منه ان المقصود نسبته الى بعض صفاته كانه قيل اعجبني شيء من زيد ثم بين ذلك بعلمه ففيه التقرير بسبب
التكرير اجمالا وتفصيلا قال بعض الفضلاء انما سمي بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني
منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له فظهر بذلك ان نحو جاءني زيد غلامه او اخوه
او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال كما يشعر به كلام ابن الحاجب حيث اكتفى في بدل الاشتمال بمجرد ملابسة بغير
الكلية والجزئية فان هذا الاكتفاء يقتضي اندراج تلك الامثلة في بدل الاشتمال بل صرح في شرح المفصل بان
نحو ضرب زيد غلامه من بدل الاشتمال ويؤيد ذلك زيادة توضيح لهذا المعنى ما نقل عن المبرد انه قال انما سمي
بدل الاشتمال لان الفعل المسند الى المبدل منه يشتمل على البدل اه ويؤيده فان الاعجاب اذا اسند الى زيد لا يتحقق
فيه من حيث المعنى فان الاعجاب لا يحصل بلحمه ودمه بل بمعنى فيه وكذلك السلب في سلب زيد ثوبه فانه لم يسلب ذاته بل شيئا منه و
كذلك السؤال عن الشهر الحرام لا يفيد الا ان يكون عن حكم من احكامه بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان
ضرب زيد مفيد لا يحتاج الى شيء آخر وكذلك قوله قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاءه ليس من بدل الاشتمال اذ
شرطه ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان لاجل الاجمال الذي فيه
ولا اجمال في الاول ههنا اذ يفهم عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وبكذا حال نظائره فلا يجوز فيها
الا بدل مطلقا   ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام

الاشتمال م

فائدة

والابهام ارادة تكرير معنى واحد تقريرا له في ذهن السامع ويحتمل ان يكون الاول اي التفصيل بعد الاجمال اشارة الى
بدل البعض فان الكل جملة الاجزاء والتفصيل بيانها والثاني اي التفسير بعد الابهام اشارة الى بدل الاشتمال
فان الاول فيه مبهم يحتاج الى التفسير كما عرفت ويحتمل ان يكون الاول نظرا الى المقصود في نفسه فانه كان
مجملا ثم فصل والثاني نظرا الى المخاطب فانه ابهم عليه المقصود اولا ثم ازيل الابهام وقس على هذا ما اورد
عليك من نظائره   فكان الاحسن ان يقول زيادة التقرير والايضاح كما في المفتاح وقع القول بان ذكرهما
معا احسن لكلام حسن واحسن منه ان ارجع ذلك الى ما تفرع على اختلاف العبارة هو ان الشارح لما
جمع بين التقرير والايضاح ابتدأ في التمثيل ببدل الاشتمال وردفه فيه ببدل البعض واخر عنهما بدل الكل بناء
على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان
الكلام في مخصصات المسند اليه والتخصيص في الاولين اظهر والمص لما اقتصر على التقرير ابتدأ في التمثيل
ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتمال   فلتفصيل المسند اليه
يعني ذكره منفصلا متعددا قد لوحظ فيه الخصوصيات بوجه ما كقولك جاءني زيد وعمرو وجاءني زيد ورجل آخر
وجاءني رجل وامرأة ويقابله الاجمال في ذكره وهو ان يذكر باعتبار امر شامل كما في قولك جاءني رجلان
او رجال واما نحو قولك جاءني رجل ورجل آخر فليس من كلام البلغاء وان عد منه فليحمل التفصيل على ذكره
متعددا منفصلا بعضه عن بعض في العبارة والذكر   من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية فلا يكفي فيه تفصيل
للمسند واشارة الى تعدده وامتياز بعضه عن بعض واما ان المجيء القائم باحدهما غير القائم بالآخر فانما
يستفاد من دلالة العقل اذ التركيب لا يفيد الا ان مراده نسبة مطلق المجيء اليهما ثم العقل يشهد بان ذلك لا يحصل المطلق
يثبت لاحدهما في ضمن فرد وللآخر في ضمن فرد آخر   فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس فان قلت بل
فيه تفصيل للمسند حيث عبر عن فعل كل واحد منهما بلفظ على حدة قلت لا فان لفظ جاء في الجملتين يدل على مطلق المجيء
وانما يفهم تعدده لشهادة العقل   او تفصيل المسند بانه قد حصل ليشير الى ان تفصيل المسند انما هو بان يشار
الى تعدده وامتياز بعضه عن بعض بحسب الوقوع في الازمنة اما على التعاقب او التراخي فان هذا هو المعتبر في باب العطف
دون ما عداه من الامتياز بحسب القوة والضعف او المكان والمتعلق فان المرور في قولك مررت بزيد وحمار زيد غاية
مرورا واحدا وفي قولك مررت بزيد فحمار زيد مروران   واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او
سنة وانما احترز عن نحو ذلك لانه من القسم الاول اذ العطف فيه لتفصيل المسند اليه مع اختصار بحذف العامل الذي قام
العاطف مقامه واما التفصيل المسند وتعدده بحسب الوقوع في الازمنة فانما يستفاد من التقييد بالظرف لا من العطف و

ليس في الكلام باعتبار تخصيص المسند اختصار فصح الاحتراز وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو اه
الا ان هذا الاعتقاد انما حصل له بعد نفي المتكلم المجيء عن زيد لا قبله لان توهم ان عمرا الذي لم يجئ انما نشأ من
نفي المجيء عن زيد لملابسة بينهما وعلى هذا لا يبعد ان يحقق لكن ههنا لقصر الافراد وقطع الشركة بينهما في عدم المجيء
الا ان الغالب ان المتكلم انما يقصد هذا القصر بعد توهم المخاطب اشتراكهما في انتفاء المجيء عنهما لا في صدر الكلام و
اما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد وربما يوجه ذلك بانه يلزم ح انه لا يكون
للاثبات الذي بعد لكن فائدة لكونه معلوما للمخاطب لا نزاع له فيه بخلاف ما اذا استعمل لكن في قصر القلب فلكل من النفي
والاثبات هناك فائدة ظاهرة وهو منقوض بقولك جاءني زيد لا عمرو في قصر الافراد فان المخاطب يعلم هذا الاثبات
ويقر به فلا فائدة فيه فان قيل قد قصد بها التنبيه على حال المخاطب في تقرير صوابه ونفي خطائه قلنا فلكن هناك
يقصد هذا المعنى وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا وليس في كتبه المشهورة ما يدل على ذلك والا
ما يوهم كلامه انه حكم في نحو قولك جاءني زيد بل عمرو بان الاخبار عن مجيء زيد وقع غلطا ومعناه ان تلفظك بزيد وقع
عن غلط وسبق لسان ولم تكن انت بصدد الاخبار عنه ثم تداركته بقولك بل عمرو واثبت المجيء له وجعلت زيدا
في حكم المسكوت عنه مصرحا فالحكم الى تابعه وقد صرح بهذا المعنى شارح كلامه واما اذا انضم اليه لا اه فذلك
لان معنى لا يرجع الى الايجاب المتقدم لا الى ما بعد بل فيفيد نفي المجيء عن زيد ولولاها لكان زيد في حكم المسكوت عنه
وان زدت بلا بعد النفي كقولك ما جاءني زيد لا بل عمرو افادت تاكيد النفي الى بقي ويبقى ما بعد بل على الخلاف المشهور
بين الجمهور والمبرد فتأمل وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا قال بهذا ابن مالك حيث زعم ان بل بعده
كلكن بعده ويفهم من هذا الاطلاق ان عدم مجيء زيد متحقق ههنا كما في قولك ما جاءني زيد لكن عمرو وذهب ابن الحاجب
ايضا حيث قال يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد ويحتمل نفي المجيء عن عمرو على قياس الاثبات او الحكم
متحقق او مجيئه متحقق هذا مبني على ما توهم من كلام ابن الحاجب في الاثبات يعني كما ان صرف اثبات المجيء عن المتبوع
الى التابع يقتضي عدم مجيئه قطعا كذلك صرف نفيه عنه الى تابعه يقتضي مجيئه قطعا والمنقول عن المبرد ان الغلط في
الاسم المعطوف عليه فيبقى الفعل المنفي مسندا الى المعطوف كانك قلت بل ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل المذكور
مسندا الى الثاني فلا فرق عنده بين المثبت والمنفي في كون المتبوع بمنزلة المسكوت عنه واما على مذهب الجمهور ففيه
اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يتكلف ويقال الحكم هو

هو المجيء من حيث يعتبر نسبته اعم من ان يكون اثباتا او نفيا فههنا نسب المجيء الى الاول نفيا ثم صرف عنه الى
الثاني اثباتا وجعل الاول في حكم المسكوت عنه واما من يقول ان المجيء منفي عن المتبوع ثابت للتابع فلا بد وجود
للصرف على قوله بل يجب امر خارج وذلك لان مدلول اللفظ ثبوت الحكم لاحدهما مطلقا فان كان الاصل فيها
المنع استفيد التخيير وعدم جواز الجمع والا استفيدت الاباحة وجواز الجمع بينهما يقوي مذهب الجمهور ويقويه
ان الاصل تغاير المعطوف والمعطوف عليه وقلة العطف على سبيل التفسير على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر
اذا ذكرته دون غيره اه حاصله راجع الى ملاحظة معنى التمييز والافراد فكأنه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه
من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليها باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه وكذا نخصك
بالعبادة معناه نميزك ونفردك من بين المعبودين بالعبادة فيكون العبادة مقصورة عليه تعالى وكذا قوله والخصوص لوا
اي تمييز المندوب عن المنادى بوا فيكون واو الخصوصية بالمندوب وكذا قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وبالجملة تخصيص شيء
بآخر في قوة تمييزه بالآخر فاما ان يجعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه واما
ان يجعل من باب التضمين لشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معا ويكون الباء المذكورة صلة للمضمن ويقدر للمضمن فيه
آخر فيقدر في نخصك بالعبادة مثلا نميزك بها مخصصا اياها بك لا تريد انه ابطال المعبود اه اعلم ان قصر
الجنس مبالغة وادعاء له طريقان متقاربان احدهما ان ما عدا المقصور عليه من ذلك الجنس وان تحقق الا انه لم
يعتد به فجعل ما عداه ملتحقا بالعدم والثاني ان المقصور عليه ترقى في الكمال الى حد صار معه كانه الجنس كله والى
هذا اشار من قال اللفظ عند الاطلاق ينصرف الى الكامل ونحو ذلك هو ان يراد بالجنس المعرف
ان المحكوم عليه مسلم الاتصاف به مخرج على طريقة قوله والذاك العبد اه ظاهر انه لهذه الصفة وهذا المعنى من
فروع التعريف الجنسي كانه لوحظ اولا وقوعه جزاء ثم عرف فصار تعريفه وحضوره في الذهن بحسب هذا الاعتبار لا
بحسب مفهومه في نفسه واما نحو يا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا من التعريف وفائدته لا من القصر
اجابة لا انه لم يقصد بقوله لا يعدو تلك الحقيقة قصر المسند اليه على المسند كما توهم ذلك الزاعم بل قصد به تميز
الآخر دقيقا ليس رجاء الى العهد ولا الى قصر الجنس ادعاء ونحو ذلك [illegible] بان هذا معنى التعريف الذي في
المفلوق وفائدته لا معنى العهد في الجور الثاني [illegible] لاختصاره به يدل عليه عبارة الكشاف بصريحا حيث قال

يعني حاصل الاعتراض ان اول كلام الشيخ لا يدل الا نفي ما قاله بل على نفي قصر المسند على المسند اليه في المعنى الدقيق ولا نزاع فيه واوله محتمل له فلا يكون ذكره مجرد قول الشيخ في مقابلة صاحب القيد ثم لو كان عبارة الاولى لغا في نفي قصر المسند اليه على المسند كما ان الكلام يقتضي حمل المحتمل على المحكم بما افاده اول الكلام لكان نافيا فالاولى ان الشيخ لم يذكر التحقيق اولا ثم يذكر ليبين دفع التوهم ومراد الشيخ والكشاف تعليق التوهم فظاهر نفي رفع التوهم ما سلكه وذكره لما افاده الشيخ ثم هذا وتعقبه الفاضل المتبحر مولانا حسن الفواري بان اول كلام الشيخ اعني ان الخبر المعرف باللام معنى نحو ذكره دقيقا يدل على نفي القصر مطلقا اذ القصر مطلقا يجري على ذلك دقيقا واما الدقيق هو دعوى الاتحاد

بعد ما قصدت فائدة الفصل كما نقله ومن التعريف في المفلحون اما الدلالة على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم مفلحون في الآخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين اه واما الجواب الاول ففيه بحث وذلك ان كلام الشيخ اولا اعني قوله ولا قصر جنس البطل عليه يدل بصريحه على ان هذا المعنى الدقيق ليس فيه قصر جنس المسند على المسند اليه ولا نزاع فيه لذلك التوهم وكلامه آخرا اعني قوله فانه لا حقيقة له وراء ذلك يوهم ان هناك قصرا للمسند اليه على المسند كما اوهم ذلك عبارة الكشاف حيث قال لا يعدونا تلك الحقيقة فما نقله من كلام الشيخ لا يدفع ذلك التوهم بل يؤكده وتحقيق المقام ان المسند اذا عرف باللام تعريف جنس فان قصد الى ان المسند اليه هو كل افراد ذلك الجنس وان ذلك الجنس لم يثبت الا له كان ذلك قصرا للمسند على المسند اليه اما حقيقة واما ادعاء وان قصد الى انه عين ذلك الجنس ومتحد به وليس مغايرا له فهو من الانحاء مغاير لمعنى العهد ومعنى قصر الجنس ومعنى ظهور الاتصاف به وهذا المعنى فيه دقة بحيث يكون المتامل عنده كالمتوقف يعترف وينكر وليس فيه دعوى قصر للمسند على المسند اليه ولا بالعكس وفيه من المبالغة ما لا يخفى على ذي مسكة فقول الشيخ فانه لا حقيقة له وراء ذلك معناه ان حقيقة ذلك هي متحدة به وقد صرح بهذا المعنى في قوله فزيد هو بعينه وقول العلامة فهم هم اشارة الى معنى الاتحاد وقوله لا يعدون تلك الحقيقة تاكيد له فليس في كلامهما اذن دلالة على قصر المسند اليه على المسند وبطل ذلك التوهم وظهر ان هذا المعنى الدقيق من فروع التعريف الجنسي وان الحق ما اطبق عليه الناظرون في الكشاف من ان اللام على المعنى الثاني للتعريف الجنسي المسمى في الكشاف بنفس الحقيقة كما انها على المعنى الاول للتعريف العهدي فان قلت قول الشيخ وكيف يتغير ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقع ذلك له وفيه ليشعر بان المقصود دعوى الكمال فان الرجل اذا كان كاملا في كونه بطلا محاميا استحق ان يقع البطل المحامي له وفي شانه قلت يدفع ذلك الاشعار ما عقبه به من دعوى الاتحاد وانه صرح في دلائل الاعجاز بنفي دعوى الكمال حيث قال قولك هو البطل المحامي لا تشير به الى معنى علم انه كان ولم يعلم انه ممن كان كما في زيد المنطلق ولا تريد ان تقصر عليه معنى البطل المحامي على انه لم يحصل لغيره على الكمال كما في زيد هو الشجاع ولا ان تقول انه ظاهر كونه بهذه الصفة ولكنك تريد ان تقول لصاحبك اه ومراده بقوله وكيف ينبغي غاية ما يتوهم من الاستحقاق وذلك بالاتحاد فان الرجل اذا اتحد بهذه الصفة وتجسم منها كان ذلك هو الغاية القصوى في كونه بطلا محاميا وكذلك اذا اتحد بحقيقة الاسد كان ذلك غاية ما يحقق اطلاق الاسد عليه والمبالغة في

في اثبات شجاعته من جملة فرد من افراد الاسد كما في قولك زيد اسد وفي حصر حقيقة الاسد فيه ايضا فان قلت ذكر الشيخ ان قولكم هو البطل المحامي و زيد هو الاسد وما شبههما مما هو على معنى التوهم والتقدير وان يصور المتكلم في خاطره شيئا لم يره ولم يعلمه ثم يجريه مجرى ما علم ثم قال وليس شيء باغلب على هذا الضرب الموهوم من الذي فانه يجيء كثيرا على انك تقدر شيئا في وهمك ثم تعبر عنه بالذي كقوله: اخوك الذي ان تدعه لملمة :: يجبك وان تغضب الى السيف يغضب :: وما ذكرته من ان اللام في البطل المحامي والمفلحون والاسد لتعريف الجنس ينافي معنى الوهم والتقدير فان هذه الاجناس خصوصا الاسد ليست امورا موهومة مقدرة قلت انما اعتبر معنى الوهم والتقدير باعتبار ان دعوى الاتحاد بين زيد وجنس الاسد انما يتهيأ لك اذا صورت ذلك الجنس صورة ومثلته مثالا وقدرته تقديرا ولولا ذلك لم يحسن دعوى الاتحاد بل لم يقدم الوهم عليها فضلا عن ان يتلقاها بالقبول ولذلك كان هذا المعنى عند المتامل دائرا بين الاعتراف والانكار واما قوله وليس شيء باغلب على هذا الضرب الموهوم فاشارة الى ان الوهم قد يحرك ويخترع ما يحسن لصدده ايضا ومنه البيت فان الموصول فيه للمعهود مقدر مما صوره الوهم واجراه مجرى ما علم فهو من فروع العهد وفيه قصر المسند اليه على المسند قطعا اي اخوك هذا الاخ اشتهر بين الناس او افراد الرجال رتبة في الاخوة المشهور بها وليس لك ان تدعي ذلك في البطل المحامي والاسد والمفلحون لفوات تلك المبالغة وكونه مخالفا لكلام الشيخين فان قلت على ما ذكرت في تحقيق المعنى الثاني للمفلحين لم يكن هناك قصر اصلا فما فائدة الفصل قلت فائدته هي الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة ولتوكيد الحكم دون الحصر او نقول كلمة هم مبتدأ لا فصل واما على المعنى الاول اعني العهد فهو مع ذلك يفيد ايضا حصر المسند في المسند اليه افرادا اي لم يوصل غير المتقين في الناس الذين بلغك انهم مفلحون في الآخرة وان ذهبت الى ان لا قصر على المعنى الاول ايضا وان ما ذكره من ان الفصل يفيد الحصر بيان لفائدة الحصر الفصل على الاطلاق باعتبار فائدته في هذا الموضع كان مستبعدا جدا والبعد منه ان يقع كلمة هم في الآية على الوجهين مبتدأ ما بعده خبره وليست بفصل فيهما بل في موضع آخر التقديم ضربان الضرب الاول تقديم معنوي والضرب الثاني تقديم لفظي على قياس الاضافة اللفظية والمعنوية لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم ان اريد بالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند اليه والمسند معا في الذهن ضرورة ان النسبة لا تعقل الا بعد تعقلهما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب اعني تقدم المسند اليه على المسند وان اريد بالحكم المحكوم به فلا نم انه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف كان الاولى

فالاضافة اللفظية والمعنوية هي ...

ان يلاحظ قبل الحكم به واما انه يجب ذلك فلا هذا ان اريد بسبقه قبل الحكم تقدمه في التعقل وان اريد تحققه
قبله في الخارج فلا نزاع فيه اذ كثيرا من الموجودات الخارجية الا ان ترتب الالفاظ لتادية المعاني
بحسب ترتب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج كالانسب في التعليلات ان يعتبر التحقق في الذهن بل انما يدل عليه الفعل
المضارع قد يقصد بالمضارع الاستمرار على سبيل التجدد والتقضي بحسب المقامات ووجه المناسبة ان الزمان
المستقبل مستمر يتجدد شيئا فشيئا فناسب ان يراد بالفعل الدال عليه معنى يتجدد على نحوه بخلاف الماضي
لانقطاعه واحاطه لسرعة زواله ومما يدل على ان المضارع اريد به هنا الاستمرار ان السؤال بكيف
غالبا انما يكون عن الاحوال المستمرة فاذا قيل كيف زيد يجاب بنحو صحيح او سقيم لا بنحو قائم او قاعد الا
اذا كان لاحدها نوع استمرار واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص اه اي المراد تخصيص الاثبات لا تخصيص النفي
لكن في بيان كونه اه وذلك لان التخصيص حاصل بلا تفاوت قدم المسند اليه او اخر وغاية ما يقال في
توجيهه ان الضمير لو كان موخرا لاحتمل خفوف ان يكون مسندا الى غيرهم فاذا ذكر الضمير تخصص الاثبات
بهم بعد هذا التوهم ولما قدم تخصص الاثبات بهم مجردا عن ذلك الاحتمال فكان تخصيص الاثبات قد يكون بالتقديم
وازدياده وصاحب المفتاح قائل بالجميع فيما اه هذا هو الحق وذلك لان التقديم انما يقتضي الحصر بناء
على ما ذكر من ان التقديم يدل على ان المخاطب قد اصاب في اصل الحكم واخطأ في قيد من قيوده فصار ذلك
القيد اهم عند المتكلم فيقدمه بالذكر قاصدا بذلك تقرير صوابه ورد خطائه وهذا السبب مشترك بين الافعال
والمشتقات بل في الجوامد ايضا الا ان معاني الجوامد كالجسم والحيوان والجوهر مثلا امور ثابتة غير متغيرة
فلا يقع فيها في الامور العرفية فلم يلتفت اليها نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري اه
التقديم في هذا المثال افاد نفي الفعل عن المذكور اعني المسند اليه وثبوته لغيره لم يكن مفيدا التخصيص بالخبر الفعلي
بل تخصيص غيره به وتلخيصه ان النزاع اذا وقع في فعل واريد تخصيصه فذلك التخصيص يشتمل على اثبات ونفي فربما
يصرح بالاثبات وحده ويفهم النفي ضمنا كقولك انا سعيت في حاجتك وربما يعكس كقولك ما انا قلت هذا
وربما يصرح بهما معا بناء على اختلاف المقامات وعلى كل تقدير يكون تخصيص الفعل بما اثبت له لا بما نفي عنه
والمصنف نسب التخصيص هنا الى ما نفي عنه وتاويله ان نفي الفعل مخصوص بالمسند اليه فكانه لم يفرق بين ما انا قلت
هذا وانا ما قلت هذا وسيأتي الفرق بينهما وظاهر كلام الصحاح انه اي الشهير احد بمعنى الجميع بحسب الوضع
فان حمل كلامه على الاشتراك المعنوي كما هو الظاهر فالفرق بينه وبين قوله وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى

معنى الواحد بان احدا وصف على هذا القول واسم على قول الصحاح وباختلاف القدر المشترك الذي وضع اللفظ
بازائه فيهما وان حمل على الاشتراك اللفظي فالفرق اوضح لا يقتضي السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي
فاذا كان السلب الكلي صادقا كان السلب الجزئي ايضا صادقا وهو رفع الايجاب الكلي فيصح ان الرؤية
الواقعة على كل واحد منفية ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا اه التفصيل هنا ان نقول ان كان النزاع
في رؤية واقعة على شخص معين كزيد مثلا يقال ما انا رأيت زيدا فيكون هناك من رأى زيدا وهو ظاهر
وان كان في رؤية واقعة على احد لا بعينه يقال ما انا رأيت الاحد من الناس اي ذلك الاحد فانه وان
كان غير معين لكنه معهود من حيث تعلق الرؤية فحقه ان يشار اليه بذلك الاعتبار ولا يصح ان يقال هنا
ما انا رأيت احدا لانه في قولك ما انا رأيت زيدا او لا عمرا ولا بكرا الى غير ذلك في افادة نفي
الرؤية بالنسبة الى كل واحد من المفاعيل وان اختلفا في الظهور والنصوصية فيقتضي هنا عموم نفي الرؤية
لكل واحد منها حتى لان الفعل المثبت في اعتقاد المخاطب منسوب الى واحد فلا يحتاج في رد خطائه في
الفاعل الى نفيه عن كل واحد واحد وان كان النزاع في رؤية واقعة على كل احد فهناك اعتباران
احدهما ان يقال ما انا رأيت كل واحد والثانية ان يقال ما انا رأيت احدا وهذه اخص من الاولى
وفي افادتها للمعنى المذكور نوع خفاء ودقة ولهذا اختلف فيها وتوجيهها ما قررناه وعندي انه
قوله لتقص النفي بالا يقتضي ان يكون اه قد يدم بهذا الكلام التوجيه الذي تصلف به انفا وزاد في كسر تلك
القارورة اذ يقول لا نم ان نفي الرؤية في قولك ما انا رأيت احدا عام لكل احد لان النفي متوجه الى
الفاعل وكونه فاعلا له ولا تعلق له بالمفعول فيكون الكلام دالا على ان المتكلم ليس فاعلا للرؤية
متعلقة باحد فيلزم ان يكون هناك انسان قد رأى احدا كانه قيل لست الذي رأى احدا من الناس والحذر
فيه لا غيره ومعنى لا غيره اه اورد في تفسير معنى لا تكذب انت كلمة لا غير وبين المراد بها دفعا لتوهم قصد
التخصيص بها في عبارة المفتاح حيث قال فان انت هناك لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غيره
لا لتأكيد الحكم فتدبر يعني ان لا غيره متعلق بالحكم بعدم الكذب اي الشاهد الى الضمير وقع قصدا الى تسويه صحيحا
لا مبنيا على النسيان حقيقة لا اولا وهذا معنى رفع التجوز والسهو والنسيان بالتأكيد وليس هناك حصر
اصلا نعم ان جعل متعلقا بعدم الكذب افاد تخصيصا لكنه بهذا المعنى لا يصح وقوعه في تفسير لا تكذب انت
وان ارى العلامة قد اورد في هذا المقام اه وذلك انه ان قصد بما ذكره المعنى المتبادر منه فانما يرد فساده
كان سهوا على ما يقتضيه كلامه وان عرف ونسي كان نسيانا وان قصد به معنى آخر لازما لذلك المعنى كان

تجوز و زعم ان ... العلامة جعل الضمير في قوله بل اذا قلته ابتداء راجعا الى المثالين بتأويل المذكور او المقول
وجعل قوله غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان متعلقا بقوله صح ... في تقرير ... غير ان الكاتب يجوز
او سهو او نسيان والغفلة عن مرجع الضمير وهو المثال الاخير الذي اوقعه في هذه الورطة وقد تعرض لبيان
حال انا سعيت في حاجتك في الابتداء ولا في الابتداء وسكت عن بيان حال سعيت في حاجتك او سعيت
انا في حاجتك لا في الابتداء وكأنه يزعم انه يعلم بالمقايسة الى حال انا سعيت في الابتداء الا ان لزوم
رد الخطاء في الفاعل لا افادة وجود الفعل غير ظاهر وعليك ان تظاهرا لا يفيد التنكير انما يدل على انه هذا
الكلام يشعر بان قائله توهم ان التخصيص في قول المص ثم لا بد من انتفاء التخصيص بمعنى الحصر وليس كذلك بل اريد به ما يصحح وقوع
النكرة مبتداء فالاولى ان يجاب بانا لا نقول لما حصلت النوعية بالتهويل او غيره فقد حصل تخصيص المنكر
فصح وقوعه مبتداء بدون تقدير التقديم وهو المط ولو فرض ان المراد الحصر فهو ايضا حاصل بدونه كما قرره
ثم لا بد من امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ اريد شر اهر ذا ناب تبادر منه كونه شرا بالقياس اليه فلو قيل
لا خير تبادر منه الى كونه خيرا بالقياس اليه وظاهر انه لا يكون مهرا له لان المهر صوت الكلب عند تاذيه
عجزه عما يؤذيه وقال في الصحاح هو صوت دون نباحه من قلة صبره على البرد فلا يكون فيه ... فضلا عن ان يكون
بنقيضه وما يصحح الحصر وهو المعينة باسماعه في فن البلاغة نعم لو اريد كونها شرا وخيرا في الجملة ... ذلك
بحسب الاضافة احدهما المقارنة في التقوي لو قيد احدهما بثبوت التقوي لكان اظهر لان المقارنة ... الا
على الامرين ولا يخفى ما فيه من التعسف نقل هذا القائل انما تعسف في توجيه اللفظ رعاية لجانب المعنى ...
نفس الضمير وحده لا يصير علة للتقرب ثم الجزء الثاني ادى هذا المعنى لكن ... باختيار النصب على ... الضمير ...
وشبهه بالخالي تتمة لما كان ان ثبوت التقوي هو الاصل في المطول وعدم كماله تتمة لما كان بعد الاصالة ...
الى الفرع وقال المص معناه اتبع عارف عرف الموجود في بعض نسخ الايضاح معناه اتبع ما ...
اتبع عارف المسند الى الظ عارف المسند الى الضمير كما ذكره ومما يرى تقديمه على المسند لانه اه ...
لفظ مثلك قد يطلق على معين اشتهر بمماثلة المخاطب فيقال مثلك لا يبخل او لا يبخل مثلك بمعنى فلان ...
في الكلام ح كناية في الحكم لانه مصرح به بل في المحكوم عليه وليس فيه ... لا ان ...
نحوه لطريق الاستقامة دون الامالة الى عرض آخر جانب وان قصد به وصف المخاطب بالبخل ...
بما اضيف اليه مثل لا بان من عدا المخاطب مماثل له اريد بلفظ المثل وقد يطلق ويراد مماثل مطلقا ...
الشيوع ... وح ربما ان يجعل النسبة الى المتكلم اليه كناية عن نسبة الى ما اضيف اليه او لا فيقع الاول وهو الكثير ...

ان يكون مستعملا على سبيل الكناية في الحكم وكان تقديمه على المسند كاللازم وقد كشف في الشرح عن هذا المعنى
وليس في الكلام ح تعريض اصلا لا بالمخاطب ولا بغيره وعلى الثاني وهو ان يراد بلفظ مثل المماثل مطلقا
غير كناية في النسبة لم يكن فيه تعريض بان من غير معين اريد بلفظ مثل كما مر ولا بالمخاطب ايضا الا على قياس ما ذكر
في المعين وفيه بعد وقس على ما ذكر من الاستعمالات على الوجوه الثلثة لفظ غير واذا تحققت ما ذكرناه ظهر لك
انه اذا اريد بلفظ مثلك او غيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل لم يكن ثمة تعريض مصطلح بغير المخاطب سواء
كان ذلك الانسان معينا او مطلقا وان حمل التعريض على غير المصطلح اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء كان
موجودا في صورة التعيين كما يفهم من سياق كلام الايضاح دون الاطلاق كما يدل عليه قوله كما في قولنا مثلك لا يوجد
اذ لم يرد به معين قطعا واما قوله غير جنسه فيحتمل التعيين كما لا يخفى وظهر ايضا ان قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب
مؤكد للاستعمال على سبيل الكناية لا قيد ثان كما فهم بعضهم وزعم انه لا بد من امرين احدهما الاستعمال بطريق الكناية والثاني
ان لا يكون ثمة ارادة التعريض فهما مستعملين بطريق الافصاح او الكناية وقصد بهما التعريض على ان يعني
معينين لم يكن تقديمهما كاللازم كما اذا كان هناك من يدعي انه مماثل للمخاطب مع كونه بخيلا فيقال مثلك لا يبخل ...
بانه ليس مثلا له وفيه بحث لان الظاهر عند قصد ذلك المعنى ان لا يكون الاستعمال بطريق الكناية لان كون المخاطب غير بخيل
لم يعرف نفي المماثلة عن ذلك الانسان بل يكفي في ذلك نفي البخل عمن يكون مماثلا له وعلى اخص اوصافه كانه قيل فلان
يبخل ومثلك لا يبخل فهو ليس بمماثل لك اللهم الا ان يقصد المعنيان معا اعني نفي البخل عن المخاطب بطريق الكناية و
نفي المماثلة بطريق التعريض وايضا لا محل للتعريض بنفي الغيرية ولا باثباتها بخلاف المثلية وقد تقدم اه الظ
ان الضمير المستتر في تقدم راجع الى المسند اليه مطلقا وان كلمة قد للتقليل وان جعل راجعا الى ما ذكره بقرينة
سياق الكلام كانت للتحقيق وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم
العام ... الواضحة ان يقال لان مفهوم السالبة الجزئية صريحا نفي الحكم عن بعض الافراد وذلك يغاير لنفي الحكم عن جملة
الافراد ... قال والاقرب ان يجعل عطفا على اخرت وانما كان اقرب لانه ان جعل عطفا على
... مطلقا لزم جعل ... قسيما للعام وهو مستقبح ولو ان في الدخول بالتاخير لفظا او رتبة وان فسر
... فقط لزم مع ... عن ظاهره جعل الاخص ... قسيما للصاحبة وفيه بعد ايضا وليس لك ان تقول
... الدخول بالتاخير لفظا وتخص المعمول بالمقدم فلا محذور اذ يلزم ح تقييد ان خلاف الظاهر ان امثلة
... عده ولو قيل المراد بالدخول التاخر عن اداة النفي التي لم تدخل على الفعل العامل في كلمة
كل والمعمول باق على اطلاقه بشهادة الامثلة المذكورة فيما صح عطف معمولة على داخلة ولم يحتج الى تقدير

فهو وكان أورد من حيث اللفظ مع انه لا التكرار في المعنى وكأن الشارح اراد تطبيق كلام المصنف على كلام الشيخ نحو ولقاء
الدخول في حيز النفي على اطلاقه فاختار العطف على اخرت بذلك الباء ويل فصار مجموع المعطوفين تفسير اللادخول في حيز
النفي وهذا الضمير عائد الى متعقل آه ليشعر بان اللام في الرجل للعهد الذهني كما اختاره بعضهم وزعم ان اللام
ههنا كاللام في قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك ثم ردّ كونها للجنس لغوات الابهام المقصود في
هذا الباب وبجواز تفسيره بزيد مثلا وبجواز تثنيته وجمعه واجيب بان المراد هو الجنس ادعاء لا حقيقة فالابهام
موجود كما في المعهود وصح تفسيره بمخصوص الخ واما نحو نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا
اشكال لانه تثنية او لا وجمع ثم عرف بلام الجنس وفي الحمل على الجنس زيادة مبالغة يناسب المقام وعلى هذا فالضمير في
نعم رجلا عائد الى الجنس ايضا ولا يخفى ما فيه من التعسف لان اختصاص المسند اليه بالحكم بديع يدل على محله على مخالفته
اياه فالحمل على ان معناه انه عبارة عنه تعسف ظاهر والى تفسير كون الحكم بدليعا بما ذكره بهذا القائل خلاف الظ
او ادخال الروع في ضمير السامع اه ثم يدخل فيما حرف الوعيد لانهما متغايران فان الاول ادخال الخوف ابتداء والثاني
استزادة الخوف الحاصل حيث لم يقل انا العليم اينك على ان يكون الحليم بدلا منه على مذهب الاخفش
حيث جوز ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل الكل من الكل نحو بي المسكين مررت وعليك الكريم المعول واستدل على
ذلك بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم فهم لا يؤمنون والباقون على ان الذين خسروا وصف مقطوع
عن موصوفه للذم اما مرفوع المحل او منصوبه فالواو لا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اجراؤه نعتا على ما قطع عنه بل يكفي
فيه معنى الوصفية كما في قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا واستدلوا على امتناع ذلك الابدال بان البدل ينبغي
ان يفيد ما لا يفيده المبدل منه ومن ثم لم يجز مررت بزيد رجل وبدل الكل لما كان مدلوله مدلول الاول فلو ابدل
فيه الظاهر من ضمير المتكلم او المخاطب بما عرف المعارف كان البدل انقص من المبدل منه في التوليف فيكون انقص منه في
الافادة لان مدلولهما واحد وفي الاول زيادة توليف بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان مدلول الثاني
فيهما غير الاول واجاب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل اذ لو اتحد مفهوماهما لكان الثاني تأكيدا للاول
لا بدلا عنه واتحاد الذوات لا ينافي كون البدل مفيدا فائدة زائدة كما في المثالين المذكورين فان الثاني فيهما دل
على صفة المسكنة والكرم دون الاول واما نقصان توليف الثاني عن توليف الاول فلا يضر كما في ابدال النكرة
الموصوفة عن المعرفة نحو مررت بزيد رجل عاقل اذ رب نكرة افادت ما لا يفيده المعرفة وان استلبت المعرفة
على فائدة التوليف التي خلا عنها النكرة فان قلت هل يجوز ان يكون العليم صفة لضمير المتكلم قلت اجاز الكسائي
وصف ضمير الغائب في قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور على انه بدل وجوز في الكشاف وصف ضمير
المخاطب ورد عليه بعضهم بان الضمير لا يوصف كما هو المشهور واما ضمير المتكلم فلا يبعد ان يقترن في الجواز
بضمير المخاطب على قوله وان لم نجد فيه نقلا صحيحا مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة عند بعضهم
الى ان الالتفات من حيث هو انه يشتمل على نكتة هي خاصية التركيب من علم المعاني ومن حيث انه ايراد المعنى الواحد في طرق
مختلفة في الوضوح من علم البيان ومن حيث انه يحسن الكلام ويزينه من علم البديع والسكاكي اورده في علم المعاني وذكر في البديع
حقيقة هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة اه هذه الدلالة موجودة في غير هذا المثال ايضا نحو طحا بك
قلب في الحسان طروب فانه حكم بان فيه التفاتا وليس ذلك الا بان مقتضى الظاهر ان يقول طحا بي فعدل عنه وكذا قوله
تذكرت والذكرى تهيجك زينبا فانه اثبت فيه التفاتا مع ان الرواية تهيج بالخطاب الى غير ذلك فيعلم من ذلك ان
الالتفات عنده ليس مشروطا بان يكون مسبوقا بالتعبير بطريقة اخرى الا ان التصريح بان في قوله ليلك التفاتا ادل على
هذا المعنى واما التصريح بالالتفات في قوله بانت سعاد فقلبي اليوم متبول مغلول واخلفتك ابنة الحر المواعيد
حيث قال فالتفت كما ترى حيث لم يقل واخلفتني ففيه ان قوله فاسب القلب في تقدير فامسى قلبي فلا يدل على المعنى هذا
مع ان الاستشهاد انما هو بعلو الدرجة في البلاغة وشهرة الابيات التي هذا المثال منها في باب الالتفات حيث تمثل
بها صاحب الكشاف واحتوائها على نكت متنوعة كما اشير اليها في المفتاح وان كان بعضها لا يخلو عن تعسف مما يرجح
تخصيصه بالذكر لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم اه يعني ان ما ذكروه في الالتفات من الفائدة العامة يقتضي
اعتبار هذه القيد فيه اي كونه على خلاف مقتضى الظاهر ويؤيده ايرادهم الالتفات في مباحث اخراج الكلام لا على
مقتضى الظاهر في عينه عوّار اي عاثر اي ما يعيبه منها العوار بالضم والتشديد والتخفيف والعمص بفتح الميم
ونسخ تجمع في الموق اذا كان سائلا فان لم يكن سائلا فهو رمص بفتح الراء يقال رمصت عينه رمصا ورمصت
رمصا وامضك الجرح امضاضا اي اوجعك وفيه لغة اخرى مضني الجرح ولم يعرفها الاصمعي والكحل مض
العين اي حرقها فهذا احسن من تفسير الجمهور لانه ما ذكره القوم من الفائدة العامة للالتفات يدل على
اعتبار هذا القيد اي تعدد المخاطب واتحاد في الحالين عند الجمهور الخ وانا لم يمر جوابه فلا فرق بين تفسيره وتفسيرهم
بالخصوص لانا نقول تلك الفائدة انما هي بالقياس الى السامع فلا بد ان يكون واحدا ليفيده الالتفات
تطرية لنشاطه ولا يلزم من ذلك ان يكون المخاطب واحدا لجواز تعدده مع وحدة السامع متى كان
ايقاظا لمن طلعة ذو طلوع اسم مكان وطلع شجر عظام لها شوك ويندرج تحتها النوع والبشام شجر طيب
الرائحة يستاك به ووجهه ان الكلام اذا نقل عن اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية هذه الفائدة
في النقل التحقيقي كما هو مذهب الجمهور في غاية الظهور وكذا في النقل التقديري كما هو مذهب السكاكي توجد هذه

فانه اذا سمع خلاف ما يترقبه من الاسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة في الاصغاء الى الكلام   تنبيها على انه
ان ذلك الغير هو الاولى بالقصد الصحيح ان الضمير في قوله على انه راجع الى خلاف مراده وجعله راجعا الى غير ما يترتب
كما توهم سهو ظاهر لا يخفى على ذي فطنة وقد صرح بذلك في المعنى حيث قال فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو
الاولى بان يقصده الامير   تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله تشاق كلامه قياسا على ما سبق يقتضي
انه اراد بقوله ذلك الغير غير ما يتطلب فانه هنا بمنزلة غير ما يترقب هناك ويؤيده الاشارة بلفظ البعيد والضمير
ان الضمير في قوله على انه راجع الى الغير المذكور اخيرا فانه هنا بمنزلة خلاف المراد هناك وقد صرح بذلك في المعنى
حيث قال للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب وذلك ان تجعل قوله
ذلك الغير اشارة الى الاخير بناء على ما مر من ان المنقضي في حكم البعيد وان تقول حمله على الاول صحيح بحسب المعنى اذ
كان بيان الغرض اولى بحالهم انفع لهم من بيان السبب واعلم ان صاحب الكشاف لم يجعل هذه الاية من تلقي
السائل بغير ما يتطلب بل صرح بان السؤال فيها كان عن الحكمة والمصلحة حيث قال فان قلت ما وجه اتصال قوله
تعالى وليس البر بان تاتوا البيوت من ظهورها بما قبله قلت كانه قيل لهم عند سؤالهم عن الاهلة والحكمة في
نقصانها وتمامها معلوم ان كل ما يفعله الله تعالى عز وجل لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة لعباده فدعوا السؤال عنه وانظروا
في واحدة تفعلونها انتم مما ليس من البر في شيء قال ويحتمل ان يكون استطرادا لما ذكر ان الاهلة مواقيت الحج ذكر
ما كانوا يفعلونه في الحج كان ناس من الانصار اذا احرموا لم يدخل احد منهم حائطا ولا دارا ولا فسطاطا من باب
ويحتمل ان يكون تمثيلا لتعكيسهم في سؤالهم وان مثلهم فيه كمثل من ترك باب البيت ودخله من ظهره ثم قال ومعنى
وأتوا البيوت من أبوابها باشروا الامور من وجوهها التي يجب ان يباشر عليها ولا تعكسوا والمراد وجوب توطين
النفس وربط القلوب على ان جميع افعال الله تعالى حكمة وصواب من غير اختلاج شبهة ولا اعتراض شك في ذلك حتى
لا يسأل عنه لما في السؤال من الايهام بمقارنة الشك   بمعنى يصعق بناء على ما وقع في بعض نسخ المتن ويوم
ينفخ في الصور فصعق لكن نظم التنزيل فيها ففزع وفي موضع اخر ونفخ في الصور فصعق   قلت نعم ولكن فيما من الى
الى قوله والكلام بعد محل نظر قد بدل عبارة الجواب بعبارة اخرى خير منها واندفع النظر عنها   قوله قلت لا اختلاف
في ان اسم الفاعل والمفعول اه   لا يبالي ان منهم مجتبيا كان ام غير مجتبى المجتبة في الناس والخيل انما
يكون من قبل الام فاذا كان الاب عتيقا والام ليست كذلك كان الولد مجتبيا   لكن قول ضابي بن الحارث
البرجمي فقد ضبأت في الارض ضبأ وضبوءا اذا اختبأت فيها قال الاصمعي ضبأ لصق بالارض ومنه سمي
الرجل ضابئا والبراجم قوم من بني تميم قال ابو عبيدة خمسة من اولاد حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم يقال
لهم البراجم وهي في الاصل المفاصل الوسطى من الاصابع واحدها برجمة   وقيار اسم فرسه وقيل اسم جمله و

وقيار اسم غلامه   كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق فيه عطف الخبر تنبيها على الاثنينية والتصحيح بانه عطف قصة
على قصة بتكلف مستغنى عنه وكانه سهو من قلم الناسخ والصواب ان زيدا قائم   وهذا كلام لا يتحمله المقام
كما هو اشارة الى بيان ما يرجح به الوجه الاول على الثاني او الثاني على الاول والى بيان ان قوله
لغريب هل يجوز ان يكون خبرا عن قيار ويكون المحذوف خبرا لاني كما جاز ذلك في مثل ان زيدا وعمرو منطلق والى
بيان انه اذا جعل لغريب خبرا لاني وقدر لقيار خبر فان جعل من عطف المفرد على المفرد فهل يجب ان يقدر
مؤخرا عن قوله لغريب لئلا يلزم تقدم المعطوف المقدر على المعطوف عليه الملفوظ واذا جعل من عطف الجملة على
الجملة فان قدر الخبر مقدما لزم تقدم المعطوف بتمامه على بعض اجزاء المعطوف عليه وان قدر مؤخرا لزم تقدم
بعضه على بعض بعضه والجواز في جميع الصور بنية التأخير كما سنشير اليه والى بيان ان صاحب الكشاف لماذا قطع
في الاية بالوجه الثاني وان الواو في والصابئون يحتمل ان يكون اعتراضية لا عاطفة الى غير ذلك مما يظهر
بالتأمل الصادق في الاية الكريمة   وان في السفر اذ مضوا ان جعلت اذ اسما ههنا غير ظرف بمعنى
الوقت جعلته بدلا عن السفر اي السفر في زمان مضيهم وان جعلته ظرفا ابدلته من قوله في السفر
وابعد   وحمله على حذف المبتدأ موافق له في ذلك لكن الضمير فيه للمتكلم ومنسوبا اليه كما في المعديه
فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع اما على الاول فلاتفاق
لان الجملتين الواقعتين بعد الهمزة وام اذا اختلفتا بكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو
قاعد او بتقديم خبر احدى الاسميتين دون خبر الاخرى وان كانتا مشتركتين في جزء نحو ازيد عندك ام عندك عمرو
ام لا كقولك اقائم زيد ام عمرو قاعد فان ام هناك منفصلة بلا خلاف واما على الثاني فلكونها منقطعة لان
الجملتين الواقعتين بعدهما اذا كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين
مشتركتين في المسند اليه نحو ازيد قائم ام هو قاعد او في المسند نحو ازيد عندك ام عمرو عندك ولم يكن هناك
اختلاف بين الاسميتين في تقديم الخبر في احدهما دون الاخرى كما في هذين المثالين فالاولى ان ام في هذه الصور
الثلث منقطعة لما ذكره بقوله لانك تقدر اه واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاء اختلاف
الجملتين فيه مع كونها متصلة لا من من الالتباس بالمنقطعة   جملتان مشتركتان في احد الجزئين اذا لم

ثم لتشترك الجملتان في ثبوت شيء من الجزئين نحو اقام زيد ام قعد عمرو وازيد قائم ام عمرو قاعد واقائم زيد ام قاعد عمرو
واضرب زيد عمرا ام قتله خالد لان الاشتراك في الفضلة الذي هو المفعول في المثال الاخير جوزوا كونها منفصلة
لا غير وجوز الشيخ ابن الحاجب والاندلسي كونها متصلة والمغني ح التردد بين الامرين يعني كانك لما اذا سمعت صوتا
وترددت فسالت اضرب زيد عبده ام صاح فلان من جنونه قال سيبويه لو قلت ازيد عندك ام لا كانت
الهمزة منقطعة بناء على انه تغير رايك كانه عنده ثم ادعى انه ليس عنده فاضربت عن الاول وسالت عن الثاني
ولو جعلت متصلة لم يكن لقولك ام لا فائدة لحصول المقصود بدونه ثم اعلم ان حذف احد جزئي الجملة بعد ام المنقطعة
يجوز في الخبر نحو انها لابل ام شاة ولا يجوز في الاستفهام لانها تلتبس بالمتصلة الا اذا كان الاستفهام بغير
الهمزة فان استعمال المنفصلة مع هل في قولك هل زيد قائم ام عمرو شاذ قليل واعلم ايضا ان المتصلة اذا
وليها مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها ليكون ام بتاويل اي والمفردان بعدها بتاويل ما
اضيف اليه اي نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك ويجوز نحو ازيد عندك ام في الدار وألقيت زيدا
ام عمروا واعندك زيد ام عمرو وجوازه حسنا لكن المعادلة احسن وانما استقصينا في نقل هذه المباحث ههنا
دفعا لمدغدغة المتعلم الناشية مما نقله الشارح   لان هذا الكلام عند تقرير ثبوت ما فرض من السؤال وهذا
يكفي جوابا عن سؤال محقق فيه اشعار بان السؤال في نظم الآية ليس بمحقق وانما يصير محققا اذا وقع ذلك المقدر
بان يسالهم فيجيبوا ولما كان في الآية فرض تحققهما ذكرا فيها على طريقهما اذا تحققا دائرا تعلم ان ما توهمه بعض
ذكر السؤال وهي محققة في الآية وهذا هو المراد بقوله السؤال محقق لا كونها لولا وهو المفروض المقدر فيها
فلا فرق بين لفظها وبين ما اذا بهما لو اجابوا في حذف السؤال الذي هو القرينة محققا وانما الفرق بان
اتصاف السؤال والجواب بالسؤالية والجوابية مفروض في الآية ومحقق هناك   والجواب ان حمل
الكلام على جملة واحدة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة تلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد
وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية جزءا كا جملة فعلية والتطابق بينهما امر مهم عندهم
كما صرح به في ماذا صنعت فالحمل على الجملتين اولى واما قوله وان الوارد عند عدم الحذف جملة
فعلية فصحيح لكن الكلام في الحكمة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق في الجواب ان يقال ان السؤال
جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد

الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا يقع فيه الابهام
ولما اريد الاختصار وضع كلمة من ونحوه دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام
ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لوجوب تقديم ما يدل على الذوات و
في الحقيقة هي فعلية فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على اصل السؤال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك
ذلك التنبيه الا اذا منع منه مانع كما في قوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم فان
قصد الاختصاص ههنا اوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل من
يحييها الذي انشاها اول مرة وقوله تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد
ورد على الاصل اذ لا مانع فيهما هكذا حقق المقام ودع عنك ما قيل او يقال   بسلامته عن الحذف
والاضمار قد يقال اذا كانت القرينة على المحذوف ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه بحيث لا يستبهم على
احد كما في مثالنا هذا وقوله تعالى ولئن سالتهم الخ كان الحذف والاضمار تكثير المعنى بتقليل اللفظ كما صرح
به السكاكي في مباحث الاستيناف فمن هذا الوجه كان من محسنات الكلام ومرجحاته على خلافه واما قولهم القتل
انفى للقتل فليس المحذوف فيه بتلك المثابة من الظهور وانصباب مجرى الكلام اليه فلذلك رجح عليه قوله تعالى ولكم
في القصاص حيوة بسلامته عن الحذف   لان القرينة انما تدل على نفس المسند لا على قصد التعجب لان كون
المسند في نفسه مما يصح ان يقصد به التعجب لا يدل على قصده اذ ربما يراد مجرد اثباته للمسند اليه   فيخرج ما يفيد التقوي
بحسب التكرير لم يرد به خروجه عن ضابطة الافراد اذ المقصود ادخاله فيها بل خروجه عن القيد الذي اضيف اليه العدم اعني
افادة التقوي فيدخل في عدم افادة التقوي بل في تلك الضابطة ولو قال فيدخل اي في عدم افادة التقوي لكان اظهر
المعنى والسياق كلامه لكنه انما تعرض لخروجه عن الافادة دفعا لما يتوهم من انه بواسطة افادته تقوي الحكم بالتكرير
يندرج في افادة التقوي فيخرج عن عدمها بل عن الضابطة ايضا   وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح
حيث قال واما الحالة المقتضية لافراد المسند فهي اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم واما قوله
ليشمل صورة التخصيص فهو على ما يقتضيه سوق الكلام تعليل لقوله وانما لم يقل ويكون المعنى انما قال مع عدم افادة
التقوي ولم يقل مع عدم قصد التقوي ليشمل ما ذكر من صورة التخصيص ويدل على ذلك قوله فيما بعد فعدم افادة التقوي اعم
من عدم قصد التقوي وهذا سهو من طغيان القلم فان افادة التقوي اعم من قصد التقوي فيكون عدم افادة التقوي اخص من
عدم قصد التقوي فيخرج به صورة التخصيص فلا يرد نقضا على ما ذكره المصنف في افراد المسند كما يرد على السكاكي وربما
يتوهم ان فاعل قوله ليشمل راجع الى عدم قصد التقوي الذي لم يقله لكونه شاملا ويدفعه ما مر وان قوله ليشمل آب عن هذا

المعنى عند من له ذوق سليم وقد يتوهم ايضا انه قد بدل في بعض النسخ لفظا اعم باخص وعلى هذا ينبغي ان يبدل فيشمل نحو لا
ليخرج فيستقيم الكلام لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد وفي عبارة المفتاح اشارة الى ذلك حيث قال فنظم الكلام
بالاعتبار الاول وهو ان يجري على ظاهره بان يجعل انا مبتدا وعرفت جزءه لا يفيد الا تقوي الحكم وبالاعتبار الثاني
وهو ان يقدر انا مؤخرا ثم يقدم يفيد التخصيص فان ترك الحصر الافادة في التخصيص يشير الى انه بالاعتبار الثاني
يفيد التقوي ايضا وقد عرفت ما فيه آنفا اشارة الى فساد هذا الجواب وهو ظاهر والحق ان يقال القصد مطلقا
يتناول القصد بالذات والقصد بالتبع وح يخرج صورة التخصيص عن قوله ولم يكن المقصود من نفس التركيب
تقوي الحكم لان التقوي فيها مقصود تبعا فان قلت ربما لم يقصد فيها التقوي اصلا لا قصدا ولا تبعا قلت ح
لا يعتد بالتقوي قطعا ولا يوصف التركيب ايضا بكونه مفيدا له لان الكلام في افادة معتدة بها معتبرة في
عرفهم ولذلك لا يثبتون لتراكيب غير البلغاء خواص بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت هذا اعني قوله
بالثبوت بدل اشتمال بتكرير العامل اذ المعنى محكوما بثبوته لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر
مبتدا قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري اه اجيب عن ذلك بانه لا اسناد للجملة
من حيث هي الى زيد بل الانطلاق مثلا في نفسه مسند الى الاب ومع تقييده به مسند الى زيد وانما
المجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية بينهما قلم لمسند اليه ولذلك يأولون في زيد
منطلق ابوه بانه منطلق الاب واما قولهم ان الخبر هو الجملة برأسها فمن الاتساعات التي
لا يلتبس معانيها وح نقول قوله المسند الفعلي ما يكون مفهومه اه اراد به ما يكون مفهومه في نفسه من غير
انتسابه الى شيء محكوما بثبوته للمسند اليه او انتفائه عنه والذي يدل على ارادته ذلك انه جعل المسند
الفعلي مقابلا للمسند السببي وفسره بما يكون مفهومه مع الحكم عليه بانه ثابت لشيء مطلوب التعليق بغيره
وسيأتي تفصيله فلا يرد المسند السببي على تفسير الفعلي كما بين الشارح في الشرح ولا المجموع الجملة لان
المعنى مسند يكون كذا والمجموع ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظرا الى الاب
ومع تقييده به نظرا الى زيد كما مر ثم يرد على السكاكي انه يلزم على هذا ان يكون منطلق في زيد منطلق
ابوه خارجا عن المسند الفعلي بل عن ضابطة افراد المسند مع انه مفرد وقد اخرج عن المسند السببي

السببي فيكون واسطة بينهما وقد تكلف بعضهم لاندراجه في الفعلي فقال المسند الفعلي ما يكون مفهومه في نفسه من غير انتساب الى
غيره انتسابا جعليا محكوما بالثبوت للمسند اليه او الانتفاء عنه ولا يخفى انه تعسف بعيد فهمه من عبارته في تفسير
الفعلي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا وان لا يجعل كون المسند سببيا مطلقا
موجبا لكون المسند في الكلام جملة بل يستثنى منه نحو زيد منطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت اه
لا طائل تحت هذا التفسير لانهم جعلوا كون المسند سببيا احد ضابطي معرفة كون المسند جملة حيث قالوا واما
كونه جملة فللتقوي او لكونه سببيا فلا بد ان يعرف اولا كونه سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في
الكلام جملة وما ذكره في تفسيره يقتضي ان يعرف اولا كونه جملة حتى يعرف كونه سببيا وقال صاحب
المفتاح هو ان يكون المسند سببيا كما يدل عليه خبره اعني ان يكون وسياق كلام ايضا حيث قال او
اذا كان المسند سببيا وانما عرف كل قسم من السببي على حدة ولم يكتف بالاول لعدم تناوله نحو انطلق
ابوه لان البناء يقتضي تقديم المبني عليه الذي هو كالاساس فلا يصدق على نحو انطلق انه مبني على ابوه و
لو بدل البناء بالاسناد لورد الحكم وقيل هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم بثبوته لشيء او انتفائه عنه
مطلوب التعليق بغيره ليشمل القسمين معا لكنه يدخل فيه نحو منطلق ابوه ولو قيد المسند بكونه فعلا لخرج
عنه ايضا ابوه منطلق فلذلك فصل واشترط في الثاني كون المسند فعلا ليخرج نحو منطلق ابوه
ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا وايضا لا احتياج في ضابطة
افراد المسند الى قيد ثالث ليخرج نحو انطلق ابوه في زيد انطلق ابوه لان المسند هنا ليس فعليا
كما حققته وليس المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر ويمكن ان يقال ان في
قوله اه هذا توجيه بعيد لا يقبله طبع سليم على ان المعنى الثاني معنى ركيك بل لا يبعد ان يعد امثال
ذلك من التأويلات النحوية المفسدة للكلام التي قيل هي فيه بمنزلة كثرة الملح في الطعام و
ح يكون المسند السببي وذلك لان المتبادر من ذلك العبارة على ذلك التأويل ان المسند السببي مغاير
للمسند الذي مفهومه كذا وما ذاك الا الجملة من حيث هي وهو الزمان الذي قبل زمانك زمانك لكلمة ربما
يعترض فيقال ان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او ان يكون للزمان زمان آخر
هو ظرف له وكذلك بعد دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترتب وجود المستقبل في المستقبل و
يلزم احد المحذورين وان جعل يترتب بمعنى الحال كان كل من الحال والمستقبل ماخوذا في تعريف الآخر

وهكذا يتدلق في امثلة قولهم تقدم الزمان الماضي وسيأتي الزمان المستقبل والحق انها مما قشاة
واهية لان هذه التعريفات تنبيهات لفهم اهل اللغة معناها ومن تلك العبارات ما هو المقصود بها ولا نظر
بها الى شئ مما ذكر واما التدقيق فيها فيستفاد من علوم اخر يلاحظ فيها جانب المعنى دون القواعد اللفظية
على الظواهر وتجدد الخبر وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه هذا انما يدل على ان مجموع مفهوم الفعل المركب من
الزمان وغيره متجدد وحادث بتجدد جزئه الذي هو الزمان وليس بمقصود وانما المقصود تجدد المسند الذي هو
الحدث وما ذكره لا يدل عليه فان تجدد الزمان لا يستلزم تجدد ما يقارنه بل المقارن للزمان الماضي مثلا
جاز ان يكون متجددا حادثا فيه كضرب زيد وان يكون مستمرا كعلم الله والصواب ان دخول الزمان الذي من
شانه التغير في مفهوم الفعل يؤذن باعتبار التجدد في الحدث وذلك لان المناسبة بينهما اكثر واعتبار
الاقتران على هذا الوجه اولى والنسب تمم الدليل على اعتبار الحدوث في المعاني التي يدل الافعال على
اقترانها بازمنة مخصوصة هو ان اهل اللغة يفهمون منها ذلك ويفسرونها به وما ذكر من الايذان بيان
مناسبة وابداء باعث لا دليل مستقل على المطلوب لذلك قال السكاكي الفعل موضوع لافادة التجدد
ودخول الزمان في مفهومه موذن بذلك فتامل واذا استعملت الافعال في الامور المستمرة كقولك
علم الله ويعلم كانت مجازات من هذه الحيثية هذا اذا اريد بالتجدد الحدوث كما اشار اليه الشارح
واما ان اريد به التجدد والتقضي شيئا فشيئا فالصحيح انه ليس داخلا في مفهوم الفعل وضعا بل يفهم من
خصوصية الحدث واقتضاء المقام وقد يقصد في المضارع الدوام التجددي وقد سبق تحقيقه بل
لافادة الثبوت والدوام الاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم الذي حكم به عليه وليس فيه تعرض لحدوثه
اصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقضي اولا واما الدوام فانما يستفاد من مقام المدح والمبالغة
لا من جوهر اللفظ فان قلت قد ذكر الشيخ ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون الصفة
المشبهة قلت قد صرح في المفتاح بان نحو زيد عالم يستفاد منه الثبوت صريحا بناء على ان اصل الاسم
صفة او غير صفة الدلالة على الثبوت وقال الشيخ عبد القاهر لا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات
الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير وجعل المبرد اي الصفة المشبهة مندرجة في اسم الفاعل
واما فرقهم بين حاسن وحسن وضائق وضيق فقد يوجه بان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ

اللفظ على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن دون الصفة المشبهة اذ لا يقصد بها وضعا الا
مجرد الثبوت او الدوام معه باقتضاء المقام وقد يتكلف في الجمع بين الكلامين بان من قال يدل على
الحدوث اراد به ثبوت مطلقة ومن قال يدل على الثبوت اراد به نفي التجدد والتقضي بقرينة ايراده
مقابلا له وهو اخص منه ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم واعلم ان المراد بالتجدد هاهنا مطلق
الحدوث فان الفعل لم يعتبر في مفهومه وضعا التجدد والتقضي شيئا فشيئا كما مر واما قول الشيخ ومعنى زيد
ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه فينبغي ان يحمل على ان المضارع قد
يقصد به هذا المعنى كما سلف لان جعل ذلك معتبرا في مفهوم الافعال وضعا مستبعد جدا نظرا الى الماضي
والى الافعال التي تقع آنا ويستمر زمانا الا ان يدعى ان استعمال صيغة الفعل في تلك الافعال مجاز
كما في غير الحادثة اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم يعني ان خبر كان شبيه بالمفعول ومندرج
في نحوه الا انه ليس قيدا للفعل وشبهه بل الامر بالعكس لان الفعل الذي هو مسند صورة قيد للخبر الذي هو مسند
حقيقة واليه وضع الباب فقد ذكر اولا ان الاسم والخبر في باب كان المسند مبتدا وخبر بحسب
الحقيقة والمعنى ولفظ كان ويكون ونظائرهما بمنزلة ظرف وقع قيدا لذلك الخبر الذي هو المسند في الحقيقة
فيكون الافعال قيودا للاخبار وثانيا ان هذه الاخبار متصفة بمعاني تلك الافعال ولا شك ان الصفات
مقيدة لموصوفاتها فيكون الافعال مقيدة للاخبار وقد اعرض عن ايراد الوجه الثاني مع خفائه و
استغنائه عنه لظهور الاول ان يبين معنى ما قيل من ان هذه الافعال يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء
الخبر حكم معناها وقد بني بيانه على التفسير الذي عرفت هي به حيث قيل الافعال الناقصة ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة وزاد على التعريف قيدا تبعا لغيره فقال على صفة غير مصدره ذلك الفعل احترازا عن الافعال
التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك
هذا اللفظ وضع لذلك المعنى ان ذلك المعنى موضوع له لا انه جزؤه والافعال التامة موضوعة لصفة و
تقرير الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فيكون الصفة خارجة عن مدلولها
فالتعريف منطبق عليها دون التامة وقوله اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال مع قوله وهذا

معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها يقتضي ان يكون لفظه حكم مستقلا وجعل اضافته الى معناها بيانية
لا يدفعه وغاية ما يوجه ان يقال معنى صار مثلا الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل يكون منتقلا
اليه وهذا معنى متفرع عن الانتقال فهو حكمه فقد اعطى صار خبره حكم معناه وكذلك معنى كان في نحو
كان الله عليما حكيما استمرار الفاعل على العلم فيكون الخبر صفة مستمرة عليها فقد اتصف الخبر بحكم المعنى وقوله
فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها يوافق ما ذكرناه لا ما ذكره من قوله انه
متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي وقوله انه متصف بالغنى المتصف بانه
اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث سماه اولا
تحقيقا وعده ثانيا من النفائس وكل ذلك تبجح منه بما قد موه اليه ولا طائل تحته اذا كشف عنه
غطاؤه وبيانه ان الخبر اذا قيد حكمه بزمان او قيد آخر كان صدقه بتحقق حكمه في ذلك الزمان او مع
ذلك القيد وكذبه بعدمه فيه او معه واذا لم يقيد فصدقه بتحققه في الجملة وكذبه بمقابله فاذا قلت
اضرب زيدا واردت الاستقبال فان تحقق ضربك اياه في وقت من الاوقات المستقبلة
كان صادقا والا كاذبا وكذا اذا قلت اضربه يوم الجمعة او قائما فلا بد في صدقه من تحقق ضربك
اياه وتحقق ذلك القيد معه فان لم تضربه او ضربته في غير يوم الجمعة او في غير حال القيام كان كاذبا
وكذلك اذا كان القيد ممتنعا كقولك اضربه في زمان لم يكن ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا كان الخبر
يكون كاذبا وبالجملة انتفاء القيد سواء كان ممتنعا او غير ممتنع يوجب انتفاء المقيد من حيث هو مقيد فيكذب
الخبر الذي يدل عليه فكيف لا وقولك اضربه يوم الجمعة او قائما مشتمل على وقوع الضرب منك عليه
وعلى كون ذلك الضرب واقعا يوم الجمعة او مقارنا بحال القيام فلو فرض انتفاء القيام مثلا لم يكن
الضرب المقارن له موجودا فينتفي مدلول الخبر فيكون كاذبا سواء يوجد منك ضرب في غير حال القيام او
لم يوجد اذا عرفت هذا فنقول اذا قلت ان ضربني زيد ضربته فلو كان معناه اضربه
في وقت ضربه اياي لم يكن صادقا الا اذا تحقق الضرب مع ذلك القيد فاذا فرض انتفاء
القيد اعني وقت ضربه اياك لم يكن الضرب المقيد به واقعا فيكون الخبر الدال على وقوعه كاذبا
سواء وجد منك ضرب في غير ذلك الوقت او لم يوجد وذلك باطل قطعا لانه اذا لم

يضربك ولم تضربه وكنت بحيث ان ضربك ضربته عد كلامك هذا صادقا عرفا ولغة فظهر ان
الحكم الاخباري متعلق بارتباط احد الطرفين بالآخر لا بالنسبة بين اجزاء الجزاء وان ما ذهب اليه
الميزانيون لا يخالف كلام اهل العربية كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملة
في العلوم والعرف وقد صرح النحويون بان كلم المجازات تدل على سببية الاول ومسببية
الثاني وفيه اشارة الى ان المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزاء نعم كلام السكاكي يوافق
ما اختاره الشارح وبذلك اغتر فنسبه الى اهل العربية باسرهم لكنه كلام ظاهري ربما دعاه
اليه ما رامه من جعل الشروط قيودا للمسند ضبطا للكلام وتقليلا للانتشار او ربما اوهم صحة
ذلك ما قد يقال ان قولك ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك
ولذلك عرف الحكم الخبري في صدر كتابه بما يختص بالجملة وقد يرد عليه ان المقصود من تنزيله تلك
المنزلة التنبيه على ان مجموع الشرط والجزاء كلام واحد او على ان الغرض الاصلي معرفة كون
الجزاء معلقا لا معرفة كون الشرط معلقا عليه وهذا ما توهم فاسد لان معنى التعليق والشرطية
مراد من قولك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والا لم يكن صحيحا لما قررناه واذا وقع الجزاء
انشاء كقولك ان جاءك زيد فاكرمه كان تأويله ان جاءك فانت مأمور باكرامه
او مستحق هو ان تؤمر باكرامه على قياس تاويله فيما اذا وقع خبر المبتدأ ليظهر ذلك لمن
تامل والقى السمع وهو شهيد كان النادر موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في
الغالب ههنا بحث وهو انه لم يرد بالجزم والقطع في هذا الموضع معناه الحقيقي بل اريد
ما يعم الاعتقاد الراجح القائم مقام الجزم في المحاورات ولذلك كان مظنون الوقوع موقعا
لاذا دون ان فالقاعدة ان راجح الوقوع موقع لاذا والمتساوي الطرفين موقع لان و
اما الذي يرجح لا وقوعه فليس موقعا لشيء منهما الا بتاويل ولا شك ان الحكم النادر الوقوع راجح
لا وقوعه فلا يكون موقعا لان الا اذا اكتفي فيها بمجرد عدم الجزم والرجحان في جانب الوقوع وقد
مر بطلانه او يقال اريد ان النادر اقرب الى كونه موقعا لان منه الى كونه موقعا لاذا
اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص بان يحمل التنكير مثلا على التعظيم او التكثير او غير ذلك من

الامور التي يفيد تخصيصها بوجه ما فح لا يكون القطع بحصول الجنس موجبا للقطع بحصول ذلك المخصوص فردا كان او نوعا
و اما ان حمل على مطلق النوعية او على مطلق الفردية كما هو المتبادر من ظاهر التنكير كان القطع بحصول الجنس موجبا
للقطع بحصوله ضرورة ان الجنس لا يتحقق الا في ضمن فرد ما او ضمن نوع من الانواع فكما ان جنس الحسنة في قوله
فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه كان واجب الوقوع لكثرته وان عدم التحقق في كل نوع من انواعها كذلك
نوع ما مطلق في قوله تع وان تصبهم حسنة كان واجب الوقوع لما ذكر بعينه فلا يظهر وجه اختصاص احدى
الآيتين باذا والاخرى بان كما لا فرق بين ان تقول ان تعلمت نوعا من العلم الى اي نوع كان فقد ق
بكذا وان تقول ان تعلمت العلم الى جنسه واردت حقيقته ولذلك لم يرد كلاهما بان او باذا و
لا تخصيص شيئا منهما باحدهما   وان اراد العهد على مذهبه اه اجيب عن ذلك بانه اراد تعريف الجنس على
مذهب الجمهور وتعريف العهد على مذهبه فكانه قال المراد الحسنة المطلقة ثم اللام فيها اما لتعريف الجنس
بالمعنى الذي فهموه واما لتعريف الجنس بالمعنى الذي اخترناه ولما كان مختاره راجعا الى العهد عبر عنه به
وح لا اشكال ويكون اقرب الى الحق البلاغة لما قرره وكلامه يدل على ذلك حيث قال لكون حصول الحسنة
المطلقة مقطوعا به كثرة وقوعه واتساعا ولذلك عرفت ذهابا الى كونها معهودة او تعريف جنس
فقد صرح بان المعرف هو الحسنة المطلقة وقد عرفت ذهابا الى كونها معهودة حاضرة في اذهانهم
وما ذلك الا لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورانها فيما بينهم وهو تعريف الجنس على ما اختاره او عرفت
تعريف جنس لكن من غير ان يذهب الى كونها معهودة وهو تعريف الجنس على مذهب الغير وحاصله ان
الحسنة المطلقة عرفت اما بجعلها معهودة او بدون ذلك   وبهذا يبطل ما ذكره الشارح
العلامة لكن بما ذكرنا من ان المقدر ان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها
واتساعها يبطل قوله اذ مؤداه ان المقصود بها نوع معين منها وهو الخصب والرخاء او بما ذكر
من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور يبطل قوله لابتنائه عليه ظاهرا ولا يمكن حمله على عهدية
الحسنة المطلقة على طريقة السكاكي ولو امكن لبطل ايضا لانه بعينه تعريف الجنس على مذهبه فكيف
يكون اقرب الى الحق البلاغة منه   ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة
من الحسنة وهي الخصب والرخاء فعلى هذا يكون العهد خارجيا تقديريا بقرينة ذكر ما يقابله في قوله

تعـ ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين وآما قوله ومن كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من
غير تعيين بعض فيرد عليه ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب والرخاء لا يمكن ان يكون تعريفها بهذا
المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة وقد جوزه السكاكي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك
واما المعية فقد جزم بان الحسنة عرفت تعريف الجنس كما مر فكلامه من حمل الحسنة على مطلق الخصب
والرخاء على مراحل فقول الشارح في تفسير الآية نقلا عن الكشاف كالخصب والرخاء ينبغي ان يحمل على
التمثيل ببعض جزئيات الحسنة المطلقة كانه قال كالخصب والرخاء ونظائرهما ليوافق ما ذكره في المتن
فلننظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة هذا مناف لما تقدم منه في قوله تع ان يمسك عذاب
من الرحمن حيث زعم ان لا دلالة للفظ المس على التقليل بدليل قوله تع لمسكم فيما افضتم عذاب عظيم
لانا نقول بان المس في هذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعدمه فاتفقت هذه الطريقة للمسافة بلا طائل
اذ يكفي ان يقال انما استعمل ان في الشرط المقطوع به الواقع تنبيها على انه لا ينبغي ان يكون صدوره
من العاقل مقطوعا به توبيخا لهم ولا حاجة الى جعله محالا ادعاء ثم جعل ذلك المحال منزلة ما لا قطع بلا وجه
قلت في تطويل المسافة فائدة جليلة هي المبالغة التامة في التوبيخ التي يقتضيها المقام لان
الشرط انما هو وقوع الارتياب ان لا يقال في جواب الاشكال المذكور ان عدم الارتياب من الجميع على
تقدير التغليب مقطوع به في الحال لكنه مشكوك في الاستقبال وهو معتبر في استعمال لفظ ان
فلا اشكال وهذا الجواب مع اندفاعه بما ذكره يرد عليه ان التغليب ح يصير لغوا لان المتصف
بالارتياب وبعدمه في الحال يشتركان في احتمال وجود الارتياب وعدمه في الاستقبال ان
لم يجب الاستصحاب والا فالحال في الاستقبال كما هو عليه في الحال والماضي   وذلك لقوة
دلالة كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه
الا الزمان الماضي هذا التعليل لا يجري في غير كان من الافعال الناقصة كصار مثلا لان الانتقال الذي
هو مدلوله لا يفهم من جزءه حتى يتمحض للدلالة على الزمان نعم لو اقتصر في التعليل على تجرد كان من الاحداث
المخصوصة لزم ان يشركها في ذلك اخواتها   ولا محيص من هذا الاشكال وذلك لان اللازم من
توجيه التغليب على التوجيه السابق كون الشرط مقطوعا بعدمه لا كونه محالا يستلزم القطع بعدمه حتى يجاب
عما يلزم من تنزيل المحال منزلة ما لا قطع بعدمه فتعين ان يقرر التغليب على وجه يصير به الشرط مشكوكا

كما قرره في المتن المذكور اعني قوله ان قنتم — عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب وفي
ذلك زيادة مبالغة في وصف مريم عليها السلام بالطاعة والانقياد كانها من الرجال الكاملين في
افعالهم واحوالهم دون النساء الناقصات العقول والاديان — او لتعودن في ملتنا فيه
تغليبان احدهما ما ذكره وهو التغليب في نسبة العود اذ غلب فيها على شعيب عليه السلام اتباعه والثاني
تغليب المخاطب الذين هو شعيب عليه السلام في الخطاب عليهم — ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت
وزيد فعلتما فان قلت تغليب بل انتم قوم تجهلون من هذا القبيل اعني تغليب المخاطب على الغائب فلماذا
افرد عنه قلت بل هو نوع من التغليب على حدة وذلك ان الغيبة والخطاب ههنا قد اجتمعا في شيء
واحد فان القوم لما حمل على انتم اجتمع فيه جهتان جهة الغيبة من حيث لفظه ومفهومه وفي جهة
الخطاب من حيث اتحاده بالمبتدا ذاتا فغلب جانب الذات والمعنى على جانب المفهوم واللفظ فهناك
تغليب الخطاب على الغيبة وههنا تغليب المخاطب على الغائب فالفرق واضح — وجميع من لوازل من المكلفين
وغيرهم الظاهر ان لفظ غيرهم يتناول المميز من العجم فان نظر الى ان الواو مختص بالعقلاء كان
في تعقلون تغليب العقلاء على غيرهم فقد اجتمع في غير العقلاء جهتا تغليب احديهما من حيث اختصاص
الواو باولي العقول والاخرى من حيث الخطاب وهذا جار في كل موضع غلب فيه المخاطب على الغائب الصالح
اصلا ان يكون مخاطبا كانه يجعل لو الاصالة للخطاب تغليبا للعقلاء على غيرهم ثم يخاطب ثانيا تغليبا
للمخاطب على غيره وقد اشير الى ذلك في قوله تعالى يذرؤكم فيه واعلم ان خصوصية لفظ الواو ولفظ
كم لا مدخل لها في اجتماع التغليبين في غير العقلاء في كل واحدة من الآيتين بل ذلك لاختصاص
الخطاب بالعقلاء — لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف كما في قولك
انت يا زيد وانت يا عمرو رجلان فاضلان وقولك يا زيد وعمرو — او تثنية او جمع
كما في قولك انتما وانتم ويا زيدان ويا زيدون فان قلت قوله تعالى تعقلون صيغة جمع فيجوز ان
يخاطب متعدد من غير تغليب قلت الكاف في قوله تعالى وما ربك للمخاطب فلا يصح ان يجري تعقلون
على حقيقة الخطاب والا لتعدد الخطاب في كلام واحد مجردا عما ذكر من العطف وغيره — لان
لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا وذلك لان لعل في لا يجوز ان يكون للترجي من المتكلم لا

الجزء الثاني

لوجوده كزيد لا ظرف لنفسه كوجوده وان صدق قولنا زيد موجود في الخارج لا يستلزم صدق
قولنا وجود زيد موجود في الخارج فهكذا نقول الخارج في قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج
ظرف لحصول القيام لزيد ووجوده له ولا شك ان وجود شيء لغيره فرع وجوده في نفسه فيكون
القيام امرا موجودا في الخارج وموجودا فيه لزيد واما حصول القيام له فليس موجودا خارجيا لان
الخارج ظرف لنفس الحصول لا لتحققه ووجوده فالفرق بين ان الخارج في القول الاول ظرف للحصول
نفسه ولا يستلزم ذلك وجوده فيه وفي الثاني ظرف لوجود الحصول وتحققه وهو معنى كونه موجودا
خارجيا ونحن اذا قلنا النسبة خارجية اردنا بها ان الخارج ظرف لنفسها كالوجود الخارجي لا انا
كان الخارج ظرفا لتحققها وحصولها كالموجود الخارجي وقد عرفت ان صدق الاول لا يستلزم صدق
الثاني فاتضح الحق واندفع الاشكال واما قوله فانا لو قطعنا النظر عن ادراك مستدرك في البيان
الا ان يتعسف ويقال معناه ان حصول القيام لزيد في الخارج امر يجزم به قطعا ولا يشك فيه
اصلا بخلاف كون حصول القيام له امرا متحققا في الخارج فانه لا يجزم به فيكون اشارة اجمالية
الى ما فصلناه من الفرق وربما يجاب عنه اصل السؤال بان ليس المراد بالخارج ههنا ما يرادف
الاعيان ليتجه ان النسب امور اعتبارية لا موجودات خارجية بل المراد خارج النسبة الذهنية
التي دل عليها الكلام **قوله** وفيه نظر لان مثل هذا الكلام غلط اذ قيل تسمية هذا الاخبار شهادة
يتضمن الاخبار بكونه مسمى بالشهادة وذلك يدل عرفا على كونه صادرا عن علم ومواطاة قلب
والتكذيب راجع الى هذا الخبر الضمني لا الى نفس التسمية فلا نظر **قوله** ولو سلم ان الافتراء بمعنى
الكذب فالمراد يعني ان القصد معتبر فيما هو مفهوم الافتراء حقيقة ولو سلم انه ليس بمعتبر فيه بل هو بمعنى
الكذب مطلقا فقد اريد ههنا قصد الافتراء بناء على ان الافعال التي من شانها ان تقدر عن
اختيار اذا نسبت الى ذوي الارادة يتبادر منها صدورها من قصد وان لم يكن داخلا في

مفهوميهما وأما المجنون فليس له إرادة يعتد بها **قوله** كفى دليلا في التقييد نقل أئمة اللغة واستعمال
العرب أي يدل على تقييد الكذب بالقصد في مفهوم الافتراء وأنه داخل فيه نقل أئمة اللغة أن
الافتراء هو الكذب عن عمد واستعمال العرب إياه في ذلك كما في سائر مدلولات الألفاظ وهذا
تقرير الجواب الذي أورد السؤال على اعتبار القصد في مفهوم الافتراء حقيقة وإن أورد على قوله
في المعنى أي قصد الافتراء فتقريره أن العرب تستعمل الألفاظ المذكورة في مواردها وتعتبر فيها
إفهام القصد إليها ويفسرها أئمة اللغة بذلك وهذا كاف في تفسيرنا الافتراء بإفهام القصد إليه
سواء جعلناه مجازا فيه أو جعلنا القصد خارجا عما استعمل فيه اللفظ مدلولا عليه بمجرد القرينة فإن النقل
والاستعمال يجريان في كل منهما إما شخصا أو نوعا **قوله** وفيه بحث وذلك لأن الانحصار في
الإنشاء والخبر إنما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم القائل أو أن
الانحصار فيهما باطل عنده بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما **قوله** وذكر بعضهم أنه لا فرق بين
النسبة في المركب الإضافي وغيره إلا بأنه إلخ إن أراد أنه لا فرق بينهما أصلا إلا في التعبير
فالفرق بوجوب علم المخاطب بالنسبة التقييدية دون الإخبارية يبطله قطعا وإن أراد أنه لا فرق
بينهما يختلفان به في الاحتمال وعدمه وهذا مناسب لما مر من أن احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر
في المشهور لا يجري في غيره وكان غرضه إثبات ما قصده من شمول الاحتمال للمركبات التقييدية والخبرية
فذلك الفرق لا طائل تحته لأن احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر إنما هو بالنظر إلى نفس مفهومه مجردا
عن اعتبار حال المتكلم أي مع قطع النظر عن خصوصية الخبر الذي يندرج في تعريفه الأخبار التي تتعين
صدقها أو كذبها نظرا إلى خصوصياتها كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا
يجتمعان فإن الأول يجب صدقه ويستحيل كذبه في الواقع وعند العقل أيضا إذا لاحظ مفهوم الخصوص
والثاني بالعكس لكنهما إذا جردا من خصوصيتهما ولوحظ ماهية مفهوميهما أعني ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه

فيه احتمال الصدق والكذب على السوية فإذا قيل إن المركبات التقييدية تحتملهما كالمركبات
الإخبارية كان معناه على قياس الخبر أن النسب التقييدية من حيث ماهيتها مجردة عن
العوارض والخصوصيات تحتمل الصدق والكذب وظاهر أن كون تلك النسب معلومة للمخاطب
مما لا مدخل له في نفي ذلك الاحتمال فإن الأخبار البديهية معلومة للكل مع كونها محتملة لهما و
كذلك كون معلومية تلك النسب مستفادة من نفس اللفظ بخلاف النسب الخبرية فإن معلوميتها إنما تستفاد من
خارج اللفظ لا يجدي نفعا فيما نحن بصدده لأن الأحكام الثابتة للماهيات من حيث ذواتها
لا تختلف بتبدل أحوالها واختلاف عوارضها فظهر بما ذكرنا أن قوله فظاهر أن النسبة المعلومة
من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب مما لا ينبغي من الحق تركها لأنه إن أراد به أن النسبة
المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتملهما عند العالم بها فمسلم لكن المدعى أن تلك النسبة من حيث ذاتها و
ماهيتها تحتملهما وبين أحدهما من الآخر وإن أراد أن النسبة المعلومة للمخاطب لا تحتمل الصدق
والكذب أصلا فهو فاسد لما مر بل الحق أن يقال إن النسب الذهنية في المركبات الخبرية تشعر من
حيث هي هي بوقوع نسب أخرى خارجة عنها فلذلك احتملت عند العقل مطابقتها ولا مطابقتها وأما النسب
في المركبات التقييدية فلا إشعار لها من حيث هي هي بوقوع نسب أخرى تطابقها أو لا تطابقها بل إنما
أشعرت بذلك من حيث إن فيها إشارة إلى نسب خبرية وبيان ذلك أنك إذا قلت زيد فاضل فقد
اعتبرت بينهما نسبة ذهنية على وجه يشعر بذاتها بوقوع نسبة أخرى خارجة عنها وهي أن الفضل ثابت له في
نفس الأمر لكن تلك النسبة الذهنية لا تستلزم هذه الخارجية استلزاما عقليا فإن كانت النسبة الخارجية
المشعر بها واقعة كانت الأولى صادقة وإلا فكاذبة وإذا لاحظ العقل تلك النسبة الذهنية من
حيث هي جوز معها كلا الأمرين على السواء وهو معنى الاحتمال وأما إذا قلت يا زيد الفاضل فقد
اعتبرت بينهما نسبة ذهنية على وجه لا تشعر من حيث هي بأن الفضل ثابت له في الواقع بل من حيث أن

فيهارته الى معنى قولك زيد قائم اذ المتبادر الى الافهام ان لا يوصف بشئ الا بما هو ثابت له
فالنسب الخبرية تشعر من حيث هي بما توصف باعتباره بالمطابقة واللامطابقة اي الصدق والكذب من
حيث هي محتملة لهما واما التقييدية فانها تشير الى النسب الخبرية والانشائية تستلزم نسبا خبرية و
هما بذلك الاعتبار يحتملان الصدق والكذب واما بحسب مفهومهما فكلا فصح ان الحق ما هو المشهور من
كون الاحتمال من خواص الخبر قوله واما الكذب فليس بمدلوله حاصل ما ذكره ان قولنا زيد قائم
مثلا يدل على ثبوت القيام لزيد في نفس الامر فاذا قلت زيد قائم وكان قيامه واقعا فقد تحقق مدلوله
وان لم يكن واقعا فقد تخلف المدلول عنه وذلك جائز لان دلالة الالفاظ على معانيها وضعية
وليست لعلاقة عقلية يقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا يستحيل التخلف كما في
دلالة الاثر على المؤثر قوله ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر اه لا يقال المتكلم قد يأتي
بالجملة الخبرية على حين غفلة من غير قصد الى معناه وشعور به فلا يتحقق صورة الحكم في ذهنه
لانا نقول الكلام فيمن هو بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية كما مر وسيشير اليه
بقوله وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وههنا بحث آخر وهو انه فسر فائدة الخبر ولازمها
اولا بالحكم وكون المخبر عالما به موافقا لما في المفتاح وذكر ان معنى اللزوم ح انه كلما افاد
الحكم افاد انه عالم به من غير عكس فاللزوم بينهما انما هو بحسب استفادة المخاطب اياهما وعلمه بهما من الخبر
نفسه لا باعتبار تحققهما في انفسهما ثم نقل عن العلامة والمص انهما جعلا الفائدة ولازمها علم المخاطب
بالحكم وعلمه بكون المتكلم عالما به وعلى هذا فمعنى اللزوم ظاهر وهو انه كلما تحقق العلم الاول من الخبر نفسه
تحقق العلم الثاني منه كما قرره المص بقوله اي يمتنع اه ثم قال ههنا ويمكن ان يقال ان لازم فائدة
الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم فقد جعل اللازم عبارة عن المعلوم فاما ان يجعل الفائدة ايضا عبارة
عن المعلوم الآخر اعني الحكم ليتناسبا فيرجع ح تفسيرها ولازمها الى ما ذكره اولا وقد سلم ههنا

بينهما بقوله اذ قد يلزم ... اللزوم بينهما بذلك المعنى لانه اذا لم يعلم السامع من الخبر ان المخبر عالم بالحكم وقد علم
منه الحكم لم يتحقق قوله كلما افاد الحكم افاد انه عالم به فيتم مقصد السائل واما ان يجعلها عبارة عن
العلم كما تقتضيه سياق كلامه ويكون معنى اللزوم انه كلما تحقق علم المخاطب بالحكم من الخبر نفسه تحقق كون المخبر
عالما به من غير عكس ففيه بعد لفوات التناسب بين الفائدة ولازمها وكانه اورد عبارة الامكان
لذلك ولما صرح به من كونه منافيا لتفسير المص لازم الفائدة وان كان موافقا له في الفائدة ولا منافاة
ايضا مع تفسير المفتاح لكن في الفائدة دون اللازم وقد اتضح لك مما تقرر ان للفائدة ولازمها تفاسير ثلثة
الاول تفسيرهما بالمعلومين والثاني تفسيرهما بالعلمين والثالث تفسير الفائدة بالعلم وتفسير اللازم بالمعلوم
واما على هذا فلا صحة له اصلا لان تحقق الحكم في نفسه لا يستلزم الخبر فضلا عن ان يستلزم علم المخاطب من الخبر
نفسه لكون المتكلم عالما بالحكم ولك ان تتكلف في تصحيحها اعتبار اللزوم بين العلم بالفائدة ونفس لازمها لكنه
تعسف جدا قوله وليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه اراد حصول
صورته مطلقا سواء كان معتقدا له جازما او غير جازم او لم يكن معتقدا له اصلا ليتناول جميع ما ذكر من
احوال المتكلم وفيه نظر لان حصول الحكم على هذا الوجه لا يعتد به عرفا ولا يسمى فيه علما ولا يقال ان المتكلم افاده
المخاطب قطعا بل الحق ان العلم اريد به ههنا الاعتقاد مطلقا وتسميته علما مستفيضة لغة واذا قلنا افاد
المتكلم الحكم او استفاده المخاطب او علمه لم نرد به حصول صورة الحكم في ذهن المخاطب بل اعتقاده بالحكم و
ظاهر ان ذلك لا يحصل من الخبر نفسه الا اذا اعتقد ان المتكلم معتقد للحكم ومصدق به وذلك معنى كونه عالما به
فظهر انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل هذا الجنس مفهومه يتناول
ثلثة اشياء الاول تنزيل العالم منزلة خالي الذهن فيلقى اليه الجملة مجردة عن التاكيد والثاني تنزيله
منزلة السائل فيلقى اليه مؤكدة تاكيدا اما استحسانا والثالث تنزيله منزلة المنكر فتؤكد تاكيدا على
حسب الانكار والظاهر ان المراد هو الاول كما صرح به في المفتاح وسياق الثالث في تنزيل غير المنكر
منزلة المنكر واما الثاني فيعلم بالمقايسة الى الخالي كما سنذكره قوله فيلقى اليه الخبر وان كان عالما

بالفائدة كأنه خص الفائدة بالذكر لانها هي العمدة الكبرى من الجملة الخبرية والا فقد يلقى الخبر الى
من يعلم اللازم فائدة الخبر اذا لم يجر على موجب علمه كما اذا ظهر منه مخائل الخفاء والكتم عن الملقى
فان موجب ذلك العلم ترك الاخفاء ونحو ذلك قوله وما رميت اذ رميت اي وما رميت حقيقة
اذ رميت صورة لان اثر ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر وقيل ما رميت تأثيرا اذ رميت
كسبا ولينشئ الجريانه في جميع الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره قوله فان كان
خالي الذهن المراد بالخالي من يخلو ذهنه عن التصديق بالنسبة الحكمية فيما بين طرفي الجملة الخبرية
وعن تصور تلك النسبة وبالمتردد من تصور النسبة الحكمية ولم يصدق بشيء من وقوعها ولا وقوعها
وبالمنكر من صدق بما ينافي مضمون الجملة الملقاة اليه وانما انحصر المخاطب في هذه الثلثة لانه اما
ان يكون خاليا عن التصديق بالنسبة وعن تصورها معا فهو المسمى بخالي الذهن واما ان يكون خاليا عن
التصديق بها دون تصورها فهو المتردد والسائل وظاهر ان عكسه محال واما ان لا يكون خاليا عن شيء
منهما وح اما ان يكون مصدقا بما ينافي مضمون ما القي اليه فهو المنكر او مصدقا بمضمونه وهو العالم ثم
ان العالم بالحكم لا يلقى اليه الجملة للاخبار الا اذا اجري الكلام على خلاف مقتضى الظ ونزل منزلة
الجاهل فانحصر حال المخاطب بما اجري على مقتضى الظ في الخلو والتردد والانكار واعتبار هذه الاحوال في
المخاطب وايراد الكلام على الوجوه المذكورة بالقياس الى فائدة الخبر اعني الحكم ظاهر واما بالقياس
الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الجملة عن المؤكد فكما ان المخاطب اذا كان خالي الذهن عن قيام زيد
يلقى له زيد قائم مجردا عن التأكيد كذلك اذا كان خالي الذهن عن علمك بقيامه تقول له زيد قائم
بلا تأكيد واما اعتبار التردد والانكار على الوجه المذكور فلا يجري في اللازم لاحتياجك ح الى ان
تؤكد ثبوت العلم لك فتقول اني عالم او انى لعالم بقيام زيد فيصير علمك به فائدة هذه الجملة الاخرى
ولو قلت ان زيدا قائم او انه لقائم كان التأكيد بحسب الظ راجعا الى ثبوت قيامه لا الى ثبوته

ثبوت علمك به على انه اذا ذكر زيد يعلم المتكلم حصول صورة الحكم في ذهنه فبعد القاء الخبر الى المخاطب
لم يتصور منه بقاء تردد او انكار في ذلك وانما قلنا بحسب الظ لما يأتي من انه قد يؤكد الخبر
بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل فان تأكيده يدل على
انه لاظهار صدق رغبته ووفور اعتقاده ثم ان الظ انك اذا اعتبرت خلو ذهن المخاطب
عن علمك بقيام زيد مثلا او تردده فيه او انكاره له صار ثبوت القيام له من متعلقات ذلك
المقصود فينبغي ان يعبر عنه بما يفيده قصدا وصريحا فيكون ح فائدة الخبر وانت خبير بان ذلك
انما يحسن اذا فسر العلم بالتصديق اما مطلقا او مقيدا بالجزم وحده او به وبالمطابقة والثبات معا
واما اذا فسر بحصول صورة الحكم مطلقا فلا كما لا يخفى قوله قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر
موقع ان بحكم الاستقراء فيه بحث وهو انهم صرحوا بان كيف واين وامثالهما انما هي لطلب التصور
فقط وان التأكيد بان لا يتصور الا في التصديقات وكلام الشيخ يدل على جواز ان يقع انه صالح في جواب كيف زيد و
انه في الدار في جواب اين زيد الا انه حكم بانهما لم يتعينا للجواب الا لم يستقم ان يقع صالح وفي الدار في محل
مجرد الجواب اصلا في التأكيد بان يؤدي الى انتفاء هذه الاستقامة المعلومة فوجب ان يشترط في الجواب المؤكد
بها ان يكون للسائل ظن على خلافه هذا ملخص مقالته ويمكن توجيهها بان التصديق بكون زيد في مكان يجاوز
التصديق بكونه في الدار مثلا اذا قلت اين زيد كنت مصدقا للاول وطالبا للثاني فيجاز ان يكون اتيانه
بان ولما كان الاهم هو التصديق الحصري الاول ولم يميز عنه التصديق الثاني الا بخصوص بعض قيوده الذي
هو التصور قالوا المطلوب بها التصور دون التصديق وسيرد عليك زيادة توضيح لهذا البحث في موضعه ان شاء الله تعالى
ثم ان اشتراط الشيخ في التأكيد بان بان يكون للسائل ظن على خلاف ما تجيبه به يقتضي ان لا يجيء التأكيد
بها في جواب اين زيد ونحوها ولا في جواب هل زيد قائم الا اذا علم بقرينة خارجة ان للسائل ميلا
الى خلاف جوابك والاولى ان يقال الضابط في التأكيد بها هو ان السؤال اما ان يكون عن اصل التصديق
الذي في الجملة الخبرية كما في قولك هل زيد قائم فهنا يؤكد الجملة بان واما ان يكون عن تفاصيل الاطراف
والقيود التي فيها مع حصول اصل التصديق فلا حاجة ح الى التأكيد اذ المطلوب بحسب الظ هو التصور وبذلك

يعلم انه لا يلزم من بطلان جعل مجرد الجواز اصلا في التأكيد بان اعتبار ظن السائل بخلافه كما زعمه وانما
قلنا الضابط اولى لانهم اطلقوا احسن التأكيد في الجملة الملقاة الى المتردد والسائل يسير قول ما لم
تردده ثم ينتقش الحكم في ذهنه وهذا القدر كاف في استحسان التأكيد واما الذي له ظن على خلاف
ما تجيبه به فلا يخلو عن شائبة انكار على حسب ظنه فلا يبعد ادراجه في المنكر والفه ما ذكرناه النب
بما قالوا من ان السائل السؤال عن السبب الخاص يقتضي تأكيد الحكم بخلاف السؤال عن السبب المطلق قوله
وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ان هذا وجه فيه بعد لانهم انما ارسلوا الى اصحاب القرية
ليدعوهم الى عيسى عليه السلام والتصديق بنبوته والانقياد لدينه فايذاؤهم اياهم انهم اصحاب وحي وانهم رسل
من الله تعالى بلا واسطة رسول الله مستبعد جدا والظاهر ان اسناد الارسال الى الله تعالى في قوله تعالى اذ
ارسلنا اليهم اثنين بناء على ان ارسال عيسى عليه السلام اياهم كان بامر الله تعالى وقوله انا اليكم مرسلون
معناه مرسلون من رسول الله تعالى بامر الله تعالى وان تكذيبهم للرسل انما هو في كون مرسلهم رسولا من الله تعالى
لا في كونهم مرسلين من ذلك المرسل وان الخطاب في قولهم ان انتم يتناول المرسل والمرسل معا
على طريقة تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفي الرسالة عنهم تغليبا له عليهم كانهم احضروا عيسى عليه السلام
وخاطبوه بنفي رسالته من الله تعالى مبالغة في الانكار ونظير ذلك في الاشتمال على التغليبين ان
يبلغ جماعة من خدم سلطان حكمه الى ارباب بلده فيقولون في ردهم ان حكمكم لا يجري علينا اذ فينا من
هو اعلى يدا منكم قوله فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه ما عن السائل بحسب مفهومه يتناول الخالي
الذهن والمنكر والعالم والمقصود هو الاول لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس الى الخالي واما تنزيل العالم
منزلة السائل فيرجع الى التخييل بوجه ما كما في تنزيله منزلة الخالي الا انه يعتبر هنا ظهور علامات
التردد والسؤال ويجيء الكلام في تنزيل المنكر منزلة السائل قوله استشراف المتردد لم يرد ان
المخاطب بواسطة الملوح صار مستشرفا ومترددا بالفعل والا لكان التأكيد حينئذ من اخراج الكلام على
مقتضى الظاهر بل اريد ان الملوح من شأنه ان يجعله مترددا طالبا واما انه صار كذا ام لا فغير ملحوظ اه

منظور اليه وفي قوله فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب وقوله حتى ان النفس اليقظى والفهم الثاقب
يكاد يتردد فيه اشارة الى هذا المعنى قوله ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء
فانك قلت فلم اكد بتأكيدين وكان يكفيه احدهما قلت لعل احدهما لتقديم ذلك الملوح والاخر لكون هذا الخبر
في نفسه مما لا يقبله الوهم بل يتردد فيه او ينكره لو اريد حمل النفس على العموم او العهد اما على تقدير العموم فلان
الوهم ذلك الحكم الكلي وان لا يخرج عنه واحدة من النفوس واما على تقدير العهد فلان ظاهر حاله في
زكاء نفسه وطهارتها مما يوقع الوهم في انكار الحكم والتردد فيه قوله ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا
لاح عليه شيء من امارات الانكار اه اريد بغير المنكر الخالي الذهن والسائل والعالم جميعا لان
ظهور شيء من امارات الانكار مشترك بين الكل والظاهر ان المثال في تنزيل العالم منزلة المنكر قوله
ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اه فان نزل منزلة الخالي الذهن لم يؤكد ما يلقى اليه اصلا وان
نزل منزلة السائل اكد تأكيدا هو دون الانكار ويكون اشارة الى ان الخبر الملقى اليه مما لا يليق بالعاقل
انكاره بل غاية ما يتصور منه ان يتردد فيه ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم في القاء الخبر اليه ضابطة
قد عرفت انحصار احوال المخاطب بالجملة الخبرية في العلم والخلو والسؤال والانكار فالعالم لا يتصور معه اخراج
الكلام على مقتضى الظاهر لان مقتضاه ان لا يخاطب بما يعلمه فاذا خوطب فقد نزل منزلة غيره من الثلثة و
اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وكل من الخالي والسائل والمنكر يتصور معه الوجهان فان نظر الى
حاله في نفسه كان القاء الخبر اليه اخراجا على مقتضى الظاهر وان نزل في ذلك منزلة احد الاخرين اذ لا معنى
لتنزيله في الخطاب منزلة العالم كان اخراجا على خلاف مقتضى الظاهر فانحصر اخراج الكلام في اثني عشر قسما
ثلثة منها اخراج على مقتضى الظاهر وتسعة على خلافه ثلثة منها في العالم وستة في غيره قوله وجوه متعسفة منها ان
الضمير في معه للخبر اي مع الخبر شيء من الدلائل لو تامله المنكر لارتدع ومنها ان ما عبارة عن العقل اي مع المنكر
عقل لو تامل به فحذف الجار واوصل الفعل اليه ومنها ان ما عبارة عن العقل والمستتر في تامله راجع
اليه والبارز فيه راجع الى الخبر للمنكر اي مع المنكر عقل ان تامل ذلك العقل الخبر لارتدع عن انكاره قوله

يستبعد

ظاهر في التمثيل اي ظاهر العبارة يقتضي ان قوله لا ريب فيه تمثيل لما هو بصدده فيكون من امثلة تنزيل المنكر
لمضمون الخبر منزلة غير المنكر ويحتمل ان يكون تنظيرا وتشبيها من حيث انه جعل فيه وجود الريب كعدمه تعويلا
على ما يزيله من ادلة فلا يكون مثالا لما نحن فيه ويؤيد هذا الاحتمال قول المص فيما بعد وهكذا اعتبارات
النفي لاشعاره بان ما تقدم اعتبارات الاثبات وامثلته فقط ولو كان قوله لا ريب فيه مثالا لكان من
امثلة النفي فكان الانسب تاخيره عن قوله وهكذا اعتبارات النفي **قوله** مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين
وذلك لان الريب هاهنا بمعنى الشك فوجود المرتاب يستلزم وجوده قطعا وان جعل مصدرا لقولك رابه فارتاب
احتيج الى تكلف وهو ان الارتياب لما كان منوطا على الريب جعل وجوده على وجود الريب لهم يزعمون
ان ارتيابهم انما نشأ عن ريبه اياهم فلا يصح الحكم بانتفائه فضلا عن ان يؤكد **قوله** وهو انه في نفي
الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه عبارة الكشاف وهكذا ما نفي ان احدا لا يرتاب فيه فظاهر مثال ان
قوله ان احدا قائم مقام فاعل نفي فيكون النفي واردا على عدم الارتياب والمقصود وروده على وجوده
فمن ثم يتوهم ان لا زائدة فاشار الى حلها وهو ان في الكلام مستترا يعود الى الريب وهناك تقدير اي ما
نفي الريب بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه وقيد النفي هاهنا بمعنى الاتيان بالخبر منفيا فكانه قال اريد بهذا الخبر
منفيا ان ليست القضية المؤكدة هاهنا منفية هذا وفيه تعسف **قوله** بان معنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه
نظيره ان تقول بعد تقرير المسألة وتوضيحها بما لا مزيد عليه من البراهين هذه المسألة مما لا شك فيها تريد
انها يقينية في نفسها لا ينبغي ان يشك فيها لا ان احدا طلب لا يشك فيها **قوله** دفعا لتوهم السهو والتجوز
فيه سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا بد فيه مما هو بمنزلته من حيث يؤكد **قوله**
لعل وجهه ان ايراد الكلام اه تحصيله ان تنزيل المقام المحقق منزلة المقام المقدر كتنزيل الانكار منزلة
خلو الذهن مثلا معنى مقصود لتفهيمه للمخاطب وهذا التنزيل يلزمه ايراد الكلام على وجه مخصوص هو تجريده عن
التاكيد وقد دل باللازم الذي هو ايراد الكلام على الوجه المخصوص على ملزومه الذي هو التنزيل المذكور وهو
معنى الكناية وفيه بحث لان الكناية في متعارف اهل البيان هي ان يذكر اللفظ الدال على اللازم و

صفاته لا لاعادة صفة حقيقية فانها ليست مذكورة سابقا حتى تعاد فالاظهر انه من هذا القبيل اي مما نحن فيه
الاستيناف على صفة ما استونف عنه وذلك لان وضع اسم الاشارة هاهنا موضع الضمير فيه ايماء الى تلك الصفات
كانه قيل ذلك الفاضل الكريم حقيق بالاحسان على وجه وهو ان يجعل الذين يؤمنون بالغيب موصولا بالمتقين
ويوقع الاستيناف على قوله اولئك على هدى من ربهم وهذا وجه مرجوح واما على الوجه الراجح وهو ان يجعل قوله
الذين يؤمنون الى اخر الآية استينافا فهو من هذا القبيل بلا اشتباه وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر
سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك الشيء انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الكلام مختلف فان الحكم
المثبت لزيد في المثال المذكور هو احسان المخاطب اليه وليس تقديرها كسؤال من المخاطب عن سبب احسانه اليه كيف وهو
اعلم من غيره بالاسباب الحاملة له على افعاله الاختيارية نعم يتصور ذلك اذا نسي او اراد ان يمتحن غيره هل
يعرف ذلك ام لا لكنهما مما نحن فيه على مراحل فالصواب ان يقال لما قلت لصاحبك احسنت الى زيد اتجه له ان
يسأل هل هو حقيق بالاحسان حتى يكون احسانه اليه واقعا موقعه ام لا فاذا قيل زيد حقيق بالاحسان فقد تم الجواب
عن السؤال المقدر واذا قيل صديقك القديم اهل لذلك فقد اتى بما هو الجواب عنه حقيقة وهو الحكم بكونه حقيقا لذلك
وزيد فيه ذكر ما يوجب استحقاقه وهو الصداقة القديمة وبذلك يتضح الاستحقاق ويتقوى به الحكم فيكون ابلغ واحسن
وبما قررنا لك يظهر ان قوله فيما تقدم والسؤال والسؤال المقدر فيه لماذا احسن اليه ليس سؤالا مقدرا على صيغة
الحكاية من المضارع او صيغة المبني للمفعول من الماضي بل الحق ان يقدر هل هو حقيق بالاحسان واهل له وح يستحسن التاكيد
في الجواب لانه جملة ملقاة الى السائل عنها المتردد فيها وقد يستغنى عنه بذكر موجب الاستحقاق كما اشرنا اليه فتامل
وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين لفظ الجملة في عبارة
الكشاف فلم يرد به ما هو المقصود في هذه المباحث كما يشعر به قوله فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على
الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يوجد عطف احاد من مضمون احدى الجملتين على احاد من مضمون
الاخرى بل ما اريد به معنى المجموع لكن المعتمد بالعطف هو مجموع قصة بين فيها ثواب المؤمنين على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين
قال صاحب الكشف ليس من باب عطف الجملة على الجملة لتطلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جمل مسوقة لغرض
الى جمل اخر مسوقة لاخر والمقصود بالعطف المجموع وشرط المناسبة بين الغرضين فكلما كانت اشد كان العطف
احسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم من العطف انتهى كلامه والعجب ان الشارح انه لم يتنبه لهذا المعنى مع ظهوره من عبارة
العلامة وحمل الامر والنهي في قوله ليس الذي اعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه
فحمل الامر والنهي مجردا عن الفاعل حتى لا يكون جملة وح يلزم ان يجعل قوله ولكن ان تقول هو معطوف على قوله

فاتقوا علا انه زيد به ان يبشر و ينذر مفردا عن فاعله معطوفا على فاتقوا كذلك حتى يكون من عطف الامر على الامر
فهو فاسد لان العطف في المسند يقتضي الاشتراك في المسند اليه كما ان العطف على المسند اليه يستلزم الاشتراك
في المسند فان قلت نحو زيد [illegible] زيد بجازي بالقيد والازناق وبشر عمروا بالعفو والاطلاق عطف جملة مسوقة
لغرض على جمل اخرى مسوقة لغرض [illegible] مختلفتان خبرا وانشاء عطف احدهما على الاخرى قلت
ان اريد بذلك المثال عطف قصة عمرو [illegible] حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله ليوافق ما مثل به
من الآية لكنه [illegible] فيها ويفهم منه الباقي فيهما وكانه قال زيد يعاقب بالقيد و
الازناق فما [illegible] الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما اكرمه
قلت [illegible] من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء ولا يسلم صحة ما ذكره من المثال و
لهذا [illegible] المفتاح كذا الا دقة والاحسن في كلامه على ما فهم بل على ما قررناه وان اشتراط
اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه ولا حاجة الى قوله بل
نحو فقد عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى فانه ان اريد به تاويل احديهما
بحيث تتفقان في الخبرية او الانشائية فذلك عطف الانشاء على الخبر او بالعكس بنا على التاويل لا
قسم آخر من العطف مباينا كما زعم وان اريد انه لا تاويل هناك فهو عطف الجملة الانشائية على الخبرية او
بالعكس من غير ان يجعل احديهما بمعنى الاخرى فلا فائدة في قوله بل نحو فقد اه والظاهر ان من قدر فانذر
اي فانذرهم وبشر او قل اي قل يا ايها الناس اعبدوا وبشر لم يتنبه لعطف القصة على القصة بل جعله من
عطف الجملة على الجملة فاحتاج الى التقدير لرعاية المناسبة ولله در جار الله العلامة ما ادق نظره في
اساليب الكلام وما اعرفه باحوال [illegible] مهد لمن بعده موائد فوائده ياكلون منها ولا يحفظون [illegible]
من القوى المدركة انتقل المفهوم اما كلي واما جزئي والجزئي اما صور وهي المحسوسة بالحواس الخمس
الظاهرة واما معان وهي الامور الجزئية المنتزعة من الصور المحسوسة ولكل من الاقسام الثلثة مدرك
وحافظ فمدرك الكلي وما في حكمه من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على ما زعموا
هو المبدأ الفياض ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها
الذاكرة ولا بد من قوة اخرى متصرفة تسمى مفكرة ومتخيلة وبهذه الامور السبعة ينتظم احوال الادراكات
كلها والقصد الاشارة الى الضبط وان كان خارجا عن الفن   لان العقل مجرد لا يدرك بذاته

بذاته الجزئي من حيث هو جزئي يعني الجزئي الجسماني لكونه معروضا للعوارض تمتنع من ارتسامه في المجرد واما
الجزئي من المجردات فحكمه حكم الكليات في جواز ارتسامه في المجرد   ويجوز ان المراد بالتماثل اشتراكهما
في وصف له نوع اختصاص بهما وستتضح ذلك في باب التشبيه فيه بحث لان ما ذكره السكاكي من ان العقل بتجريده
المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد عن البين انما يناسب التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك
في وصف له نوع اختصاص بهما اللهم الا ان يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وما عداه بمنزلة الوصف
المشخص لها   اي ان كل عدد يصير عند العد ثانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر يريد به ان
اذا عُدّ الشيء واحدا كما اذا عدا بالواحد او بالاثنين الى غير ذلك   فالاقلية والاكثرية ايضا
سيان فانهما ايضا كذلك يمكن ان يفرق بين المثالين بان الاقلية والاكثرية ايضافيتان [illegible]
لا يتفقان عند حد مثلا اذا اعتبرنا ان الاقل هو العشرة فما هو اكثر منها لا ينحصر في عدد ولا ينضبط في
حد وكذا اذا جعلنا الاكثر فما هو اقل منها من الاعداد والكسور لا يقف عند حد البتة وليست العلية
والمعلولية كذلك ووجه آخر نبه عليه في الشرح وهو ان الاقلية والاكثرية لا تعرضان بالذات الا
للكميات بخلاف العلية والمعلولية اذ لا اختصاص لهما بالكميات   وهو التقابل بين امرين وجوديين
يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الاختلاف هذا القيد الاخير انما يعتبر في التضاد الحقيقي فلا تضاد بهذا
المعنى بين السواد والحمرة مثلا ومنهم من لم يعتبر التقابل بينهما تضادا وجعله قسما آخر من التقابل غير الاربعة
دون التضاد المشهور اذ لم يعتبر فيه غاية الخلاف وبهذا الاعتبار انحصر التقابل في تلك الاقسام المشهورة
وقد اعتبر في تعريف التضاد مطلقا قيد آخر وهو ان لا يكون تعقل احد الامرين الوجوديين بالقياس الى
الآخر احترازا عن المتضائفين ولعله انما تركه لانه اراد بالوجودي معنى الموجود والاضافات ليست
موجودة عند المتكلمين   بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان خارجان يعني ان كون احدهما
في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط وصفان خارجان عنهما لازمان لهما فلا يكونان كالاسود
والابيض هذا على تقدير كون ذلك المعنى بين امرين موجودين في الخارج يندرجان في تعريف المتضادين
واذا لم يندرجا فيه كان الفرق اظهر   واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية
جزئيين من مفهوميهما فليس بينهما غاية الخلاف كانه اعتبر غاية الخلاف في تعريف التضاد ليتمكن من هذا

لا يتفقان
ليندرجا

الجواب والاولى ان يترك ذلك القيد ويجاب بما ذكره ثانيا من ان مفهومي الاولية والثانوية ليسا موجودين
لاعتبار العدم في مفهوم كل منهما على ما بيّنه سابقا بل جميع ذلك معان معقولة فان التضاد ان اخذ
مطلقا فهو امر كلي مدرك بالعقل وان اخذ مضافا الى كلي كان كليا ايضا وان اخذ مضافا الى جزئي كتضاد
هذا السواد والبياض مثلا كان جزئيا على ما ذكره وان كانت الاضافة الى الجزئي لا توجب الجزئية و
ولا يمنعها مثلا اذا قلت عداوة زيد فان اردت بها مطلق عداوة كانت كلية وان اردت بها
عداوته مع عمرو في زمان معين لاجل امر معين الى غير ذلك من المقيدات بحيث يتشخص ويابى
الشركة كانت جزئيا وقس على التضاد حال التماثل والتقارن فان قلت اذا كان التماثل والتضاد
والتضاد مثلا معقولين فلم كان الاول جامعا عقليا والثاني وهميا قلت التماثل سواء كان بين
كليين او جزئيين او كلي وجزئي امر اذا التفت العقل اليه اقتضى الجمع بينهما وذلك لانه في نفسه
صالح للجمع ولا حاجة في ذلك الى احتيال فالجمع بسبب هذا الجامع منسوب الى العقل سواء كان ذلك الجامع
مما يدركه العقل بالذات او بواسطة الآلات واما التضاد فانه امر اذا نظر العقل اليه لم يقتض
الجمع بين المتضادين لانه في نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج فيه الى احتيال فينسب الى الوهم اذ من شانه
ان يحتال فان قلت كيف تسنده الى الوهم مطلقا مع انه اذا كان كليا لم يدركه اصلا فلم يقتض جمعا فنسبته
ولم يحتمل في ذلك قطعا قلت الادراك في الحقيقة انما هو للنفس سواء كان متعلقا بالكلي او الجزئي لكن
للقوى آلات لها تستعملها في الادراك والقوة الوهمية في ذاتها آلة لها في ادراك المعاني الجزئية
المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعملها وتستعين بها في ادراك سائر الحواس ولذلك قيل الوهم
سلطان القوى الحسية بل ربما تستعملها في المعقولات المنتزعة عن المحسوسات بل في المعقولات
الصرفة ولذلك تغلط فيها وتحكم عليها باحكام المحسوسات فالمراد بالجامع الوهمي ما لم يقتض العقل باستعمال
الوهم الجمع لاجله ولو لم يستعمله لما اقتضى الجمع سواء كان ذلك الجامع مدركا للعقل بالذات او بواسطة
الوهم ولما كان الوهم آلة في هذا الاقتضاء نسب اليه كما ينسب القطع الى السكين وبالجملة الامور
الواقعة على ما ينبغي بلا احتيال تنسب الى العقل وخلافها ينسب الى الوهم هذا واما التقارن فان كان
بين الصور المحسوسة فلا شك انه امر يقتضي العقل الجمع بينهما وللخيال مدخل فيه فينسب اليه وكذا التقارن
بين المعاني الوهمية او بينها وبين الصور فينسب اليه لان الوهم انما ينتزع المعاني من الصور الخيالية بل
التقارن بين المعقولات المنتزعة عن المحسوسات ينسب اليه ايضا لان تلك المعقولات منتزعة

منتزعة عن الصور الخيالية ايضا نعم المعقولات الصرفة لو فرض فيها تقارن لم يكن للخيال فيه مدخل لكنها مما نحن بصدده
من الامور العرفية المعتبرة في اللغة بمراحل وفي ما ذكرناه تفصيل وتحقيق لما ذكر في الشرح وفائدة
واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه فلا يلزم امتناع العطف
مطلقا فانه اذا قصد الى عد الامور الواقعة في يوم الجمعة جاز العطف مطلقا لان الغرض الاصلي هو هذا
القيد فهو بينهما جامع ملتفت اليه واما اذا قصد الى بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا
تابعا فلا يجوز العطف الا انه ليس ثمة جامع بل لان الجامع غير ملتفت اليه هناك وكون امور في المسند اليه والمسند
وفي كلام السكاكي اشارة الى ما ذكرناه حيث قال ومن امثلة الانقطاع لغير الاختلاف خبرا وانشاء
تكون في حديث ويقع في خاطرك بغتة حديث آخر لا جامع بينه وبين ما انت فيه بوجه او بينهما جامع غير
ملتفت اليه لبعد مقامك عنه ويدعوك الى ذكره داع فتورده في الذكر معطوفا ثم قال ومنها التناسي وهو ان
ان يطلبك في ذكر خواتم لهم ويسرد الكلام الى ان قال او كما قلت ان خاتمي ضيق تذكرت ضيق خفك و
عنادا عنه فلا تقول وخفي ضيق لنبو مقامك عن الجمع بين ذكر هذا الخاتم وذكر الخف فقد صرح بان الاتحاد في المسند
جامع لكنه غير ملتفت في هذا المقام فلو فرض قصد المتكلم الى تعداد الاشياء الضيقة المتعلقة به والحكم
عليها بالضيق جاز ان تقول خاتمي ضيق وخفي ضيق وجبتي ضيقة فقد بان على البصيرة في كلامه واحترز
التوجيهين ما لاح لك صحته قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا
الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فموكول الى ما قبل هذا الكلام وما بعده ففيه تسامح لان المقصود بيان الجامع
بين الجملتين في العطف وما لا يكفي في صحة العطف بينهما قطعا ولا يصير جامعا بينهما اصلا لا يسمى بالجامع بين الجملتين
عرفا بخلاف ما يصلح ان يكون جامعا بينهما في موضع ولا يصلح لذلك في موضع آخر لمانع هناك واما قوله وقد صرح
فيما ارى فيما قبل هذا الكلام وما بعده بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين
فاشارة الى ما صرح به فيما قبل من امتناع العطف في نحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب
محدثة وما صرح به فيما بعد من امتناعه في نحو خاتمي ضيق وخفي ضيق وفيما بحث اما في الاول فلانه من
المفرد على المفرد وليس الخبر المتحد هناك اعني محدثة جزءا من المعطوف عليه ولا من المعطوف بل هو خبر عنهما
معا فيكون مؤخرا عن اعتبار العطف بينهما فلا يكون مصححا للعطف جامعا بينهما بخلاف ما نحن فيه فان المخبر عنه
او الخبر او قيدا من قيودهما معتبرة في كل واحدة من الجملتين فجاز ان يكون جامعا مصححا للعطف بينهما و

وأما في الثاني فلأنه صرح فيه بأن الاتحاد في الخبر جامع لكنه غير ملتفت إليه في ذلك المقام لنبوه عن الجمع بين
ذكر الخاتم وذكر الخف كما نقلناه عنه   وكذا التقارن إنما هو بين نفس الصور فيعلم من ذلك أنه لو أريد
بالتصور الصورة الحاصلة في الذهن لا حصولها فيصح كلام في الخيالي لأنه يمكن معنى قوله بين تصوريهما تقارن
أن بين صورتيهما تقارنا لا أن بين حصولي صورتيهما تقارنا والفاسد هو الثاني دون الأول وبهذا التأويل
لا يجري في الوهمي إذ لا تضاد بين الصورتين في الذهن كما لا تضاد بين حصوليهما فيه وإنما التضاد بين الشيئين
أنفسهما فوجب أن يريد بتصوريهما نفسيهما ليكون له وجه صحة في الوهمي والخيالي معا ويكون من إضافة العام
إلى الخاص وإنما قال وجه صحة لأن تلك العبارة توهم خلاف المقصود وأيضا ذكر التصور مستغنى عنه إذ يكفيه
أن يقول الوهمي أن يكون بينهما شبه تماثل اه والخيالي أن يكون بينهما تقارن مع أنه بصدد تلخيص العبارات و
رعاية الاختصار فيها   إذ أردت مجرد الإخبار من غير تعرض للتجدد في إحديهما والثبوت في الأخرى
إذ كان المقصد مجرد نسبة المسند إلى المسند إليه ولا شك أن هذا المقصد يجامع كل واحد من التجدد والثبوت و
المضي والاستقبال والإطلاق والتقييد والتحقق وعدمه لم يمكن أن تراعى تناسب الجملتين في هذه الأمور
ليزداد الحسن في الوصل بينهما   كلام في غاية السقوط يمكن أن يدفع هذا الكلام عن غاية السقوط ويسند
إلى مذهب الكوفي وهو أن زيد في زيد قام يجوز أن يكون فاعلا لقام وتقديم الفاعل على الفعل جائز على
مذهب البصريين   والذي يشعر به كلام بعض المحققين أن المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لأنها
ذات وجهين قال الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل وأما الموضع الذي يستوي فيه الأمران فأن تكون الجملة
الأولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تأويل الاسمية والنصب على تأويل
الفعلية ففي هذه العبارة إشعار بأن المعطوف عليه في الرفع والنصب واحد ففي الرفع تأول بالاسمية
وفي النصب بالفعلية نظرا إلى الخبر الذي هو محط الفائدة وتحقيق ذلك أنه لم يتعرض أن النصب يحتاج إلى التقدير
ضمير في المعطوف وعلى هذا يكون كلام سيبويه في المتن الذي أورده جاريا على ظاهره غير محتاج إلى ما ارتكب
السيرافي في تصحيحه   فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وفي ذلك إشارة إلى أن واو الحال
أصلها العطف   ولما بين أن أي جملة يجب فيها أراد أن يبين أن أي جملة يجوز أن تقع حالا
بالواو والحاصل أنه بين أن الجملة الواقعة حالا إذا كانت خالية عن ضمير صاحبها وجب فيها الواو

للواو
الواو فأراد أن يبين أن أي جملة تصلح لهذا الوصف أعني وقوعها حالا خالية عن ضمير صاحبها مقارنة
وجوبا   للجملة الإنشائية وهي لا يصح أن تقع حالا يعني بنفسها بغير تأويلها بالقول كما في قوله جذب الليالي
أبطئي أو أسرعي والتحقيق أن الحال هناك هو القول المقدر والجملة الإنشائية معمولة له فلا تكون حالا إلا على سبيل
المجاز لقيامها مقام عاملها المحذوف الذي وقع حالا   إذا كان ضد الشرط أولى بالذكر لذلك الكلام الثانية
هكذا في النسخ التي رأيناها والصحيح أن يقول بالاستلزام لذلك الكلام   لأنها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول
فينبغي أن تكون على صيغة الإثبات فيقبح جاءني زيد راكبا لا غير باش لعدم دلالته على الهيئة إلا التزاما وبذلك
لكن بكونها على صيغة الإثبات يظهر أنها تدل على حصول صفة   استشنعوا تقدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كلن وقد
الحال والاستقبال في الجملة هذا توجيه مستشنع جدا وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا من الأزمنة
الثلاثة على السواء ولا تنافي الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا في إطلاق لفظ الحال على كل منهما
اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي استشناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى على أحد رشيد عليك بما
ينبهك على علة تجريد الجملة الواقعة حالا عن حرف الاستقبال   والمعنى وجدت غير متنهنه بالوعيد الحرب
موجودا أو أنها على هذه الصفة كأنه يدعي أنها صفة جبل هو عليها فيكون أبلغ من ادعاء الاستمرار عليها في الزمان
الماضي إلا أن الوهم يتبادر إلى أنها قصة لغلبة استعمالها   وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام اه قد التجأ
في توجيه هذا المقام إلى ذلك الوجه المستشنع وجعله غاية ما يمكن أن يوجه به كلام القوم وهذا الوجه وإن كان
منقولا في الموضعين من كلام الرضي لكنه غير مرضي كما ترى والصواب أن الأفعال إذا وقعت قيودا لما له اختصاص
بأحد الأزمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس إلى ذلك المقيد لا بالقياس إلى زمان
التكلم كما في معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد فقد صرح النحاة في مباحث حتى يكون الفعل مستقبلا نظرا
إلى ما قبله وإن كان ماضيا نظرا إلى زمان التكلم وعلى هذا فإذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم
منه كون الركوب ماضيا بالنسبة إلى المجيء متقدما عليه فلا يكون مقارنة الحال لعاملها وإذا دخلت عليه قد
فقد قربته من زمان المجيء ويفهم منه المقارنة بينهما فكأن ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء لكنه قارنه
دواما وإذا قلت جاءني زيد يركب دل على كون الركوب في حال المجيء وعلى هذا النظر صح كلامهم في هذا المقام
وفي وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال إذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس

الى عاملها ويظهر اليه صحة ما ذكره السكاكي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا اذا كانت
الكتابة قد انقضت ازمان المجيء لا ازمان التكلم ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى
منها جزء الا انه متلبس بها بعد في حال المجيء ويرجع الكلام الى ما ذكرناه وانت اذا وجدت الكلام
احتمل محملا صحيحا فلا تعد من على تخطئته فتخطئ اخطاء ابن اخت خالتك وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في
زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد ولا بد في مثل
ذلك من ان يؤول على وجه يحصل به التقارن من اعتبار القصة اي اصدقه في مرتبة والقصة انه امرت
صحابة موسى او اعتبار العلم كما في قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا الآية اي كيف تكفرون وانتم
تعلمون ان حالكم هذه ومجرد التصدير بلفظ قد لا يغني من الحق شيئا فاكتفوا في الاثبات بوقوع
مطلق ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق ظاهر هذا الكلام يشعر بان نحو لم يضرب يدل على استغراق
النفي للزمان الماضي وضعا وما تقدم يدل على ان الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على ان
الاصل الاستمرار وهذا المعنى هو المفهوم منه بحسب اصل الوضع وما ذكره ههنا انما يفهم منه اذا قوبل الاثبات
بالنفي وقيل في رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب وكان نفي النفي اثباتا دائما فان قلت اذا
كان النفي مفيدا للاستمرار وجب ان يكون نفي النفي اثباتا في الجملة لوروده على نفي دائم واذا انتفى دائما
دوام النفي ثبت الاثبات في الجملة قلت ان النفي اذا ورد على النفي كان النفي المورود عليه بمنزلة
الاثبات والنفي الوارد على حاله فيفيد دوام انتفاء النفي في الجملة وهو دوام الاثبات والذي
يلوح منه ان وجوب الواو في جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او
مسرع اولى منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وذلك لانه قال اولا كان بمنزلة اعادة
اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى مجيء اعادة ذكره بضميره منتسبة باعادة اسمه صريحا فيكون المشبه به
اقوى في وجه الشبه على ما هو المتبادر منه وقال ثانيا وجرى مجرى ان يقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه
فجعل هذا اصلا وذلك جاريا مجراه بل في الحقيقة ههنا الفاء منشبه الاول بالثاني والذي يفهم من عبارة
المتن ان وجوب ذكر الواو انما هو فيما يكون المبتدأ فيه ضمير ذي الحال وان ما عداه على المشهور من جواز
الامرين واولوية الذكر واما نحو جاءني زيد وزيد يسرع فينبغي ان يلحق بما يكون المبتدأ فيه الضمير لان

البحث الثاني في الايجاز والاطناب والمساواة

لان هذا الظاهر في موضع الضمير لا يتيسر الكلام فيها الا بترك التحقيق والبناء على امر عرفي وذلك لان
النسبة والاضافة لا تتحصل الا بتحصيل المضاف اليه وليس لنا مقدار من الكلام متعين في نفسه لكونه منسوبا اليه
بل كل واحد من افراده المختلفة المقادير صالح لذلك اذ قيس الى كلام آخر والتصف بالاطناب او الايجاز او المساواة
فلذلك الكلام بعينه اذ قيس الى كلام ثالث تتبدل حاله في هذه الاوصاف فلا تتمايز افراد الموجز عن
افراد المطنب بل تتداخل فلا تنضبط الاوصاف والموصوفات الا بتعيين منسوب اليه ولا شك ان متعارف
الاوساط اولى بذلك فيتعين لذلك هو ترك التحقيق والبناء على امر عرفي وهذا الكلام في غاية الصحة والمتانة
لا يتجه عليه شيء كما اورده المصنف والنسبة بين الاطنابين الى العموم من وجه لان الاطناب بالمعنى
الاول دون الثاني يوجد في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا وبالمعنى الثاني دون
الاول يوجد فيما اذا قيل هذا النغم بذكر المبتدأ بناء على مناسبة خفية مع ذلك المقام ويوجد بالمعنيين اذا
زيد في هذا المثال نظرا الى ما ذكره من المناسبة الخفية فقيل مثل هذا النغم فاغتنموه وكذا بين الايجاز
بالمعنى الثاني وبين الاطناب اي بالمعنى الاول عموم من وجه لوجودهما في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني
واشتعل الرأس شيبا ووجود الاطناب بالمعنى الاول دون الايجاز بالمعنى الثاني فيما اذا قال هذا النغم ط
فاغتنموه اذا طابق المقام على ما مر وبالعكس فيما اذا قال يا رب شخت وكذا بين الايجاز بالمعنى الاول
والاطناب بالمعنى الثاني عموم من وجه فليتأمل لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من
المتعارف حيث قال في بحث الايجاز بالقياس الى المتعارف ومن امثلة الاختصار لذا والفيه قال ثم ان
الاختصار لكونه نسبيا يرجع في بيان دعواه الى ما سبق تارة والى كون المقام خليقا بالبسط مما ذكر اخرى
كما نقل عنه في متن الكتاب بادنى تغير في العبارة وجوابها نحو فلما اسلما وتله للجبين قال في الكشاف
تقديره فلما اسلما وتله للجبين وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا كان ما كان مما ينطق به الحال
ولا يحيط به الوصف من استبشارهما واغتباطهما وحمدهما الله تعالى وشكرهما على ما انعم به عليهما من دفع البلاء
العظيم بعد حلوله وما اكتسبا في تضاعيفه بتوطين الانفس عليه من الثواب والاعواض ورضوان
الله الذي ليس وراءه مطلوب فان الشرح لي يفيد شرح شيء ما له وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك
الشيء والفائدة ظاهر هذا الكلام يشعر بان قوله لي ظرف مستقر وقع صفة لمحذوف اي اشرح شيئا لي

صدري والمبادر من نظم التنزيل تعلق اللام بالفعل اشرح لاجلي صدري وح اما ان يجعل المقحم زيادة الربط كما في قوله تعالى اقترب للناس حسابهم فلا اشكال واما ان يجعل من قبيل الاجمال والتفصيل فتيجه انهما حاصلان بدون زيادة لي والجواب ان قولك اشرح ليس فيه تعرض لذكر المفعول اصلا بخلاف قولك اشرح لي اي لاجلي اذ يفهم منه ان المشروح امر متعلق به في الجملة فيقع صدري تفسيرا له وهذا يوافق اصطلاح السكاكي فانه قال ههنا اذ لو اريد الاختصار لكفى نعم زيد وبئس عمرو ولا شك انهما من قبيل المساواة والقاف من قبيل وقد تلوت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل فلئن فهمتها لتعرفن فقد جعل الاختصار مقابلا للتطويل بمعنى الاطناب فالظاهر تناوله للمساواة فسقيا للكائن فم مثل خاتم من الدر البيت قيل معناه ان فاكهم مثل خاتم الدر واراد ان ثغرها درر لم يهمم بتقبيله خال لحياء وجبين ابيها انه لم يكن في ثغرها خال من شامة يغير لونه والثاني ان يكون المراد الرجل المختال لعظم شانه ولم يهمم بتقبيله لانه لا ايصال اليه ودفع توهم غير المقصود وانما يابى على الوجه الثاني كما ذكره وهذا احسن من ان يكون صفة لاحا يعرف بالتامل وذلك لان المقام يقتضي التعميم فلو كان وصفا لم يكن قوله اخاها لان الوصف يقطع شيوعه والمقصود ان ليس لها كل في مرضيه بل كل اخ انما تستبقي مودته ولم شعثه كما يدل عليه قوله الرجال المهذب واذا جعل وصفا كان المعنى انك لا تقدر على استبقاء مودة اخ موصوف بانك لا تلم شعثه وفات العموم والفائدة انتظامه مع ما بعده كما لا يخفى وانه اسرى في بعض الليل الدالة على البعضية مذكورة في الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كان في بعض من اجزاء ليلة واحدة فالصواب ان تنكيره لدفع توهم كون الاسراء في ليالي او لافادة تعظيم لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات يعني ان لهم معطوف على قوله لله وما يشتهون معطوف على البنات فالمعنى ويجعلون لانفسهم ما يشتهون من البنين والظرف اعني لهم مستقر وقع مفعولا ثانيا وليس لغوا متعلقا بيجعلون ليتجه ان الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لا يصح في غير افعال القلوب لان الجمع هو ان يكون الضميران معمولين لفعل واحد لا ان يكون احدهما معمولا له والآخر معمولا للمعمول على انه قد يدعى جواز ذلك اذا كان عمله في احدهما بتوسط حرف الجر

الجر ويستشهد له بقوله وهزي اليك وكان معنى الجار في المعطوف هو دعوى الاستحقاق وان اللائق بهم ذلك دون غيره وان كانت بلسان الحال وجعل قوله ولهم ما يشتهون جملة حالية يوجب قصورا في المقصود الذي هو التوبيخ فتامل ان اشكر لي تفسير لوصينا يعني ان قوله ان اشكر لي ولوالديك من حيث تعلق الشكر بالوالدين تفسير لقوله ووصينا الانسان بوالديه واما ذكر شكره تعالى في التفسير ففيه تنبيه اما على ان شكر الوالدين شكر له تعالى لان ما انعما عليه نعمة من عنده في الحقيقة واما على ان شكرهما قرين لشكره تعالى وفي ذلك ايضا زيادة حث على شكرهما واما على ان تعظيم الرب سبحانه لشكر انعامه متقدم على الشفقة على غيره لمجازاة احسانه فاذا وصى لمجازاة الغير كان المعنى على التوصية باداء شكره اولا وشكر الغير ثانيا اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يعني انا نختار الشق الثاني من الترديد السابق ولا يشترط في مطلق الاعتراض ان لا يكون له محل من الاعراب فيصح تجويز كونه غير جملة بل يشترط ذلك في كل اعتراض يكون جملة ولذلك قالوا لا محل له من الاعراب فلا يكون مما لا حاجة اليه لكن يبقى ترديد ما لا محل له من الاعراب بين ان يكون جملة او اقل منها مختلا قطعا لان ما لا يكون جملة لابد ان يكون له محل من الاعراب فان قلت ربما كان مرادا لفظا ولا يكون له محل قلت الذي ينفى من الاعتراض هو الاعراب مطلقا وانما عبر عن ذلك بقولهم لا محل لها من الاعراب بناء على ان الجملة من حيث هي جملة لا يكون لها اعراب الا محلا والله اعلم وايراد المعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال انما قال على ما ذكره القوم اشارة الى ان ما سنذكره من ان هذه العبارة غير واضحة الدلالة على ما ذكروا ومن ان كلامهم في مباحث المجاز المفرد لا يساعده ومع ذلك فقد ساعد القوم فيما ذكروا بما اورده ههنا كما ستقف عليه ثم نقول وفيما ذكره القوم تنبيه على ان علم البيان ينبغي ان يتاخر عن علم المعاني في الاستعمال والسبب في ذلك ان رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على معنى ينبغي ان يكون بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فان هذه كالاصل في المقصودية وتلك فرع وتتمة لها فالاولى ان يراعى المطابقة اولا ثم وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا امرا لازما وكذا علم البيان نفسه سواء اريد به الملكة او القواعد او ادراكها لا يتوقف على علم المعاني باي معنى اخذ من تلك المعاني لكن لما كان علم المعاني يبحث عن افادة التراكيب خواصها وعلم البيان عن كيفية تلك الافادة ينزل منه منزلة المركب من المفرد والشعبة من الاصل فلذلك اخر عن علم المعاني وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على

التعبير عن معنى الاسد فانه ليس معنى واحدا بالتفسير المذكور لان مدلول الكلام المطابق لمقتضى الحال هو المعاني التراكيبية
كما سيصرح به فيما سيورده على ما ذكره القوم   كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ انما قال
من وراء الجدار لان وجود اللافظ المشاهد معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ واعترض بان الدلالة صفة اللفظ
تقرير الاعتراض على الوجه المشهور ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فيتباينان في الصدق قطعاً
فلا يصح تعريف احدهما بالآخر وقد اجاب عنه بعض المحققين بان الدلالة اضافة ونسبة بين اللفظ والمعنى تابعة
لاضافة اخرى هي الوضع ثم ان هذه الاضافة العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة اذا قيست الى اللفظ كانت
مبدء وصف له هو كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع واذا قيست الى المعنى كانت مبدء وصف آخر له
هو كونه بحيث ينفهم منه وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة فكما جاز تعريفها باللازم الذي هو وصف اللفظ
اعني كونه بحيث يفهم منه المعنى جاز ايضا باللازم الذي هو وصف المعنى اعني انفهامه منه والفهم المذكور في تعريف
الدلالة مضاف الى المفعول فهو المصدر المبني للمفعول وصف للمعنى فيكون تعريفا للدلالة بلازمها بالقياس الى
المعنى كما ان قولكم هو كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى تعريف لها بلازمها المقيس الى اللفظ والشارح رد
هذا الجواب بان المفهومية صفة للمعنى كما ان الفاهمية صفة للسامع فاذا لم يجز تعريف الدلالة بالفاهمية
لم يجز ايضا بالمفهومية والحق ان الدلالة ان كانت نسبة قائمة بمجموع اللفظ والمعنى كما دل عليه كلام هذا
المحقق فالجواب هو ما ذكره كما لا يخفى وان كانت نسبة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة
بالاب المتعلقة بالابن كما يدل عليه اشتقاق الدال للفظ واسناد الدلالة اليه فالجواب هو الثاني الذي
سنذكره نحن   وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ وانفهام
المعنى من اللفظ هو كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى يريد ان الفهم وحده صفة للسامع والانفهام وحده صفة
للمعنى لكن فهم السامع المعنى من اللفظ صفة اللفظ وكذا انفهام المعنى من اللفظ صفة له فيصح تعريف الدلالة
بالفهم سواء كان مصدرا من المبني للفاعل او المفعول وقوله غاية ما في الباب جواز ما ليتم لو كان الفهم على ما
ذكرتموه صفة للفظ وعبارة عن الدلالة يصح ان يشتق منه ما يحمل على اللفظ كما اشتق من الدلالة الدال
المحمول عليه وتقريره ان الفهم وحده ليس صفة للفظ حتى يصح منه الاشتقاق صفة كما في الدلالة ونحن نقول
لا يخفى عليك ان فهم السامع صفة قائمة به لكنها متعلقة بالمعنى بغير واسطة وباللفظ بتوسط حرف الجر كما يدل
عليه قولك فهم السامع المعنى من اللفظ فهناك ثلثة اشياء الفهم وتعلقه بالمعنى وتعلقه باللفظ فالاول
صفة للسامع والاخيران صفتان للفهم فان اراد هذا المجيب ان الفهم المقيد بالمفعولين الموصوف

الموصوف بالتعلقين صفة للفظ فهو ظاهر البطلان وان اراد ان المجموع المركب من الفهم وتعلقيه [illegible] وتعلقيه صفة له
فكذلك لان المستفاد من عبارة التعريف هو الفهم المقيد دون المركب فيكون حملا للتعريف على خلاف ما
يتبادر منه وان اراد ان تعلق الفهم بالمعنى او باللفظ صفة للفظ فباطل ايضا نعم يفهم من تعلقه بالمعنى
صفة له هي كونه مفهوما من اللفظ ومن تعلقه باللفظ صفة له هي كونه مفهوما منه المعنى فدعواه ان فهم السامع
المعنى من اللفظ وانفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غير صحيحة اللهم الا ان يأول
بان القوم وان عرفوا الدلالة بما ذكروا لكنهم يتسامحون في ذلك اذ لم يقصدوا به مؤداه الصريح بل ما يفهم
منه مما هو صفة اللفظ اعني كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتمدوا في ذلك على ظهور ان الدلالة صفة اللفظ
وان الفهم ليس صفة له فلا بد ان يقصد بما ذكر في تعريفها معنى هو صفة ثم ان دلالة فهم المعنى من اللفظ على
كونه بحيث يفهم منه المعنى دلالة واضحة لا تشتبه على احد فالمقصود من توهم فهم المعنى اه هو معنى كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى فاستقام الكلام واتضح المرام وتبين ان قولك اللفظ يفهم منه المعنى ليس في الحقيقة
وصفا للفظ بانفهام المعنى منه فان انفهام المعنى منه صفة له سواء قيد بكونه من اللفظ او لا نعم انفهام
المعنى منه يدل على كونه بحيث ينفهم منه المعنى وهذه صفة للفظ حقيقة على قياس وصف الشيء بحال متعلقه
فان قيام الاب ليس صفة لزيد مثلا بل يدل على ما هو صفة له وهو كونه بحيث يكون ابوه قائما   وقد
يجاب عنه بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ
ارادة جارية على قانون الوضع هذا الكلام اعني توقف الدلالة على الارادة ذكره العلامة الطوسي في شرح
الاشارات منقولا عن الشفاء واطلق العبارة متناولة للدلالات لكن بعض المحققين صرح بان المراد الدلالة
المطابقية نظرا الى تحقق الدلالة التضمنية والالتزامية حيث لا قصد متوجها الى الجزء او اللازم كما اذا اطلق
اللفظ على الكل او الملزوم فان الجزء او اللازم مفهوم قطعا ولا يتوقف فهمهما على ارادتهما بل على ارادة
الكل او الملزوم والمتنازع في هذا الكتاب هو معنى العبارة المطلقة فكان الشارح نظر الى ان الدليل عام في
الدلالات الثلث لانها لما كان للوضع مدخل فيها فلا بد ان يتوقف على الارادة الجارية على قانون الوضع
والفرق بان المطابقة وضعية صرفة والاخريان يشاركه العقل لا يسمن ولا يغني من جوع فتخصيص المطابقة
بذلك دونهما تحكم محض والحق ما ذكره ذلك المحقق لان الدلالة المطابقية لما كانت بمجرد الوضع لا لعلاقة
عقلية يقتضي الانتقال من اللفظ الى المعنى ناسب ان يدعى فيها التوقف على الارادة المذكورة و

بعد اعتبار الارادة فيها لا يصح اعتبارها في الباقيتين لحصولهما بمجرد الارادة المعتبرة في المطابقة فان الكل
اذا كان مفهوما من اللفظ كان الجزء كذلك قطعا وكذا الحال في اللزوم واللازم فمجرد تخلية الوضع في الدلالة على
معنى لا تقتضي الا توقف الدلالة على ارادة جارية على قانونه فان كان ذلك المعنى هو الموضوع له كانت الارادة
متعلقة به نفسه وان كان جزءا منه او لازما له كانت الارادة متعلقة بالكل او الملزوم فاذا فهما من اللفظ
كان الجزء واللازم مفهومين بالضرورة اذا عرفت هذا فنقول ان حمل كلامه على التقييد بالمطابقة كما هو الحق
لم يكن لنقله هيهنا فائدة اصلا لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء
تضمنا مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فينتقض بها حد المطابقة واذا اطلق على الجزء
كان دلالته عليه مطابقة ويصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء ما وضع له وكذا الحال في اللازم والملزوم ولا ينفع
هيهنا ان دلالة المطابقة متوقفة على الارادة وان حمل على ان الدلالة مطلقة متوقفة على الارادة كما
هو الظاهر من العبارة ويدل عليه ايضا قوله فيما بعد لا سيما في التضمن والالتزام كان له نفع في دفع انتقاض
حد المطابقة بالتضمن والالتزام بان يقال لا نسلم ان اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء بالتضمن بل
لا دلالة له ح على الجزء اصلا اذ ليس مرادا وكذا لا دلالة له على اللازم حين اطلاقه على الملزوم واما انتقاض
حدي التضمن والالتزام بالمطابقة حال اطلاق اللفظ على الجزء واللازم فباق على حاله لان تلك الدلالة
يجب ان تكون مطابقة على زعمه لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقية على الكل او الملزوم
وقد انتفت لانتفاء الارادة فينتفيان ايضا ولا يجدي في دفع النقض ان اللفظ ابدا لا يدل
الا على معنى واحد كما لا يخفى على من تأمل واعلم انه حرف هذا الكلام عن موضعه وبيانه ان القوم ذكروا
ان ذلك اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء تضمنا لا مطابقة واذا اطلق على الجزء كان
دلالته عليه مطابقة لا تضمنا واذا اطلق على الملزوم كان دلالته على اللازم التزاما لا مطابقة واذا
اطلق على اللازم كان دلالته عليه مطابقة لا التزاما واعترض عليهم بعضهم بانا لا نسلم انه اذا اطلق
على الكل كانت دلالته على الجزء تضمنا لا مطابقة بل يدل عليه ح دلالتين احديهما التضمن والاخرى مطابقة
ولا استحالة في ذلك لاختلاف الجهة وكذا الحال في اللازم ولا نسلم ايضا انه اذا اطلق على الجزء
كانت دلالته عليه مطابقة فقط بل يدل عليه مطابقة وتضمنا وكذا الحال اذا اطلق على اللازم دل
عليه مطابقة والتزاما ثم اعترض على نفسه بان الدلالة على المعنى المطابقي تتوقف على الارادة

الارادة واجاب عنه بما نقل هيهنا وهذا الكلام صحيح لا غبار عليه عند ذي فطرة سليمة حتى ذهب كثير من الناس الى ان
التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم هذا الحق واما قوله وانه اذا قصد باللفظ اه
فباطل لان اللفظ الموضوع للكل اذا لم يكن موضوعا للجزء واطلق عليه كان مجازا ويفهم منه الجزء في ضمن الكل
فان النفس عند سماع اللفظ ينتقل منه الى المعنى الموضوع له ويفهم جزءه في ضمنه ثم بواسطة القرينة تدرك انه
ليس بمراد له وان المراد هو الجزء فالجزء مفهوم في ضمن الكل لكنه مراد لا في ضمنه وبين فهم الجزء في ضمن الكل و
ارادته في ضمنه بون بعيد والاول هو دلالة التضمن دون الثاني واذا اطلق اللفظ على الجزء انتفى الثاني
اعني ارادته من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله والقرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة
وما ذكره من صيرورة الدلالة على الجزء او اللازم مطابقة لا تضمنا او التزاما مبني على مقدمتين احديهما ان اللفظ
موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا والثانية ان اللفظ اذا دل على المعنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل
عليه في تلك الحالة باحدى الباقيتين التي هي اضعف وكلتا المقدمتين ممنوعتان اما الاولى فلان الوضع
المعتبر هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى لا تعيينه بازائه مطلقا كما صرح به في المفتاح ولا شك ان تعيين اللفظ
بازاء معناه المجازي ليس بنفسه بل بالقرينة شخصية او نوعية فلا يكون المجاز موضوعا لمعناه المجازي لا وضعا شخصيا و
لا نوعيا واما الثانية فلانه لا استحالة في اجتماع الاقوى والاضعف من جهتين مختلفتين وعلى ما ذكره هذا
القائل ان القائلين بتوقف الدلالة مطلقا على الارادة لا يظهر انها مطابقة ام تضمن قد بينا انها مطابقة
ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال في اللازم والاظهر ان مراده يعني مراد ابن الحاجب
والظاهر ان مراد الشارح العلامة هو هذا ايضا فلا معنى لنقل كلامه وتعقيبه بالاظهر اللهم الا اذا قصد التنبيه
على قصور عبارته عن تفصيل المقصود وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات
اه اعلم ان من فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام اللزوم الذهني بمعنى
امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل
الدال عليها عنده هو المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية ومن فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث اذا اطلق
فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب لقواعد العربية والاصول والاول انسب بقواعد المعقول
بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الخفاء والوضوح فيه بحث لان لازم لازم الشيء وان كان لازما له
لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم لازمه لان الذهن ينتقل من اللفظ الى ملاحظة الملزوم

اولاً والى ملاحظة اللازم ثانيا والى ملاحظة لازم اللازم ثالثا فبسبب هذه الملاحظات ولو بالذات
يتفاوت هذه الدلالات والظاهر ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية ولهذا في الكلام سيذكره وستقف على ما
يرد عليه   فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء
سابقا عليه بمرتبتين فيكون دلالة لفظ الكل عليه اوضح من دلالته على الجزء   فكانهم بنوا ذلك على ان
التضمن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء وقد صرحوا بان
التضمن لازم للمطابقة في المركبات وملاحظة الجزء على ما ذكره لا يلزم فهم الكل فلا يصح تفسير التضمن بها و
قد حكموا بان التضمن تابع للمطابقة على معنى ان المقصود الاصلي من وضع اللفظ للمعنى فهم منه لا فهم جزئه و
ردّوا على من توهم ان دلالة اللفظ على المعنى اما بسبب الوضع له واما بسبب الاستفهام مما وضع له اليه بانه
لا كبير فرق في التضمن اصلا فالجواب المطابق لقواعد القوم ان يقال اللفظ اذا كان موضوعا للكل من حيث هو كل
اي لا باعتبار تفاصيل اجزائه كما في الالفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل بجملة اجزائه فكل جزء
من تلك الاجزاء مفهوم اجمالا وهذا الفهم الاجمالي هو الدلالة التضمنية اللازمة للمطابقة في المركبات
وهو متقدم على فهم الكل والاختلاف الذي يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الاجزاء في ضمن ارادة
الكل بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل ومودى بالدلالة التضمنية ولا يخفى ان ملاحظة الاجزاء
والالتفات اليها بعد فهم الجزء الكل اجمالا انما هي بطريق التحليل فيتعلق اولا بالاجزاء ثم باجزاء الاجزاء
ففهم جزء الجزء مقدم على فهم الجزء لكن فهم من حيث انه ملاحظ ممتاز متأخر عن فهم الجزء ولا شك ان فهم كونه
مرادا باللفظ يتوقف على ملاحظته المتوقفة على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه
وبالجملة الاختلاف في المدلولات التضمنية وضوحا وخفاء من حيث انها مرادة والمعتبر في هذه الفنون
هو فهم المراد لا الفهم مطلقا   وكثيرا من امثلة الكنايات احترز بقوله كثيرا عن امثلة الكناية في النسبة
فانها لا تتصور الا في المعاني التركيبية بخلاف الكناية عن الموصوف او الصفة فانها في المعاني الافرادية
هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر فان ما نقل عنه في بيانه اما اولا
فلان عدم الوضوح والخفاء في المطابقة مما يكثر المناقشة فيه اذ العلم بالوضع بمعنى الاعتقاد الجازم غير
مشروط بل الظن وهو قابل للشدة والضعف اقول فحينئذ يتصور اختلاف في المطابقة وضوحا وخفاء
بحسب اختلاف مراتب قوته وضعفه لما تقدم من ان المراد بالاختلاف بالوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر
الى نفس الدلالة لا بحسب نفعها اذ لا اشعار في التعريف بهذا القيد بل المتبادر منه مطلق الاختلاف في

في الوضوح والخفاء لو كان بالنظر الى نفس الدلالة او باعتبار غيرها وربما يقال لا يتصور في الدلالات اختلاف
وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع وذلك امر لا ينضبط للمتكلم وليس له اطلاع على مراتب
علم المخاطب بالوضع فلا يتيسر له ايراد المعنى الواحد بالدلالات المطابقية مراعيا لمراتب الوضوح والخفاء
نعم اذا كان اللفظ مشتركا بين معان يمكنه رعاية اختلاف في المطابقة بحسب مراتب القرائن المعلومة لم
والحق لو سلم ما ذكره دل على ان المطابقة وحدها لا تحتمل في الايراد المذكور وذلك لا ينافي
اعتبارها مع غيرها في ذلك الايراد بان يكون هي مرتبة من مراتب الوضوح قال واما ثانيا فلان الوضوح
والخفاء في التضمن غير واضح لوجوب تصور جميع الاجزاء عند تصور الكل ولكن التضمن تابع للمطابقة بمعناه
التبعية في الحصول من اللفظ لا التاخر الزماني اقول قد بينا ان المدلولات التضمنية تختلف وضوحا
وخفاء من حيث انها مرادة باللفظ ومقصودة بالدلالة التضمنية ومؤداة بها ولا يقدح في ذلك ان
الاجزاء متصورة عند تصور الكل فان ارادة الجزء من اللفظ الموضوع للكل اقرب من ارادة جزء الجزء
واوضح وان كانت الدلالة على كل منهما تضمنا ولا معنى لاختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء الا
ان ما دل عليه بالتضمن مختلف بالوضوح والخفاء من حيث انه مراد باللفظ لما مر من ان المعتبر فهم المراد قال
واما ثالثا فلان تعقيد المعنى الواحد كما يوجد في الكلام المطابق لمقتضى الحال مما لا يشعر به اللفظ ولا بد منه ليصح الكلام
اقول وذلك لان الالفاظ المذكورة في التعريفات انما تحمل على ما يتبادر منها فكيف يتصور حملها على ما لا اشعار
لها به قال ومباحث اخرى لم تحرر تحرير ما ذكرنا اقول لعلها اشارة الى ما فصلنا في تعاليقنا ما ذكره منذ
شرع في تعريف علم البيان الى هنا   وانت خبير بما فيها من الاضطراب اشارة الى ما بقي من الانظار والى
ان ما ذكره السكاكي في التشبيه يقتضي جعله مقدمة وينافي كونه مقصدا من المقاصد البيانية فان كثرة
مباحث المقدمة لا تجعلها داخلة في المقاصد ثم الحق ان التشبيه اصل برأسه من اصول هذا الفن وفيه من
النكت واللطائف البيانية ما لا يخفى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقة
وحينئذ يظهر ما في ما ذهب اليه من ان الايراد المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية اي المطابقية فائدة قال
بعض الافاضل اذا قلت وجهه كالبدر لم ترد به ما هو مفهومه وضعا بل اردت انه في غاية الحسن ونهاية
اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي كما في الكناية وح ينبغي ان ينحصر مقاصد
علم البيان في اربعة التشبيه والاستعارة والمجاز المرسل والكناية والوجه في الضبط ان يقال اذا اريد
باللفظ خلاف ما وضع له فاما ان ينافي ارادة ما وضع له اولا وعلى كل تقدير فاما ان يتبين ارادته منه

على التشبيه اولا فنسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه اصلا
مقصودا مقدمة لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي الاقوى من الجهة الاخرى التي
بها اخرت الكناية عن المجاز المرسل فتامل وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمروا وجاءني
زيد وعمرو وفيه بحث لان قولك جاءني زيد وعمرو يدل صريحا على ثبوت المجيء لكل واحد منهما ويلزم من
ذلك مشاركة احدهما للاخر في المجيء فالمتكلم اذا لم يقصد به هذا المعنى اللازم فلم يدل به المتكلم على مشاركة
امر لامر في معنى فلا يندرج في التفسير المذكور بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فانه لا يتصور الا بما تقصده المتكلم
وان قصد به لم يضر اندراجه فيه لانه في معنى شارك زيد عمروا في المجيء او تشاركا فيه فيكون تشبيها لغة و
كذلك قولك قاتل زيد عمروا معناه ثبوت القتل لزيد متعلقا بعمرو صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة احدهما
للاخر في القتل فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج وان قصد وجب ان يندرج كما لو قيل شارك احدهما
الاخر في القتل وكذلك قولك تقاتل زيد وعمرو فان ثبوت القتل لكل واحد منهما صريح والتعلق ضمني والاشتراك
لازم وبما قررناه ان باب فاعل وتفاعل للمشاركة وللتشارك فتفسير باللازم يظهر ذلك من الفرق بين
مفهومي تقاتل زيد وعمرو وتشاركا في ان قتل احدهما الاخر في زمان واحد فان محصول الكلامين و
ان كان واحدا الا ان مفهوميهما متغايران قطعا واعلم ان الدلالة على المشاركة في مثل قولك شارك
زيد عمروا انما هي بجوهر اللفظ واما الصيغة فتدل على ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالاخر ويلزم منه مشاركة
في الشركة لكنها غير مقصودة فلو كان مفهوم فاعل نفس المشاركة في مصدره الاصلي لكان المفهوم من قولنا
شارك زيد عمروا مشاركتين احديهما من الجوهر والاخرى من الصيغة واعلم ايضا ان منشأ الاعتراض
على التفسير المذكور عدم الفرق بين ثبوت حكم لشيئين وبين مشاركة احدهما للاخر فيه والحق انهما
متغايران متلازمان فليس دلالة اللفظ على احدهما عين الدلالة على الاخر وان استلزمها وليس دلالة
المتكلم على احدهما مستلزمة للدلالة على الاخر اذ ربما لا يكون الاخر مقصودا عنده اصلا وينبغي ان
يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه قد عرفت مما قررنا انه لا حاجة الى هذه الزيادة لاخراج نحو قاتل
زيد عمروا وجاءني زيد وعمرو فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد
اه انتساب جزئيات هذه الامور الى الحس في غاية الظهور واما انتساب كلياتها فباعتبار انتزاعها من
الجزئيات المنسوبة اليه لانه عدم الحيوة عما من شانه ذلك وقيل عدم الحيوة عما اتصف بها وهو
الاظهر وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك قال في الصحاح شقائق النعمان معروف
واحده وجمعه سواء وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك وقال ايضا النعمان بن المنذر

نهاره كما لا استخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر
بالبناء في قوله يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له
والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما
يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة
ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلام من لم يعرف
الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية لما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة
بالكناية ان يذكر المشبه ويريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية
نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ
السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل و
هو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها وانكار ان تكون شيئا اخر غير السبع ونحو ان يكون المراد بعيشة هو صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم
بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون المراد بالامر بالبناء بان كان
النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لنوط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة
حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا
ثم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي ذكره في علم البيان الخ والدليل ولانه ان يذهب السكاكي
ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم ونحو ذلك مما اشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي
التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيت
منه اسدا ونحو ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نم ان ذكر الطرفين مطلق ينافي الاستعارة

بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زرّ ازراره على القمر من باب الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو الشخص الصائم مطلقا والضمير لفلان لا نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى هو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسبب الى الاسم ثم نظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بانبات الماء ان مجاز وبغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظه هو الانبات حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف والله اعلم

الباب الثاني في احوال المسند اليه اي في الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند ككونه مسندا اليه لحكم مؤكد او متردد كالتاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو اليه قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث لان القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على حقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز

الباب الثاني احوال المسند اليه

فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يحتاج الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الدليل الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة على العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او صونه اي لسانك عنه تحقيرا له او تأتي الانكار لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتأتى لك ان تقول ما اردت بل اردت غيره او تعينه او ادعاء التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال اي هذا غزال فان المقام لا يسع ان يقول هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب ان يسند الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل الخارجي ليؤمن من شره وقد يكون حذف للاشعار بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الشيخ في ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقتدر به المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على السماع ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقول

المسند اليه

لا لسائل عنه اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم وربما لانه لا يقتدر على اتمامه
لا يحاشه السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك
هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من
الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او
اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء
السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث
مستعار الزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة
كما يقال من نبيك فتقول نبينا خير الانبياء حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف
وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجيب او الاشتهار في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى
الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه
والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة
تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر
ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم يكن قرينة كان ذكره واجبا
لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء
قرينة الحذف وتحقيق له لانه ان لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام
النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا يفي بالقرينة لكن ما يدل على
المراد وقيد مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا لا
راجحا فلا يكون مقتضى الحال ولجواز ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه
مقتضى الحال فانه كثيرا ما تقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع
ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب

باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة
وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو انه عالم لان المتكلم لما يحكم في الاول بوقوع
النسبة بين الطرفين يحكم بها بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في
الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد
حافظ للتوراة فافادته اتم فائدة يقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن تخصيصه
بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السموات والارض ولقيت رجلا سلم علي وحده قبل كل
احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق
بها اغراض مختلفة اي راينا بقولنا فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لانه
اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين
مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك الخطاب مع معين الى غيره اي الى غير المعين
ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤوسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا
قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر
الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب
مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية
حالهم او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف كما في الايضاح وقد يترك الخطاب الى غير معين نحو فلان لئيم ان
اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه
في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو قوله تعالى ولو ترى الاية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم
فقوله ليفيد العموم يتعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفهم المعنى وكذا قوله لما
اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي تجاه على هذا المعنى اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم ليشعر بذلك
لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على
بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز

به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا
بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا
الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة
فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بالعوارض مثل انك اذا ابصرت شبحا مختصا بمسند اليه معين فالتقييد بهذا القيد مغن عن الاول
لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع
فيها ما يصلح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احترز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد
والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا متوقف
على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه يعني احضاره لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر
ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التسليم والتسليم يكون احترازا عن سائر المعارف
لا يكون التخصيص بما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار
الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر
المعارف فانها لا تعينه اول زمان ذكره الا مفهوماتها الكلية وافرادها الجزئيات المرادة في الكلام انما تتعين بواسطة
قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة بالاضافة ونحو ذلك ولا يخفى على
المنصف ان الوجه على هذا ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت عنها
حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للكل ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له
وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا يرى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد
بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد
الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما
المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب
ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد

الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي
بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق لما له او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم مثل ركب
علي او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه
الى اللهب يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور
واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم
على اختلاف الرايين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي
وهم يعتبرون في الكناية المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان الشخص لزم انه
جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمروا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لم
يكن من الكناية في شيء وبهذا يعلم ان ابا لهب انما استعماله في الشخص المسمى به لكن ينتقل منه الى كونه جهنميا
كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت
كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان
هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل او التطير او
التسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا
وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول
ثم الموصول وذو اللام كالمتساويين في الرتبة ولهذا صح جعل الذي صفة للمحلى وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه
وما ذكرناه من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان
يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على
ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة
المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان
المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه
مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تتخصص
بمضمون الصلة وتكون معرفة بها هذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له
او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم

ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة
جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق
له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة المفاعلة من
راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد
ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة
يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لان كونه في بيتها ومولى لها توجب
تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل
معناه زيادة تقرير المسند لانه اذا كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة
وقيل بل في تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا تقرر المسند اليه
لا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام
في غير المسند اليه بيت السقط اعباد المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم النصارى
من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان
التصريح بالاسم لانه قال او ان تستهجن التصريح او ان تقصد زيادة التقرير نحو وراودته الآية ثم قال
والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلم يكن مثالا لهما الاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية
فافهم او التفخيم اي التهويل والتعظيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد
نهزت مع الغواة بدلوهم * واسمت سرح اللحظ حيث اساموا * وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه * فاذا
عصارة كل ذلك اثام او تنبيه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه نحو
ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم * يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث
ففيه من التنبيه على خطأهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل
الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطأ ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر
بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهدا صدق على انك اذا
قلت عند جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر

الخبر المبني عليه امر ما ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه نحو عملت هذا
العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه
من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تاتي بالفاتحة على وجه ينبه
الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين
فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام
ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي شان الخبر نحو
قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه
اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة
والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء
التي لا بناء ارفع منها واعظم او شان غيره اي غير الخبر نحو ان الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين
ففيه ايماء الى ان الخبر طريق بناء الخبر ما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب عليه السلام وهو ظاهر
وقد يجعل ذريعة الى الاهانة بشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه كتابا او شان غيره نحو
ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة
الجند غالت ودها غول * فان في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر
ما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى
تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء
ذريعة اليه الا يرى ان قوله ان الذي سمك السماء البيت وقوله ان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير
تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار
والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر
في قوله ان الذين آمنوا لهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة
الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل الامر عليه في نحو ان
الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن
الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على

ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الامثلة المذكورة ايماء وسوق هذا الكلام ينادي
على ان هذا الراي عند المصنف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولك جاءك
الذي اكرمك او اهانك او الذي سبى اولاده ونهب امواله وقد يقصد به التهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر
انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى
صلح المقام له والقصد غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه
حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد
او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الاشارة الحسية واما
الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي
هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان
بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير
المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك آبائي جئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا
جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك
زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت
مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه
من حيث ان هذا للقريب وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد
الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما
يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم وقد
يقصد به تقريب تحصيله حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا
لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا
او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة
بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه او لا ثم اشار اليه نحو
جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر
نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه

فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لا افعلن لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه
بعيد او التنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف
على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء
اذا جعلت الشيء على عقبه على انه اي التنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها
اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة
الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف
متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها
على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على هدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل
اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة بجهل المتكلم او السامع باحواله
او لنحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة
بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم
ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالانثى اي كالانثى
التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب اني وضعتها انثى لكنه
ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني
محررا فان لفظة ما وان كانت تعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس
انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو
خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد او لحضوره نحو لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر
كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار
لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق و
الكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد ياتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار
عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف باللام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في
الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق
الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث

الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك
ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار
ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم
الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فان اسدا موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه
على الواحد اطلاق على الاصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما
اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض
من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة
من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى
انفسهما مختلفان والى هذا اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ تجري عليه
احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية
هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علم جنس تكلفوا ما تكلفوا ويعلم مما ذكرنا من تقرير
كلامه ان عود الضمير في كلامه قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام
كما يشعر به ظاهر لفظ المفتاح والايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف
بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وفيه
الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين
او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف والحال فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان
اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا لا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل
معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف في ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان
يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في
نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له
لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا
اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود ودلالة المقام
القرينة فلم تستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة
الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير به الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها

تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت
عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها
اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث
يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس وفي قوله تعالى
ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان
اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق وحاصله ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة
من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على
حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة
وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة
ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي
لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان
قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده
صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود
الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الحقيقة والمفهوم باعتبار كونها حاضرة
في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق
ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل
غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير
الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ
واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنيا على
مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم و
لهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل فهو كالصفة المشبهة
واللام فيها حرف تعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم

مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضاً للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيداً واخرج
القائمين الا عمراً وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى
والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين واستغراق الجمع
انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها
رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي
الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي عامة والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق
ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق
والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة
وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت واخرت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا فلا لقيتم ما
بقيتم ضرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار
فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب
الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم
كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل
الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في
كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا
للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير
ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني القوم او العلماء الا زيدا والا زيدين مع امتناع قولك جاءني كل
كل جماعة من العلماء الا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي
الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد
والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين

آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل
في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد
حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان
ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول
الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى
صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك
لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو
ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه
الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني
لو قيل وهنت العظام لكان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع
شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح
في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن للكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام صاحب المفتاح صريح في
انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم
انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن
ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم
وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول وكلام ائمة
التفسير مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد
ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى للناس

ولا تكن م

خصیما ای ولا تخاصم عن ماهنا فقط وفی قوله رب العالمین انه جمع لیشمل کل جنس مما یسمی بالعالم یعنی لو افرد
العالم لتوهم انه اشارة الی ان هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع لیفید الشمول والاحاطة ولا یخفی علیک
فساد ما قیل ان المراد ان المفرد وان کان یشمل لکنه قصد هنا الی معنی آخر وهو التنبیه علی کون العالم
اجناسا مختلفة لان المفرد یفید شمول الآحاد والجمع یفید شمول الاجناس وذلک لانه اذا لم یکن الجمع
مفیدا لتعلق الحکم بکل ما یسمی بمفرده کیف یکون العالمین متناولا لکل جنس مما یسمی بالعالم فهل هذا الا تهافت
وایضا لا دلالة لقوله لیشمل کل جنس مما یسمی به علی هذا المعنی وکذا ما قیل ان العالمین ماهیات مختلفة
فینا ولها الجمع بخلاف العظام وذلک لان هذه التفرقة لا یؤیدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع
یفید تعلق الحکم بکل واحد من الافراد مثبتا کان او منفیا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الکشاف
فی غیر موضع فلا وجه لرفض جمیع ذلک بکلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بین المفرد والجمع فی المعرف بلام الجنس
من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان یراد به جمیع الجنس وان یراد به بعضه الا الی الواحد لان وزانه فی
تناول الجمعیة فی الجنس وزان المفرد فی تناول الجنسیة والجمعیة فی جمل الجنس لا فی وحدانه کذا فی الکشاف
فنحو قولهم فلان یرکب الخیل وانما یرکب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زیدا وانما قتله واحد منهم
فان قلت قد روی عن ابن عباس رضی الله عنه ان الکتاب اکثر من الکتب وبینه صاحب الکشاف بانه اذا ارید
بالواحد الجنس والجنسیة قائمة فی وحدان الجنس کلها لم یخرج عنه شیء واما الجمع فلا یدخل تحته الا ما فیه
الجنسیة من الجموع قلت هذا الکلام مبنی علی ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنی کل جماعة
اورده توجیها لکلام ابن عباس رضی الله عنه ولم یقصد انه مذهبه بدلیل انه صرح بخلافه غیر مرة والاستعمال
ایضا یشهد بذلک وانما اطنبت الکلام فی هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافکار وکم
زلت للاذکیاء فیه اقدامهم وکلت دون الوصول الی الحق افهامهم ولما کان ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد

الا ان بحجر وکل حجر جماد یلزم منه لا شیء من الانسان بجماد کذا قیل لکن هذا یخرج بقوله لذاتها ایضا عن مثل
قیاس المساوات وهو ما یترکب من القضیتین یکون متعلق محمول اولیهما موضوع الاخری کقولنا آ مساو لب وب مساو
لج فانه یلزم عنها ان آ مساو لج ولکن لا لذاتها بل بواسطة ان کل مساو المساوی للشیء مساو لذلک الشیء فخذ
والمراد بترکیب لفظ مثل الا ان یراد به مادة عنوان المساواة فقط لکنه غیر مشهور عن مثل قولنا جزء الجوهر اه والمراد
بمثل ذلک ان یکون القضیة التی تکون واسطة فی اللزوم لازمة لاحدی المقدمتین لکن یکون حدودها مغایرة لحدود
القیاس تامل کما فی المساوات لان آ مساو والمساوی مساو وکذا ظرف الظرف ظرف کما فی النصفیة
والربعیة اه فان نصف النصف لیس بنصف وکذا ربع الربع لیس بربع وکذا سائر الکسور لکان اه ای لکانت
النتیجة اما عین المقدمتین فیکون هذیانا ولغوا من الکلام واما عین احدهما فقط فیکون مصادرة علی المطلوب
لانها تکون المدعی جزءا من الدلیل بان یکون احدی مقدمتیه وهی مشتملة علی الدور المستلزم للمحال وهو توقف الشیء علی
نفسه وایضا النتیجة مطلوبة غیر مفروضة التسلیم بخلاف المقدمات کذا اجابوا فیه اشارة الی ان فی الجواب
نظرا ووجهه ان القضیة المرکبة حینئذ تکون قولا مؤلفا من اقوال متی سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر فیصدق
علیه التعریف بلا ریب والجواب الصحیح ان یقال المراد باللزوم اللزوم علی طریق الاکتساب کما مر فی تعریف
المعرف صورة اشارة الی جواب ما یرد علی تعریف الاستثنائی من ان عین النتیجة مذکورة فی القیاس
بالفعل ینافی آخریتها بالمعنی المذکور سابقا وکون نقیضها مذکورا فیه بالفعل یستلزم ان لا یکون التصدیق بالنتیجة
اذ من التصدیق بنقیضها لا یکون التصدیق بها وتقریر الجواب ان المراد بذکر النتیجة فی القیاس ذکره بصورة تنافیه
ای ذکر اجزائها علی الترتیب الذی فی النتیجة بدون اعتبار الحکم فیها وکذا المراد بذکر النقیض ذکر اجزاء النقیض
علی الترتیب الذی فی النقیض بدون اعتبار الحکم الا تری ان النتیجة تحتمل الصدق والکذب والمذکور فی القیاس
لا یحتملها وموضوع المطلوب اه اعلم ان النتیجة من جهة تفرعها علی القیاس وحصولها منه تسمی نتیجة ومن حیث
انها تطلب من القیاس تسمی مطلوبا والمراد بالمقدمة ههنا هی القضیة التی جعلت جزء القیاس وتسمیة الموضوع و
المحمول حدا لکونهما طرفین من القضیة والحد فی اللغة الطرف لانه فی الغالب اقل افرادا ویجوز ان یکون
تسمیة الموضوع اصغر لتشبیه قلیل الافراد بقلیل الاجزاء وکذا تسمیة المحمول اکبر یجوز ان یکون لتشبیه کثیر
الافراد بکثیر الاجزاء لانها ذات الاصغر ویجوز ان یکون من قبیل تسمیة الکل باسم الجزء والتانیث

لتأنيث الموصوف وكذا الكلام في التسمية بالكبرى   تشبيهاً بالهيئة اه اي المعقول بالمحسوس والمقدار عبارة عن
الامتداد الطولي والعرضي والعمقي   يقتضي حكم حكم المطلوب بحكم الواسطة وتذكير الضمير بتأويل الوسط والمراد
بحكم الواسطة الحكم بها على الاصغر والحكم بالاكبر عليه وحاصله ان الحكم باندراج الاصغر في الواسطة باندراج
الواسطة في الاكبر مستلزم لاندراج الاصغر في الاكبر واذا كان بديهي الانتاج يكون اولى في الانتاج فيسمى
شكلا اولا لذلك   في اشرف مقدمتيه اه فكانت اشرفيته بهذا الاعتبار فقدم على سائر الاشكال الباقية
اي الثلثة الاخيرة فكانت ثانيا لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي يطلب لاجله المحمول   لذا اشركه له اصلا مع الاول
لمخالفته اياه في كلتا مقدمتيه فكان بعيدا عن الطبع جدا حتى اسقطه بعضهم عن درجة الاعتبار فاخر عن الجميع وجعل رابعا
اذ لا خامس فصاعدا   مع ايجاب النتيجة اه لزم صدق ايجابها مع صدق سلبها لان صدق قولنا كل
انسان حيوان وكل ناطق حيوان مع صدق الايجاب وصدق قولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان مع صدق
السلب وكذا صدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر مع صدق الايجاب والحق ثبوت الحيوان
لجميع افراد الانسان ولجميع افراد الناطق مع قطع النظر عما في نفس الامر لا يستلزم ثبوت الفرس للانسان
ولا عدم ثبوته له وكذا ثبوت الحيوان لجميع افراد الانسان ولجميع افراد الفرس مع قطع النظر عما في نفس الامر لا يستلزم
ثبوت الفرس للانسان ولا عدم ثبوته له وهو ظاهر والنتيجة لا بد وان تكون لازمة للقياس لذاته   وللشكل الثاني
شرط آخر وهو كلية الكبرى اذ لو لا وجود بعض منها لم يستلزم الشكل الثاني النتيجة لما مر كقولنا لا شيء من الانسان بفرس و
بعض الحيوان او الصاهل فرس وقولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم او بعض الحجر ليس بحيوان   ولعل المصنف اكتفى
بذكر احد الشرطين لاشتراكهما في العلة وجميع شروط جميع الاشكال معلل بهذه العلة ولو صور كل منها لتنبه الاطلاع
عليها اعلم انه لما كان الشكل الاول واردا على النظم الطبيعي وكان دستورا في هذا الفن وكان الشكل الثاني
لا يحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم الى رده الى الاول في الاستنتاج بخلاف الثالث والرابع اهتم
المص بالاول والثاني بحيث تعرض لبيان شرط انتاجها ولما كان الشكل الاول مستحقا لمزيد الاهتمام
تصدى لبيان ضروبه ايضا فان قلت اين تعرض لبيان شرط انتاج الشكل الاول قلت حيث بين ضروبه يعرف
بالتامل ضروب الثاني اربعة ايضا على تحقق الشرطين والعقلي تقتضي ستة عشر ضربا بناء على انه لا عبرة
للشخصية والطبعية في الانتاجات والاحتمالات في القياس تقتضي اربعة وستين حاصلا من ضرب الصغريات الاربعة
في الكبريات كذلك او بناء على ان الشخصية في قوة الجزئية او الكلية والطبعية ساقطة عن درجة الاعتبار

الاعتبار   باعتبار النتيجة اه وكذا باعتبار المقدمات لان الموجبتين الكليتين اشرف من الموجبة
والسالبة الكليتين والكليتين اشرف من الكلية والجزئية والموجبة الكلية اشرف من السالبة الجزئية   الكلية
تأمل   لان ملزوم الملزوم ملزوم تبينه وهو ظاهر   لانه اما ان يقبل اه اعلم ان الزوج ان قبل
التنصيف مرة واحدة فهو زوج الفرد كالعشرة وان قبل اكثر من مرة واحدة فان انتهى تنصيفه
الى الواحد فهو زوج الزوج وان لم ينته اليه فهو زوج الفرد كالعشرين وحينئذ لا يثبت بما ذكره الشارح
من ان العدد اما فرد او زوج الزوج اللهم الا ان يعم زوج الزوج زوج الزوج وزوج الفرد   فلا يخلو من
اه قد عرفت ان القياس الاستثنائي ما يذكر فيه النتيجة او نقيضها بالفعل وظاهر ان النتيجة او نقيضها لا يجوز
ان يكون نفس احدى مقدمتيه بل يكون جزءا منها والمقدمة التي يمكن ان يكون النتيجة جزءا شرطية لا محالة فالشرطية
لا يخلو من ان اه   فالمتصلة ينتج بوضع المقدم اه بناء على ان شرطية القياس الاستثنائي يشترط ان
ان يكون موجبة كلية لزومية على ما بين في المطولات فيكون المقدم ملزوما والتالي لازما ولا شك ان وجود الملزوم
يستلزم وجود اللازم لا العكس وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم لا العكس   اثنان في المتصلة وهما
رفع المقدم ووضع التالي واثنان في مانعة الجمع وهما رفعهما واثنان في مانعة الخلو وهما وضعهما
فيما اذا كانت الملازمة عامة اي من احد الطرفين والمساوية ما كان من الطرفين   المتساويان في
الحقيقة متلازمان اه اقول الحكم في الشرطية الموجبة اللزومية التي هي احد جزئي القياس الاستثنائي بلزوم
التالي للمقدم والاشعار فيه بالعكس سواء كانت الملازمة من الطرفين او من احدهما فاستثناء عين التالي
ونقيض المقدم انما ينتج عين المقدم ونقيض التالي في مادة المساوات بخصوص المادة لا لذات المقدمات
والمراد بالانتاج ههنا ما يكون لذات المقدمات بلا واسطة فثبت ان استثناء عين المقدم ينتج عين التالي
لا بالعكس واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم بدون العكس مطلقا سواء كانت الملازمة عامة او
مساوية   كما يبحث عن الصورة اه كما يبحث عن الصورة يبحث عن المادة حتى يعصم الذهن عن الخطاء
في مادة الفكر ايضا   اعلم من ان يكون اه اي سواء كانت تلك المقدمات اليقينية ضروريات او مكتسبات
من ضروريات اعلم ان الحد الاوسط في البرهان لا بد وان يكون علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن فان
كان علة لوجود تلك النسبة في الخارج ايضا يسمى برهانا لميا لانه يعطي اللمية في الذهن والخارج كما يقال
هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم فتعفن الاخلاط علة لثبوت الحمى في الذهن

والخارج وان كان علة للنسبة في الذهن دون الخارج يسمى برهانا انيا لانه يفيد انية النسبة في الخارج دون لميتها مثل هذا المحموم وكل محموم متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط فالحمى وان كانت علة لثبوت تعفن الاخلاط في الذهن الا انها ليست علة له في الخارج بل الامر بالعكس وهو يخرج الخطابة اي قول مؤلف من مقدمات يقينية يخرجها ليشتمل التعريف على العلل الاربع لان كل مركب صادر عن فاعل مختار لا بد له من علة مادية وصورية وفاعلية وغائية لان العلة ما يتوقف عليه الشيء وما يتوقف عليه الشيء المركب ان كان داخلا فيه فاما ان يكون الشيء معه بالقوة او بالفعل فان كان الاول فهو العلة المادية كالخشب للسرير وان كان الثاني فهو الصورية كالهيئة السريرية للسرير وان كان ما يتوقف عليه الشيء خارجا عنه فان كان منه الشيء فهو العلة الفاعلية وان كان ما لاجله فهو العلة الغائية وصدور المركب عن موجب بالذات يحتاج الى الثلثة منها ولا يحتاج الى الغائية واما البسيط الصادر عن المختار فيحتاج الى الفاعلية والغائية فقط والبسيط الصادر عن الموجب يحتاج الى الفاعلية فقط واحتياج المركب الصادر عن المختار الى الغائية ليس بكلي على مذهب المتكلمين غير المعتزلة لان الباري تعالى مختار عندهم ومع ذلك افعاله منزهة عن الغرض كما بين في موضعه وقد عدوا من لطائف التعريف اشتماله على العلل الاربع بان يوخذ بالقياس الى تلك العلل مفهومات يصح حملها على المعرف فيعرف بها لا بان يعرف بنفس تلك العلل اذ لا يجوز ذلك لانها مباينة للمعلول ولا يجوز التعريف بالمباين بالمطابقة اي كالمطابقة في الظهور لان الصورة هي الهيئة الاجتماعية ولا شك انها ليست نفس المؤلف بل عارضة له عن التعريف كيف ولو كانت بالمطابقة لامتنع حمله على البرهان المعرف لاستغنائه وهي القوة العاقلة لانها وان كانت قابلة للادراكات كلها لكنها فاعلة لتاليفها على وسط حاضر في الذهن اي عند تصور الطرفين والوسط ما يقارن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا كالمتغير في قولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث بالحس الظاهر وهو البصر والسمع والشم والذوق واللمس والباطن هو الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتخيلة فالحواس عشرة وتسمى المشاعر لكونها مواضع الشعور وآلاتها وهو المعنى بالحدس اي سنوح المبادي والمطالب في الذهن دفعة وحقيقته ان تسنح المبادي المترتبة للذهن فيحصل المطلوب فافهم

فانه تدريجي لان الفكر هو الانتقال من المطالب المشعور به بوجه ما الى المبادي ومنها بعد الترتيب الى المطلوب واعلم ان المجربات والحدسيات لا تكونان حجة على الغير لجواز ان لا يحصل له الحدس والتجربة المفيدان للعلم بها يستحيل العقل تواطئهم على الكذب اشارة الى ان منشأ الاستحالة كثرتهم فحيث لا فلا فلا ينتقض بجزم قوم لا يجوز العقل كذبهم بقرينة خارجية ومصداقه حصول اليقين اي بالصدق ويدل على بلوغ خبر التواتر يعني انه لا يشترط فيه عدد معين مثل خمسة عشر واثني عشر او عشرين او اربعين او ستين على ما قيل بل ضابطه وقوع العلم بلا ريبة فان العقل يترتب له العقل تصور الانقسام بمتساويين عند تصور الاربعة والزوج فيرتب في الذهن ان الاربعة زوج فهي قضية قياساتها معها من مقدمات مشهورة وهي قضايا يعترف بها جميع الناس اما السبب شهرتها فيما بينهم واما لاشتمالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما لما في طبائعهم من الرقة كقولنا مراعات الضعفاء محمودة واما لما فيهم من الحمية كقولنا كشف العورة مذموم واما لانفعالاتهم من عادة قبيحة كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم او من شرائعهم وآدابهم كالامور الشرعية وغيرها وربما تبلغ الشهرة الى حيث تلتبس بالاوليات ويفرق بينها بان الانسان لو خلي نفسه خالية عن جميع الامور المؤثرة تتعلق الحكم بالاوليات دون المشهورات وهي قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها صادقة البتة وتختلف باختلاف الازمان اه يعني ان قضية ما تكون مشهورة في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان وان لكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم وآدابهم وان لكل اهل الصناعة ايضا مشهورات بحسب صناعاتهم ودر علم ان الجدل يتالف من المسلمات ايضا فكان الاولى التعرض بها وهي قضايا يسلم من الخصم ويبنى الكلام عليه لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بينهم خاصة او بين اهل علم كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه والغرض من الجدل الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان معتقد فيه اما لامر سماوي من المعجزات والكرامات كالانبياء والاولياء واما لاختصاصه بمزيد عقل ودين كاهل العلم والزهد وهي نافعة جدا في تعظيم امر الله تعالى والشفقة على خلقه والغرض من الخطابة ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ تنبسط منها النفس او من الغم النفس بالترغيب والترهيب فيزيد في ذلك ان يكون الشعر على وزن لطيف او انشد على صورة طيبة ولا يكون حقا وكونها شبيهة بالحق اما ان يكون من حيث الصورة او من حيث المعنى اما من حيث الصورة فكقولنا لصورة الفرس المنقوش على الجدار انه فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهال

واما من حيث المعنى فلعدم رعاية الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان
وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس والغلط فيه ان موضوع المقدمتين ليس بموجود اذ ليس شيء
موجود يصدق عليه انه انسان وفرس وفائدة المغالطة تغليط الخصم والسلامة عن غلطه وفائدتها
الاحتراز عن المغالطة وقد قيل عرفت الشر لا للشر ولكن لتوقيه فمن لم يعرف الخير من الشر يقع فيه
والعمدة هو البرهان قيل في قوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي
هي احسن الحكمة اشارة الى البرهان والموعظة الى الخطابة والجدل الى الجدل فيكون كل من هذه الثلثة
معتمدا في الدعوة الى سبيل الحق لكن بالنسبة الى نفس المستدل العمدة هو البرهان فقط بلا شك لانه يفيد اليقين
بخلاف الاخيرين ولهذا حصر المصنف العمدة في البرهان جعلنا الله تعالى من الواصلين الى العلم باليقين لا من
المعينين ورزقنا نهاية حق اليقين والحمد لله رب العالمين ٥ ٥ ٥ تمام شد اين نسخه حاشيه كه در
منطق علامه فناري لا علامه تفتازاني كما هو في زعم البعض مسمى بقول احمد از دستخط فقير حقير پر تقصير بنده
نظام الدين ولد حضرت مولانا محمد عبدالله صاحب مرحوم استاذ الكل عند الكل ساكن ترنگ [illegible] از مضافات
خانپور [illegible] متوطن احمد پور شرقيه در خانه خود بروز خميس يازدهم يا دوازدهم ماه ذي الحجه سنه [illegible]